المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

نحـــو إنســـانية بلا حـــدود
Towards an Unrestricted Humanity

حيث تجرؤ قلّة على الذهاب

حالة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن

دور الفاعلين في حماية الأفراد من الآفات الصحية

آلية الالتقائية للتخفيف من داء الليشمانيا كنموذج

رؤى سلوكية للإغاثة والمساعدات الإنسانية

مجموعة مختارة من دراسات حول مكافحة كوفيد-١٩

المفقودون أثناء النزاعات المسلحة

بين الأدوات القانونية والإرادة السياسية

أثَر التغيُّر الاجتماعيّ في تحديد مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة

العدد (٢) ذو القعدة ١٤٤١ هـ | يوليو ٢٠٢٠م

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني،
تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

العدد (٢) ذو القعدة ١٤٤١ هـ | يوليو ٢٠٢٠م

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة
المستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي
مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير

محتوى العدد

حيث تجرؤ قلّة على الذهاب حالة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن	د. ميتشل بلفر	٣
دور الفاعلين في حماية الأفراد من الآفات الصحية آلية الالتقائية للتخفيف من داء الليشمانيا كنموذج	د. إبراهيم حمداوي الباحث حسن علاوي	١٧
رؤى سلوكية للإغاثة والمساعدات الإنسانية مجموعة مختارة من دراسات حول مكافحة كوفيد-١٩	د. مانويل شوبرت د. جوليا ستوف	٣٥
المفقودون أثناء النزاعات المسلحة بين الأدوات القانونية والإرادة السياسية	د. حنان أحمد الفولي	٥٥
أثَر التغيُّر الاجتماعيّ في تحديد مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة	د. محمد سليمان الفارس	٧٩

عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - فاكس ٤٦٤٧٨٥١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

الهيئة الاستشارية

أ. د. صالح حمد السحيباني	الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (سابقًا)
أ.د. موكيش كابيلا	أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية جامعة مانشستر
أ. د. غادة عبدالرحمن الطريف	أستاذ علم الاجتماع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
أ. د. ميتشل بيلفر	مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي
أ.د. مساعد راشد العنزي	مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي عضو هيئة تدريس (منتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت
م. مكي حامد	مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية
١٦٧٥/ ١٤٤١ تاريخ ٤/ ٢/ ١٤٤١هـ
ردمد رقم ٨٣٩٨ - ١٦٥٨

الناشر

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

المدير العام
د. هباس رجاء الحربي

مدير التحرير
مهند أحمد السهو

سكرتير التحرير
راكان الأحمد

رئيس قسم التصميم
ينال إسحق

التصميم
سبهان غاني

التدقيق والمراجعة اللغوية
محمد نصير سيد

هاتف: ٦٧٠٥ تحويلة: ١١٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦+)
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

ضوابط النشر

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتي:

١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
٢) ألَّا يكون البحث منشورًا، أو مقدمًا للنشر في جهة أخرى.
٣) ألَّا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
٤) ألَّا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة.
٥) ألَّا تقل الدراسة الميدانية عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٣٥٠٠) كلمة.
٦) أن تكون هوامش البحث مجموعة، ومستقلة في نهاية البحث، وليست في نهاية كل صفحة.
٧) إثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقًا لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس، مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية، وذلك في نهاية الدراسة بعد الهوامش مباشرة.
٨) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
٩) أن يُقَدم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث.
١٠) ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org

ما ورد في المجلة من آراء وتحليلات وإحصاءات واستنتاجات يتحمل الباحثون وحدهم المسؤولية عنه.

١

حيث تجرؤ قلّة على الذهاب

حالة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن

د. ميتشل بلفر
مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي – الخليجي

ملخص البحث

بالرجوع إلى حالة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن، يروم الباحث عرض وجهة نظر هوغو غروتيوس، التي أُهمِلت لزمن طويل، حول التدخل الإنساني، والتي توصي بتدخل الدول -بشكل فردي أو بالتحالف مع دول أخرى- في حال الانتهاك الصارخ من جانب دولة ما لحقوق الإنسان؛ مثل انخراط دولة ما في استخدام حملة عنف واسعة ضد السكان المدنيين وعرقلة الجهود الدولية لحل المشكلة سلميًّا.

يسعى هذا البحث، من خلال دراسة هذه الحالة، إلى استكشاف الطريقة التي يمكن بها إضفاء الشرعية على هذه التدخلات على الرغم من عدم وجود تأييد واضح من الأمم المتحدة. بالنظر إلى التوازن المعقد بين المصالح الوطنية والمصالح الدولية التي يجب أن تكون حاضرة عندما تقرر الدول (في هذه الحالة المملكة العربية السعودية) التدخل الإنساني، يتطرق هذا البحث إلى المبدأ الذي قدمه توني بلير في خطته للمجتمع الدولي للتدخل في اليمن؛ حيث أوضح أن تدخل السعودية مشروع وضروري في ظل الجرائم التي ارتكبتها ميليشيا الحوثي ضد الإنسانية. يهدف هذا البحث إلى إيجاد حل وسط ما بين تقويض الأعراف الدولية بعدم التدخل وبين الاعتماد الكلي على عملية إقرار الأمم المتحدة في الدفاع عن الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: اليمن، المملكة العربية السعودية، غروتيوس، التدخل الإنساني، الأمم المتحدة، الشرعية، الصراع المدني

حيث تجرؤ قلّة على الذهاب

حالة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن

د. ميتشل بلفر إيطاليا

المقدمة

تثير الكتابة في ظل جائحة فيروس كورونا «كوفيد-١٩»، وتراجع التفاعل الدولي مع الأزمة المصاحبة مجموعةً أسئلة مهمة. على سبيل المثال: ما مدى قوة النظام العالمي الراهن؟ ما مدى فاعلية دوائر صنع القرار السياسي بالالتزام بالمصالح الوطنية والدولية؟ ما الشرعية، وكيف تؤثر في عملية صنع القرار السياسي؟ من المؤكد أن أسئلة بهذه الأهمية تتخطى إلى حد بعيد آنية «كوفيد-١٩»، الذي يعد مجرد ناقوس يذكر بهشاشة النظام الدولي والمؤسسات التي يرتكز إليها. وتبقى الدول التي يشار إليها بـ (المجتمع الدولي) هي الكيان الوحيد العصيّ على توالي الأزمات. وبينما تفقد مركزية الدولة شعبيتها، على ما يبدو، حسب التصنيفات الأكاديمية، يكون الوقت قد حان لإعادة النظر في الأدوار التي تلعبها في توجيه الإستراتيجيات الوطنية نحو مصالح مواطنيها والتأثير من خلال ذلك في الآخرين، وتأهيلهم لأفضل الأحوال أو أسوئها (شوينبورغ ٢٠١٧م، وايس ١٩٩٨م). ومما لا شك فيه، أن المؤسسات الدولية (مثل: منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتعددة) والمؤسسات الإقليمية (مثل: الاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وغيرها) تظل مهمة. ومع ذلك، فإن صلاحياتها وميزانياتها وقدراتها على اتخاذ القرار تبقى بشكل كامل رهينة الدول التي تشكلها وتحتضن مقراتها وتضفي عليها شرعيتها. حتى المنظمات غير الحكومية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعتمد على تمويل تلك الدول، وكل تصريح خلاف ذلك يعدّ أخبارًا مضللة.

لا يهدف هذا البحث إلى تحليل الحياة السياسية العالمية في حد ذاتها، وإنما يؤكد ضرورة أن توازن الدول ما بين المصالح الوطنية بمفهومها الدقيق وبين المجموعة الواسعة من المصالح الدولية بمزيجها المعقد من الدوافع الأيديولوجية والمادية. وفي ظل غياب أنظمة عالمية قوية قادرة على إدارة الشؤون الداخلية للدولة إدارة دقيقة، أو أن تحكم ديناميكيات ما بين الدول بشكل فعلي، تَعْمِد الدول إلى حيلها الخاصة باستخدام مجموعة فضفاضة

من مخططات السياسة التي تساعد على توجيهها في الشؤون الدولية. بالطبع، تنشط الأمم المتحدة في منع النزاعات وحلها، ومع ذلك، فإن مجالها للمناورة مرهون بسيادة أعضائها، وهي نقطة جارٍ مناقشتها أدناه. يقر هذا البحث بنجاح بعض المنظمات فوق الوطنية، مثل الاتحاد الأوربي، في تحكيم النزاعات بين الدول، ومع ذلك، تكاد تكون تلك النجاحات الاستثناء الذي يثبت القاعدة.

والواقع أن المؤسسات والاتفاقيات والأعراف والأنظمة القانونية الدولية (وغيرها)، كانت عاجزة إلى حد كبير عن تنفيذ صلاحياتها سواء في أوقات السلم أو في أوقات الأزمات. على سبيل المثال، انتُهِكَت اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢م (سارية من عام ١٩٧٥م) واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣م (سارية من عام ١٩٩٧م)، بشكل متكرر ومن دون أي رادع تقريبًا. وهو الأمر الذي يجعل تلك الاتفاقيات مجرد حبر على ورق؛ لكونها تمثل قوانين دولية قوية، لكنها لم تنفذ، ولم تعكس تأثير الرأي العام العالمي.

يبدو أن هذه مشكلة دائمة، وعلى الرغم من أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥م ربما ساعد في منع استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في ساحات الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، فإنه لم يمنع استخدامها ضد المدنيين في غرف الغاز المحكمة حيث إن المعارضين السياسيين والاجتماعيين للرايخ أرسلوا لتصفيتهم.

لقد أصيب المجتمع الدولي بالهلع من هجوم صدام حسين بغاز الخردل عام ١٩٨٨م على أكراد العراق في حلبجة، الذي أدى إلى نظام عالمي أكثر صرامة في استخدام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥م لزيادة القيود على منع الدول من استخدام أسلحة الدمار الشامل. ولكن القرار توقف عند هذا الحد.

لم تُتَّخَذْ أية إجراءات عقابية من أجل الأكراد. ويرجع ذلك إلى عدم وجود تفويض من الأمم المتحدة من جهة، وإلى فرض العدالة الأميركية في أعقاب تدخل عام ٢٠٠٣م من جهة أخرى. ومهما كانت الحالة، فإن المجتمع الدولي كان غير مستعد لفرض عقوبات مقابل انتهاك قوانينه. كان العراق حليفًا للاتحاد السوفييتي، ولم يكن من مصلحة موسكو الضغط على بغداد. وبعد ثلاثة وعشرين عامًا، في أغسطس ٢٠١٣م في الغوطة بسوريا، أسفر هجوم سارين عن مقتل ما يقدر بـ ١٧٢٩ مدنيًّا. ومثل هجوم صدام حسين، كان هناك سخط عام، وبعض الشجب المحزن ليس إلّا. نجح صدام حسين في الإفلات من العقاب واستفاد الآخرون من تلك التجربة لتكون بعد ذلك منطلقًا لهم. وعلى الرغم من العقوبات السياسية والاقتصادية المحتملة، فقد تعلمت الدول التحالف مع القوى العظمى من أجل حمايتها من الضغوط الدولية. وكما هي الحال الآن، فإن المؤسسات ذاتها التي تهدف إلى حماية النظام الدولي (مثل: الأمم المتحدة) تقف مكتوفة الأيدي بينما يُقوَّض هذا النظام. لكن لماذا؟

إن منظومة الأمم المتحدة هرمية وتتركز سلطتها في مجلس الأمن. يتألف مجلسها من خمسة أعضاء دائمين، الذين بدورهم يحرصون على حماية مكانتهم المؤسسية. ونتيجة لذلك، فإن ردود الأعضاء المؤيدة من خارج الأمم المتحدة تُعَدُّ غير شرعية وتخجل معظم الدول من فضيحة عدم اتباع قوانين الاشتباك والسعي للحصول على موافقة مجلس الأمن لفرض قوانين الأمم المتحدة. لكنّ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يوافقون فقط

عندما تكون مصالحهم الجماعية على المحك. هناك بالطبع استثناءات لذلك. وهي أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن سيتخطون المجلس عندما يكون من غير المرجح تأييد قضيتهم من جانب زملائهم؛ لذا يوجد نظام ذو مسارين حيث يُتوقع من أعضاء الأمم المتحدة تحويل شكواهم المتعلقة بالسياسة الخارجية إلى لجنة التحكيم لتحكيمها، بينما يتوقع مجلس الأمن رضوخ أعضائها لإملاءاته السياسية -الإيجابية أو السلبية- من دون مناقشة. وقد طبّق المبدأ نفسه على التدخلات الإنسانية الدولية لهدف الحفاظ على كرامة الإنسان وحياته. في حين سعت الأمم المتحدة لتطوير نظام عملي حول «مسؤولية الحماية» (R2P)، تطلب تنفيذ هذا النظام موافقة مجلس الأمن، ومن ثم فهو يعكس المصالح المحددة على نطاق ضيق للأعضاء الدائمين (إيفان ٢٠٠٨م، وتشاندلر ٢٠٠٤م).

يناقش هذا البحث كيفية منع الدول من عرقلة عمليات الشرعية الدولية وتجاهل الأمم المتحدة. ومع ذلك، وبالنظر إلى العجز الفعلي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد تجاز استثناءات السياسة في حالات الأزمات الإنسانية الجسيمة أو عندما تضطر دولة ما إلى الدفاع عن نفسها ضد معتدٍ ما (سواء كان المعتدي دولة أو غير ذلك) ويكون الدعم الدولي محدودًا. ولتأكيد هذه النقاط، يتبنى هذا العمل منطق نظريات هوغو غروتيوس للتدخل الإنساني ويطبقها على حالة تدخل السعودية في اليمن. في هذه الحالة خاصة، سعت الرياض لمعاقبة منتهكي المعايير الإنسانية من خلال تعزيز النظام القانوني الدولي. ورَاوَحتْ وحشية الحوثيين المدعومة من إيران ضد الشعب اليمني بين الاختطاف، والاختفاء القسري، والتعذيب الجنسي، وتجنيد الأطفال لنهب حزم المساعدات الإنسانية. تسبب هذا الأمر في عدد من موجات النزوح الداخلي لغير المقاتلين في اليمن والنزوح إلى المملكة العربية السعودية (أبو الأسرار ٢٠٢٠م، محمود ٢٠١٨م).

لقد سيّست العديد من المناقشات حول دور المملكة العربية السعودية في اليمن، واتجهت إلى التركيز على المنافسة الجيوسياسية الأوسع بين المملكة العربية السعودية وإيران (هيرو ٢٠١٨م، لاكنر ٢٠١٩م). يذكر هيرو، على سبيل المثال، أُبْعِدَتْ عمليات المملكة العربية السعودية -بما في ذلك الأخطاء التشغيلية- في اليمن من السياق، وعد الصراع فقط انعكاسًا للتوترات الإيرانية السعودية في مناطق أخرى ولأشياء أخرى مثل التفوق الإقليمي (هيرو ٢٠١٨م، ص ٣٠٣-٣٠٦). هذا أمر مضلل، وهذا النوع من الازدواجية يغيب حقيقة نوايا وعمليات المملكة العربية السعودية في اليمن، ويخلق الصورة التي تعكس مسؤولية البلدين المتساوية عن المعاناة الأخيرة في اليمن. وهذا غير دقيق. قد يكون للمملكة العربية السعودية مصالح دائمة في اليمن، لكنها ليست قوة توسعية وتفضل منذ وقت بعيد استخدام وسائل نفوذ اقتصادية في البلاد. هناك بالطبع علاقة تاريخية سعودية يمنية حُدِّدت جزئيًّا باستعراض القوة. ولكن في الوقت الحالي، نُظِّم استخدام المملكة العربية السعودية للقوة في اليمن إلى حد كبير كخيار أخير. في السنوات الستين الماضية، على سبيل المثال، تدخلت المملكة العربية السعودية في اليمن لمحاربة مصر وإيران؛ حيث إن كليهما كان يسعى لنشر فكر ثورته في البلاد (فيريس، ٢٠١٢م). في الأغلب، تتشارك المملكة العربية السعودية واليمن في علاقات ثقافية واقتصادية مهمة

(الرشيد وفيتاليس، ٢٠٠٤م). ووفقًا للتقارير، فإن المملكة العربية السعودية هي الجهة الفاعلة في الوضع الراهن ولا تسعى إلى قلب ميزان القوى الإقليمي. لا يمكن قول الشيء نفسه عن إيران التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها فاعل رجعي يسعى إلى توسيع نفوذه، من خلال استخدام أساليب متنوعة من الإرهاب والتمرد والجريمة المنظمة؛ لزعزعة الاستقرار، ومن ثم فرض السيطرة على مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، بدءًا من السودان إلى سوريا، ومن لبنان إلى العراق (جاهنباني، ٢٠٢٠م)[١].

في اليمن، قامت إيران بتمكين جماعة أنصار الله، (التي تعرف بالعامية باسم ميليشيا الحوثيين في أعقاب اغتيال زعيم الحركة حسين بدر الدين الحوثي عام ٢٠٠٤م) وسيطرت عليهم بشكل كبير، وقد استخدمتهم لمهاجمة السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل مباشر، ولتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف المرتبطة بالبنية التحتية الدولية لنقل الطاقة. يشير هذا البحث إلى أن المخططين العسكريين السعوديين قد أخطؤوا في غمار الحرب، وأن هذه الأخطاء كلفت الأرواح. ومع ذلك، لم تكن المملكة العربية السعودية تستهدف المدنيين عمدًا في أي مرحلة من مراحل الحرب. كانت خيارات الرياض محدودة جدًّا. لم يكن عليها التدخل. ومع ذلك، كان الحوثيون يرتكبون جرائم مروعة ضد الإنسانية. إن التكلفة البشرية للنزاع أو الخوض فيه هي محاولة لدحر الحوثيين والمساعدة في توفير الرعاية الإنسانية لليمن وشعبه.

يقدم هذا العمل موجزًا عن فكر هوغو غروتيوس بشأن التدخل الإنساني. وعلى وجه الخصوص، يعرض أفكاره حول معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية؛ حق الضعفاء في الدفاع عن أنفسهم مع النص على سياسات الدفاع عن النفس التي تدعم في الوقت نفسه مهمة الدول المتدخلة من أجل ضحايا الأزمات الإنسانية. ستقدم نظرية غروتيوس القاعدة التي نرتكز عليها لمناقشة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن والتي نختتم بها هذا البحث.

يوفّق هذا العمل بين الجوانب المعيارية والواقعية للعلاقات الدولية، ويربط الطرائق الانعكاسية بالدعاوى القضائية للوصول إلى استنتاجاته.

ما يجعل غروتيوس ملائمًا للقرن الحادي والعشرين

كان هوغو غروتيوس مراقبًا فطنًا للفروق السياسية الدقيقة، ونظريته ترسخ توجيهًا أخلاقيًّا مهمًّا لا يزال وثيق الصلة عبر الأجيال. ساعدت بوصلة غروتيوس الأخلاقية الأوربيين على تجنب حلقات العنف الرهيبة -حيث عاصر مجموعة الصراعات التي أُطلق عليها حرب الثلاثين عامًا والتي أدت إلى ولادة الدولة الوستفالية- وأسهم في صلح ما بعد الصراع، الذي كان مصحوبًا بنوبات صراع أوربية. ومع ذلك، فإن غروتيوس أكثر من مجرد فيلسوف أخلاقي لأوربا -جاءت نظريته لإخبار النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية أنه، وفق نظرية، يمكن دمج الالتزامات الأخلاقية الدولية في المصالح الوطنية. كما هو موضح في مقدمة هذا البحث، فإن النظام الدولي الراهن هش وعرضة للتلاعب. ومع ذلك، كانت مساهمة غروتيوس محورية في تطوير القانون الدولي على الرغم من وجهات نظره المنتقدة في كثير من الأحيان حول الاستعمار.

يحلل هذا العمل، على وجه الخصوص، الملاحظات المهمة التي قدمها غروتيوس فيما يخص مسؤوليات بعض الدول تجاه بعضها، وتجاه شعوبها، والحفاظ على النظام السياسي الدولي من منظور إنساني. يستخدم هذا البحث المنهج الاستدلالي الوصفي لتطبيق طريقتين من ثلاث طرائق غروتية طورها إيفان جيه كريدل (كريدل ٢٠١٥م) في أثناء تحقيقه لكتاب (قوانين الحرب والسلام؛ On the Laws of War and Peace) الذي نشره الفيلسوف الهولندي هوغو غروتيوس في عام ١٦٢٥م ضمن سلسلة نظريات العقاب الدولي والحماية.

إن فكرة إنزال العقوبة بالأشخاص الذين ينتهكون القانون هي فكرة قديمة جدًّا. يؤكد كل من قانون حمورابي وقانون الفسيفساء الحقَّ في معاقبة كل من لم يحترم القوانين المنصوص عليها (كنغ، ١٩١٥م). وفي المثل الشعبي الإنجليزي: «لا ترتكب الجريمة، إن لم يكن بمقدورك تحمّل العواقب»، تذكير للناس بعواقب السلوك الإجرامي -فالدولة مفوضة بمعاقبة مرتكبي الجرائم نيابة عن مواطنيها. والفكرة هي أن القوانين الوطنية ذات صلاحية مطلقة، ومن خلال القانون والنظام وردع المخالفين ومعاقبتهم يمكن تحقيق الاستقرار الوطني. وهو الأمر الذي ساعد في زيادة اللُّحمة بين المجتمعات. ومن دون الإسهاب في هذا الموقف الفلسفي -ومن دون الحاجة إلى الاستشهاد بالفلاسفة العظماء حول كيفية بناء الدولة مثل: توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، وآدم سميث- نكتفي بالقول: إن الأنظمة القانونية الصارمة التي تحجم العديد من الدول في المجتمع الدولي اليوم، لا تنطبق على إدارة العلاقات الدولية باستثناء العقوبة فقط. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى عدم وجود سيادة معترف بها عالميًّا قادرة على معاقبة منتهكي القانون والنظام الدوليين. قد تكون منظمة الأمم المتحدة قريبة من ذلك، لكنها، كما أسلفنا خلال هذا البحث، ما تزال غير قادرة على تطوير آلية إنفاذ قرار دائم. ووفقًا لقراءة كريدل لغروتيوس:

«يحق لجميع أعضاء المجتمع الدولي معاقبة منتهكي القانون الطبيعي والقانون الوضعي للدول... على أساس عدم وجود سلطة «عليا» في المجتمع الدولي وضرورة المعاقبة والردع من أجل حماية مبادئ العدالة الطبيعية» (كريدل، ٢٠١٥م).

وبمعنى آخر، ما لم تكن هناك سلطة عليا في المجتمع الدولي، فإن عبء وتكاليف معاقبة منتهكي القوانين

الطبيعية والقوانين المعمول بها لدى الدول قد (أو من المؤكد) تقع على عاتق الدولة وحدها. يفترض كريدل أن نظام ميثاق الأمم المتحدة يعمل كسلطة عليا وأن «هناك القليل من الدعم بين المحامين الدوليين اليوم لحق عالمي في استخدام القوة لمعاقبة الدول على انتهاك القانون الدولي» (كريدل، ٢٠١٥م). وقد يكون الشاغل الرئيس هو أن المبدأ عرضة لتعطيل أو مناقشة المادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو الدول إلى الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد دولة أخرى. ومع ذلك، كما أشرنا في المقدمة، فإن الأمم المتحدة في حال شلل، وغير قادرة على التصرف دفاعًا عن قوانينها ومعاييرها إلا بعد موافقة الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن على أي إجراء.

في (١٧ مارس ٢٠١١م) أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٩٧٣ الذي يسمح للدول الأعضاء بفرض «منطقة حظر جوي» فوق ليبيا. وسرعان ما تحول هذا القرار إلى عملية بقيادة فرنسا استهدفت الوحدات البرية لمعمر القذافي. شهد هذا الإجراء المشاركة الحصرية للقوات الخاصة الفرنسية والبريطانية في بنغازي، وكان الغرض الوحيد هو إحداث تغيير في النظام الحاكم في البلاد. إن الإطاحة بالقذافي بررها التفويض الوارد في القرار من دون أي اعتبار للوضع الفعلي على الأرض عندما حدث التدخل. وقد دعمته فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بتواطؤ ضمني من روسيا والصين. ولم يؤخذ في الحسبان أي رأي صدر عن أي بلد آخر. وفي الوقت نفسه تقريبًا، على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، كانت القوات السورية قد بدأت بالفعل في محاصرة مدينة درعا السورية، وبحلول ٠١ مايو ٢٠١١م كانت الحرب الأهلية السورية غير المحدودة المروعة قادمة في طريقها. لماذا لم يتدخل مجلس الأمن؟ وأين كانت الطائرات الفرنسية والبوارج البريطانية؟ لماذا ليبيا وليس سوريا؟ الجواب المختصر هو روسيا. قررت موسكو منع أي قرار يمكن تفسيره على أنه دعوة لحمل السلاح ضد حليفها القديم في دمشق. النتيجة: جمود سياسي في نيويورك، وحرب مستمرة ومتنامية في سوريا.

بالرجوع لما سبق، ومن الواضح أنه لا توجد إجابة صحيحة، نجد أنه لمن الانحطاط الأخلاقي أن يجلس العالم مكتوف الأيدي ويشاهد نظامًا حاكمًا يُبِيد شعبه. وفي الوقت نفسه، جدير بنا طلب توسيع مبداء حق العقاب ليشمل جميع أعضاء المجتمع الدولي ويُؤَمّل ألا يساء استخدام هذا المبدأ. فأين الوسطية؟ وكيف يمكن تجنب الكوارث الإنسانية في ظل كسر منظومة الأمم المتحدة؟

غروتيوس يتألّق في هذه الحالة، وبخاصة عندما يشير إلى أن «الدول قد تستخدم القوة لتقديم مساعدة أو حماية مؤقتة». وبهذا، يطلق غروتيوس نظرية حماية التدخل الإنساني (كريدل، ٢٠١٥م). دُمِجت هذه الفكرة، بشكل فعال، في الحياة السياسية الحديثة، وفي الأغلب تستخدم الدول القوة للدفاع عن المبادئ والأرواح، حتى عندما يعترض الآخرون على مثل هذا العمل. اجتاحت فيتنام كمبوديا لإيقاف ساحات قتل الخمير الحمر (Khmer Rouge) من دون الحصول على موافقة من مجلس الأمن، تمامًا مثلما نشر حلف الناتو القوة الجوية لمعاقبة صربيا على التطهير العرقي لمسلمي كوسوفو. ومن ثم، يصبح نظام العقوبة والحماية مقبولًا في حال استيفاء شروط معينة. وفي حين أن مبدأ المسؤولية عن الحماية منصوص عليه الآن في منظومة الأمم المتحدة، فإن المتطلبات التي طرحها رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير في أثناء

(عملية الحرية الدائمة) لتسويغ التدخل ووقف الكوارث الإنسانية، لا تزال ذات صلة ويمكن أن تساعد في تحديد ما إذا كان التدخل الإنساني مطلوبًا ومتى يكون مطلوبًا من دون موافقة الأمم المتحدة لمعاقبة المخالفين، وتوفير الحماية لمن يحتاجون إليها. متطلبات بلير هي:

أولًا- هل نحن على يقين من قضيتنا؟ الحرب أداة غير كاملة لإنصاف المأساة الإنسانية، لكن القوة المسلحة تكون في بعض الأحيان الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الدكتاتوريين.

ثانيًا- هل استنفدنا كل الخيارات الدبلوماسية؟ يجب علينا دائمًا أن نعطي السلام كل فرصة، كما فعلنا في حالة كوسوفو.

ثالثًا- بناءً على تقويم عملي للوضع، هل هناك عمليات عسكرية يمكننا القيام بها بشكل معقول وحكيم؟

رابعًا- هل نحن مستعدون لحرب طويلة الأمد؟ في الماضي تحدثنا كثيرًا عن إستراتيجيات الخروج. ولكن بعد أن تعهدنا، لا يمكننا هكذا ببساطة أن ننسحب بمجرد انتهاء القتال. من الأفضل الإبقاء على نصف عدد القوات بدلًا من العودة لتكرار الحرب بأعداد كبيرة.

وأخيرًا، هل لدينا مصالح وطنية محددة؟ (بلير ١٩٩٩م).

ربما تكون وصية توني بلير قد أفسدها دوره في اجتياح العراق عام ٢٠٠٣م، لكن المفهوم الذي وضعه للدفاع عن تدخل الناتو الإنساني في كوسوفو لا يزال صالحًا ويمكن استخدامه لتسويغ طرح غروتيوس السماح «بالعقاب» للمخالف من جانب «الوصي» في حالات العنف. وكما هو موضح في الحالة أدناه، فإن مبدأ بلير ينطبق أيضًا على تفهم عمليات المملكة العربية السعودية في اليمن. وقد يكون غروتيوس مفكرًا مثيرًا للجدل وقد لا تحظى مفاهيمه بترحيب عالمي، ولكن في عالم تولي فيه مكاتب القوى السياسية العليا أولوية لمصالحها فوق المصالح الدولية، قد لا تكون هناك بدائل حقيقية للسماح لدول معينة، بعد استيفاء شروط معينة، بالتدخل في البلدان التي تشهد اضطرابات إنسانية فضلًا عن السماح بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي يؤدي إلى تقزيم المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

حيث تجرؤ قلّة على الذهاب: تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن

أولئك الذين ليسوا على دراية بالشرق الأوسط أو منطقة الخليج العربي، سيغمرهم سيل من المعلومات المضللة، المليئة بالروايات المبالغ فيها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، حول الأدوار والمسؤوليات الرئيسة للأبطال. ففي اليمن، تزداد خطورة هذه المعلومات المضللة منذ أن أصبحت الدولة محورًا مركزيًّا لـ«الكماشة» الإيرانية الثورية في شبه الجزيرة العربية. وقد دفع هذا الأمر معظم دول الخليج العربي إلى نشر جيوشها في اليمن؛ لإيقاف الطموحات الإيرانية، وبتر ذراعها الرئيسة في البلاد: ميليشيا الحوثيين (بولك كينن، ٢٠١٧م). إن التاريخ الحديث لليمن هو امتداد للتمرد الذي شهده القرن العشرون، والذي أصبح أكثر قوة بسبب سلسلة الأحداث الداخلية بعد اندلاع الحرب الأهلية في شمال اليمن (١٩٦٢م- ١٩٧٠م). أدت هذه الحرب إلى تقسيم اليمن إلى كيانين سياسيين: الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي)، وهو وضع استُغِلّ من جانب دول خارجية وميليشيات على حد سواء.

لا يهدف هذا العمل إلى تتبع السياق التاريخي الكامل

لليمن (برانت، ٢٠١٧م)؛ بل يقتصر على دراسة حالة تدخل المملكة العربية السعودية بجهودها لتطبيق المنطق سالف الذكر لمبدأ غروتيوس وبلير حول التدخل الإنساني. والهدف من هذا البحث، في هذا الإطار النظري، هو توضيح أن خيار الرياض للتدخل مسوَّغًا؛ لكونه وسيلة لإنهاء ومعاقبة ميليشيات الحوثي الإيرانية على الجرائم التي ارتكبتها ضد الإنسانية، وهو محاولة للحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن وحق المملكة العربية السعودية في الاستقرار السياسي. وقبل القيام بذلك، من المهم مناقشة ثلاثة جوانب في الأغلب تُتَجاهَل في جهود المملكة العربية السعودية الإنسانية في اليمن.

أولًا- جاء التدخل السعودي بناءً على طلب من حكومة اليمن المعترَف بها من الأمم المتحدة، بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي. كان الرئيس اليمني يسعى للحصول على المساعدة في مكافحة الحوثيين وتوفير الرعاية الإنسانية لشعبه. جاء هذا الطلب في أعقاب ١٥ فبراير ٢٠١٥م، بعد قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠١ الذي استنكر فيه الجرائم التي ارتكبها الحوثيون ودعا إلى العودة إلى «مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها (قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٠١، ٢٠١٥م)». ومع ذلك، لم يكن قرار الأمم المتحدة التنفيذي قريبًا كما هو متوقع. ففي ٢٥ مارس ٢٠١٥م، أرسل الرئيس هادي طلبًا إلى مجلس الأمن لتفويض «الدول الراغبة» في التدخل ومساعدة القوات المسلحة اليمنية (بي بي سي نيوز، ٢٠١٥م). عُطِّل القرار، وإلى جانب اقتراح حظر بيع الأسلحة، المستحيل تنفيذه، والمطالبة بوقف إطلاق النار بشكل دائم؛ أخفق مجلس الأمن في تفويض تحالف الراغبين في مساعدة الرئيس هادي في تحرير صنعاء المحتلة والتغلب على الحوثيين (الأمم المتحدة، ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م).

ثانيًا- المملكة العربية السعودية لا تتصرف بطريقة أحادية في اليمن، فهي تقود تحالفًا من الدول الراغبة في المساعدة بناءً على طلب الرئيس هادي، فنظمت أهداف التحالف ليتماشى مع المادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة. تشكل التحالف من السعودية والإمارات والبحرين والكويت (٢٠١٥م- ٢٠١٧م) ومصر والأردن والمغرب والسنغال والسودان. ساعدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة التحالف في الاستحواذ على الأهداف والاستخبارات.

ثالثًا- على الرغم من الاستفزازات المستمرة من جانب ميليشيا الحوثيين بقيادة إيران في اليمن التي تعززها الهجمات على أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية (بما في ذلك القصف الصاروخي على الرياض وأبها حتى محاولة قصف مكة)، يواصل التحالف استخدام وسائل رد متناسبة ولم يطلق عمليات برية كبيرة. وباختصار، تدخل المملكة العربية السعودية بناءً على طلب الحكومة الشرعية في اليمن، ما هو إلا عملية متعددة الأطراف وتستخدم قوة متناسبة.

بالعودة إلى «العقوبة» و «الحماية» لدى غروتيوس، نجد أنه من دون سلطة «عليا» لتحكيم الجرائم التي ترتكبها ميليشيا الحوثيين في اليمن ضد الإنسانية، سيكون هناك خياران حقيقيان للمملكة العربية السعودية؛ إما ترك سفك الدماء الوحشي يستمر حتى يوطد الحوثيون سلطتهم في اليمن، ويسهّلوا تحرك الحرس الثوري الإيراني إلى موقع متقدم على طول الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية؛ أو التدخل لمعاقبة الحوثيين على جرائمهم ومنعهم من ارتكاب جرائم جديدة، وذلك عن طريق تحييد الميليشيا. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حرمان ميليشيا من السيطرة على مستقبل دولة معترف بها. كما

يمكن أن يكون لهذا تأثير تدريجيّ للحدِّ من قدرات إيران على الإسقاط على طول الجناح الجنوبي للمملكة العربية السعودية، وإطلاق عملية لإعادة تمكين حكومة هادي، وفي نهاية المطاف، إنهاء الحرب. في الوقت الحاضر، ليس لدى اليمن قوة مسلحة هائلة قادرة بمفردها على مواجهة الحوثيين الذين تطوروا من ميليشيا قبلية صغيرة في عام ٢٠٠٦م إلى قوة مسلحة ضخمة مكونة من ٧٥٠٠٠ رجل مجهز بصواريخ باليستية ومركبات حديثة، ومدفعية، وتكنولوجيا الاتصالات. أما القوات الوطنية اليمنية غير مجهزة بشكل جيد، والانقسامات العميقة في صفوف القيادة العسكرية واضحة. أيضًا، المجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، على الرغم من مشاركته الهدف العام المتمثل في تحرير البلاد من هيمنة الحوثيين، فإنه قد لا يشارك بالضرورة رؤية هادي للتسوية بعد الحرب. لحسن الحظ، نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة -المانح الرئيسي للمجلس الانتقالي الجنوبي- مع المملكة العربية السعودية إلى حد كبير في الحفاظ على السلام بين قوات هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي.

لم يحرز التحالف الذي تقوده السعودية تقدمًا سريعًا فيما يتعلق بهزيمة الحوثيين. وهذا انعكاس إلى حد كبير للمبدأ الذي اعتمدته المملكة العربية السعودية لحماية المدنيين في أثناء القيام بعمليات عسكرية. وفي الأغلب يحقق هذا النهج تقدمًا بطيئًا على الأرض، ولكن بعدد أقل من الضحايا المدنيين. ويعني هذا أيضًا، أنه لو تضرر بعض المدنيين العالقين في مناطق القتال، فلا يرجع السبب إلى الاستهداف المتعمد، وإنما أضرار جانبية في ظل الحرب. وعلى الصعيد الإنساني، كان أحد الأهداف الرئيسة للتحالف فتح الباب أمام منظمات الإغاثة الدولية للوصول إلى السكان المدنيين، وجلب المواد الغذائية والإمدادات الطبية لمن هم في أمسّ الحاجة إليها. في نوفمبر ٢٠١٨م، حررت مدينة الحديدة الساحلية، وبدأ برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة عملياته مِن فورِه لإطعام الشعب اليمني. كانت عملية تحرير الحديدة مكثفة. وبدءًا من يونيو ٢٠١٨م، قدمت المملكة العربية السعودية غطاءً جويًّا للقوات اليمنية المدربة من جانب الإمارات العربية المتحدة (مع فرقة من القوات الإماراتية الخاصة) انطلقت من إريتريا وعملت كرأس حربة. هذه العملية دلت على منصة ثنائية الاتجاه طورها التحالف: ممارسة الضغط ومعاقبة الحوثيين لتدمير قدرتهم على شن الحرب، والسماح لوكالات الإغاثة الإقليمية والدولية بدعم الجهود الإنسانية في البلاد.

إضافة إلى العمليات العسكرية، أنشأت المملكة العربية السعودية مركز مساعدة مهمًّا، تُموِّل من خلاله العديدَ من المشاريع التي تُعْنَى باليمن واتخذ من الأمم المتحدة مقرًّا لها؛ بينما تساعد اليمن من خلال برامجها الخاصة. فعلى سبيل المثال، يعمل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (KSRelief) مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية لإعادة تأهيل الأطفال والجنود المحررين من جيش الحوثيين. ويُسهم المركز في تعطيل وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء البلاد، كما ينفذ مشاريع إنسانية مختلفة مثل توفير المياه النظيفة، والحصول على خدمات الرعاية الصحية، وما إلى ذلك.

ولكن ماذا عن مبدأ بلير الذي أطلقه في أثناء عملية حلف شمال الأطلسي في كوسوفو؟ هل يمكن أن يتلاءم مع حالة تدخل السعودية في اليمن؟ باختصار: نعم، فالمبدأ قابل للتطبيق. ولنأخذ النقاط الآتية في الحسبان:

أولًا- قضية مكافحة الحوثيين وإنهاء عهدهم الإجرامي ضد السكان المدنيين في اليمن واضح وضوح

الشمس. وبحسب المحللة اليمنية، ندوى الدوسري، فإن قائمة جرائم الحوثيين ضد الإنسانية طويلة وتشمل: «الإعدام، والاختفاء القسري، والتعذيب، وقنص النساء والأطفال [من غير المقاتلين]، وزرع الألغام الأرضية في المناطق السكنية، وتفجير منازل معارضيهم، ومحاصرة المدن والقرى، وقصف المناطق السكنية، وارتكاب الاعتداءات الجنسية بما في ذلك اختطاف النساء وإخفاؤهن واغتصابهن» (الدوسري، ٢٠٢٠م). تطلب الوضع تصحيحًا ولم تكن هناك فروق دقيقة في هذا الصدد. قد تكون القوات المسلحة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الحوثيون.

ثانيًا- لقد استنفدت المملكة العربية السعودية، والائتلاف بأكمله بشكل فعلي، جميع الخيارات الدبلوماسية؛ إذ تفاوض الحوثيون بسوء نية؛ وبذلك عطّلوا جميع الخيارات الدبلوماسية قبل بدء العمليات العسكرية. ومن الجدير بالذكر أنه خلال المفاوضات اللاحقة (ستوكهولم وجنيف) أصبح من الواضح أن الحوثيين غير قادرين على اتخاذ قرارات من دون موافقة إيران، ومما يزيد تعقيد عملية التفاوض هو إنكار طهران دورها في دعم الحوثيين، وعدم مشاركتها في المفاوضات كفاعل من أطراف النزاع.

ثالثًا- هناك عمليات عسكرية مناسبة، ويمكن القيام بها لمعاقبة الحوثيين، ومع مرور الوقت، يمكن سحقهم بالكامل من البلاد. حتى الآن، يعتمد تنفيذ العمليات الجوية فقط من أجل تقليل الخسائر في صفوف المدنيين، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط مع استثناءات قليلة. إضافة إلى ذلك، يوفر التحالف مهام الدعم من حيث تدريب القوات اليمنية، والخدمات اللوجستية، ودعم المخابرات.

رابعًا- أظهرت المملكة العربية السعودية استعدادها لحرب طويلة الأمد. وقد استثمرت مليارات الدولارات لدعم اليمن بشكل مباشر عن طريق الأمم المتحدة، وستستمر في ذلك حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية.

أخيرًا، بناءً على ما تقدم، فإن ما سبق ذكره يستند إلى المصالح المشتركة للمملكة العربية السعودية واليمن، بل المجتمع الدولي. ويجب ألّا يُعَدّ الاستقرار في الشرق الأوسط أمرًا مفروغًا منه، في حين تتابع المملكة العربية السعودية مهمة تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال التدخل المشروع في اليمن.

الخاتمة

عندما تحمل الدول أو الجهات غير الحكومية السلاح بحثًا عن مصالح ضيقة، يمكن أن تكون النتائج كارثية. فمع الحرب يأتي الفقر والدمار وموت الأفراد والعائلات والمدن والمناطق والمجتمعات حتى الدول نفسها. إنه لأمر محزن أن تقع المؤسسات التي بُنِيتْ لمنع الحرب والدمار الإنساني ضحية الشلل تاركة جراحًا متفاقمة في المجتمع الدولي. وللتخفيف من المعاناة، يجب على الدول استعادة الثقة للعمل من أجل تحقيق المصالح الدولية بغض النظر عما إذا كان مجلس الأمن يوافق أم لا. إن إيلاء الأسباب الإنسانية الأولوية هو الطريقة الوحيدة لتطوير بيئة دولية أكثر عدلًا، وهو ما يعني استخدام القوة المتناسبة لحماية أولئك الأكثر ضعفًا. أظهر هذا العمل أن جوانب نظريات غروتيوس للتدخل الإنساني لا تزال وثيقة الصلة بوقتنا الحاضر. ومن خلال دراسة حالة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن، أوضح هذا البحث أنه في ظل أوضاع معينة، حتى لو لم توافق عليها الأمم المتحدة، قد تتدخل الدول في دول أخرى للحفاظ على قدسية الحياة البشرية.

الهامش

١- يتبنى هذا العمل تعريف جايسون دبليو ديفيدسون «الإصلاحيون يسعون إلى تغيير الطريقة التي تسير بها الأمور في السياسات الدولية، ويسعى الباحثون الحاليون إلى الحفاظ على الأشياء كما هي».

المراجع:

- Al-Rasheed, Madawi and Robert Vitalis (2004), Counter-Narratives: History, Contemporary Society and Politics in Saudi Arabia and Yemen, Palgrave Macmillan, NY, USA.
- Abo Alasrar, Fatima (2020), 'Iran-backed Yemeni Houthis Abuse Women to Silence Opposition,' Inside Arabia, 27 January 2020 available at: <https://insidearabia.com/iran-backed-yemeni-houthis-abuse-women-to-silence-opposition>.
- Blair, Tony (1999), 'Doctrine of the International Community,' Speech to the Chicago Economic Club, 22 April 1999. The full text of this speech is available at: <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/154/26026.html>.
- BBC 'Yemen's President Hadi Asks UN to Back Intervention,' BBC News, 25 March 2015, available at: <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-32045984>.
- Brandt, Marieke (2017), Tribes and Politics in Yemen: A History of the Houthi Conflict, Oxford UP.
- Chandler, David (2004), 'The Responsibility to Protect? Imposing the Liberal Peace,' Journal of International Peacekeeping, 11:1, pp. 59-81.
- Criddle, J. Evan (2015), 'Three Grotian Theories of Humanitarian Intervention,' Theoretical Inquiries in Law, 16:2, pp. 473-505.
- Davidson, Jason W., (2006), The Origins of Revisionist and Status Quo States, Palgrave Macmillan, NY, USA.
- Dawsari, Nadwa (2020), Interview, conducted by Mitchell Belfer on 29 March 2020.
- Evans, Gareth (2008), The Responsibility to Protect: Ending Mass Atrocity Crimes Once And For All, Brookings Institution Press, Washington, USA.
- Ferris, Jesse (2012), Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six-Day War and the Decline of Egyptian Power, Princeton UP.
- Hiro, Dilip (2018), Cold War in the Islamic World: Saudi Arabia, Iran and the Struggle for Supremacy, Oxford UP.
- Jahanbani, Nakissa (2020), 'Beyond Soleimani: Implications for Iran's Proxy Network in Iraq and Syria,' Combatting Terrorism Centre, available at: <https://ctc.usma.edu/beyond-soleimani-implications-irans-proxy-network-iraq-syria/>.

- King, L. W. (1915), The Code of Hammurabi, Encyclopaedia Britannica, London, UK.
- Lackner, Helen (2019), Yemen in Crisis: Road to War, Saqi Books, London UK.
- Mahmood, Ali (2018), 'Children Conscripted by Houthis Subject to Sexual Abuse,' The National, 22 July 2018 available at: <https://www.thenational.ae/world/mena/children-conscripted-by-houthis-subject-to-sexual-abuse-1.752981>.
- Pulkkinen, Tomi (2017), 'Yemen and the Houthi Rebellion in the Context of the Global War on Terror,' History in the Making, 10:5, at: <https://scholarworks.lib.csusb.edu/history-in-the-making/vol10/iss1/5>.
- Schouenborg, Laust (2017), International Institutions in World History: Divorcing International Relations Theory from the State and Stage Models, Routledge, NY, USA.
- 'UN Documents for Yemen,' Security Council Report, at: <https://www.securitycouncilreport.org/un-documents/yemen/
- United Nations Security Council, Resolution 2201, 15 February 2015 available at: <http://unscr.com/en/resolutions/doc/2201>.
- Weiss, Linda (1998), The Myth of the Powerless State, Cornell University Press, Ithaca, USA.

٢

دور الفاعلين في حماية الأفراد من الآفات الصحية

آلية الالتقائية للتخفيف من داء الليشمانيا كنموذج

د. إبراهيم حمداوي
باحث في علم الإجتماع، جامعة ابن طفيل

حسن علاوي
باحث، مختبر بيئة، مجتمعات وتراب
جامعة ابن طفيل

ملخص البحث

يُعَدُّ الجنوب الشرقي بالمغرب من المناطق التي تعرف انتشارًا واسعًا لداء الليشمانيا؛ وذلك راجع إلى مجموعة من العادات الاجتماعية والتصرفات المحلية، وأيضًا طريقة التعامل مع المجال ومع موارده الطبيعية.

فعلى الرغم من المجهودات المبذولة للقضاء على الداء، فلم يستطع كثير من الفاعلين محاصرته أو التقليص من آثاره. وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تغيير طريقة التعامل مع الداء، وتبني إستراتيجيات بديلة قد تساعد على تجاوز الوضع المقلق اجتماعيًّا، وبيئيًّا، وثقافيًّا، واقتصاديًّا. كما أننا في حاجة إلى تكثيف الجهود وضمان التقائية الفاعلين وفق تصور منسجم يساهم في نجاعة التدخل وإدارة الموارد.

وعليه، فالتقائية المقاربات والفاعلين من السبل الناجعة التي يمكن أن تساعد على احتواء الوضع، والتقليص من حدة آثار الداء.

ينحصر دور الطب في تشخيص الحالات ومحاولة علاجها وفق ما يراه مناسبًا، في حين يغيب استحضار الجانب النفسي والاجتماعي والبعد الثقافي، وانعكاس تكاليف العلاج على الحالة الاقتصادية للأفراد... كلها عناصر وجب استحضارها في معالجة الداء. والأمر نفسه مع الفاعلين الذين يحظون بمكانة مهمة لحماية الأفراد من أي خطر قد يلحق بهم، أو قد يمس تمتعهم بحقوقهم الأساسية، ومنها الحق في الصحة والحق في بيئة سليمة.

وبناءً عليه، فالفاعلون بمختلف مكوناتهم، بإمكانهم تطوير آليات المساعدات الإنسانية عبر التنسيق والتعاون، من أجل الحد من الأزمات، وأيضًا المساعدة على التنبؤ بالكوارث والوقاية منها التي تؤثر بدورها في النظام الإيكولوجي ومجالات الإنسان الحيوية.

ومن ثم، فالهدف من هذه الدراسة، محاولة الإحاطة بمختلف آثار الليشمانيا في حياة الإنسان، والنظر في إمكانية تصريف الأزمة، بل تجاوزها بوساطة مجموعة من المقترحات والأدوات الفعالة والناجعة.

الكلمات المفتاحية: الليشمانيا، الالتقائية، الفاعلون.

دور الفاعلين في حماية الأفراد من الآفات الصحية

آلية الالتقائية للتخفيف من داء الليشمانيا كنموذج

د. إبراهيم حمداوي والباحث حسن علاوي المغرب

تقديم:

يلعب النسيج المؤسسي في كل دولة دورًا مركزيًّا في ضمان التمتع بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات، والحفاظ على جودة حياتهم، عبر التشريع والتدخل من قرب، وأيضًا التعاون فيما بينها وفق فلسفة موحدة قوامها ضمان العيش المشترك لكل فئات المجتمع.

فالآفات التي تصيب الإنسان عامة تفرض على العالم بأسره سَنَّ قوانين واتباع خطوات موحدة وجريئة للحد مما يُهدِّد أو قد يهدد حياة كل الكائنات عامة. وبخاصة أن العالم يعاني تحدياتٍ عدةً ومشتركة لا تؤمن بالحدود الجغرافية ولا الانتماءات (كونية الكوارث والأزمات). ولعل من بين ما يعانيه إنسان اليوم تفشي الأمراض الوبائية العابرة للقارات والدول (الإنفلونزا، وجنون البقر، والكوليرا، والليشمانيا، وإيبولا، وكورونا،...) أو الظواهر الناتجة عن التغيرات المناخية (الاحتباس الحراري، والفيضانات، والتقلبات المناخية، والجفاف،...)، وأيضا ما يتعلق بالحروب والنزوح وهجرة السكان القسرية نتيجة الحروب والصراعات أو الأوبئة أو التقلبات المناخية (الهجرة، البيئة...).

فقد عرفت البشرية منذ القدم الإصابة بمرض جلدي تعددت تسمياته من مكان لآخر؛ إذ منهم من سماه حبة الشرق كما هي الحال مع ابن سينا في القرن العاشر، ومنهم من سماه حبة حلب نسبة إلى منطقة حلب بسوريا التي عرفت انتشارًا للمرض في وقت ما. لِيُكتَشَف سبب الليشمانيا ويَصِفه العالم الروسي بيتر فوكيتش بوروفسكي Peter Borovsky (١٨٦٣م- ١٩٣٢م) عام ١٨٩٨م، ويصفه العالم الأميركي أورفيل رايت Orville Wright (١٨٧١م - ١٩٤٨م) عام ١٩٠٣م. أما في عام ١٩٠١م، فقد اكتشف وليم بوغ ليشمان William Boog Leishman (١٩٢٦م- ١٨٦٥م) كائنات دقيقة مماثلة لتلك التي وصفها بوروفسكي في لطاخة من طحال مريض توفي من حمى دمدم، وهي بلدة بالقرب من كالكوتا اشتهرت بأحوالها الصحية السيئة، وأعتقد أنها أحد أنواع المثقبيات... وأثبت لاحقًا علاقة هذه الكائنات بمرض كالازار، وسُمِّيتْ (Leishmania Donovani)[1].

لقد عانت المجتمعاتُ منذ مدة حتى اليوم انتشارَ الداء، من دون أن تجد له علاجات فعالة وناجعة للقضاء عليه، وهو ما يبرر استمرار مسبباته وظروف عيشه، ويجعل الجميع يتساءل حول مدى قدرة الإنسان على

مواجهة كل هذه التهديدات عبر التفكير في تدخل ناجع وفعال، تساهم فيه كل الفعاليات؛ مدنية كانت أو سياسية أو مؤسسات دولية ومحلية، بل التفكير في تقويم أداء الفاعلين المعنيين بموضوع الرعاية الصحية عامة. وبالتالي، فالسؤال المحوري لهذه المساهمة يتجلى فيما يأتي:

- ما دور مختلف الفاعلين، من فعاليات مدنية أو سياسية أو هيئات صحية – حكومية، في التخفيف من حدة آثار داء الليشمانيا؟

أما الأسئلة الفرعية عنها فهي على النحو الآتي:

- من الفاعلون المعنيون بموضوع الليشمانيا حتى يُقدَّر ويُقوَّم نجاعة تدخلهم؟
- هل تحضر آلية الالتقائية والتنسيق المشترك بين المتدخلين؟ وما مستوى نجاعتها؟
- ما أثر المجهودات المبذولة للتخفيف من حدة آثار داء الليشمانيا؟
- ما التداعيات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي خلفتها وتخلفها الليشمانيا على المصابين وأسرهم؟
- كيف السبيل لتجاوز صعوبات الوضع والتخفيف من حدة الاضطرابات النفسية والاجتماعية للمصابين أو المهددين بالإصابة؟

للإجابة عن كل هذه الأسئلة، سنعمل على تحديد مفاهيم الموضوع، وما المقصود منها؟ ثم دراسة التداعيات التي يخلفها المرض. مع دراسة مختلف أوجه الالتقائية، وإلى أي مدى تستطيع، (أي الالتقائية)، التخفيف من حدة الليشمانيا، ومعالجة الآثار الناجمة عنها.

١. منهجية الدراسة

١-١ المنهج المعتمد

من أجل دراسة الموضوع ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوظيفي. ويرجع سبب هذا الاختيار إلى طبيعة الموضوع، وإلى الأهداف المرجوة منه، حيث سنقف على وظيفة الفاعلين تجاه الأفراد، ومحاولة رصد أدوارهم بخصوص حماية الأفراد من الليشمانيا، وإلى أي مدى اعتُمدت الالتقائية كآلية؟ أو كغاية؟

كما أن الموضوع سيُعالَج وفق المقاربة التدخلية، وهو الأمر الذي سيساعدنا على دراسة الموضوع من رؤية مختلفة تمامًا عن المعالجة التقنية الصرفة. وهو تحدٍّ لن يحول دون استحضار لزوايا مختلفة ستساعدنا على مقاربة الموضوع بشكل جيد، ومحاولة تسليط الضوء على جوانب في غاية الأهمية؛ حقوق الإنسان، سوسيولوجيا الصحة، الجغرافيا البشرية...، وهو تحدٍّ حاولنا العمل وفقه من أجل تفعيل الالتقائية ونحن نعالج الموضوع.

١-٢ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في راهنيته وقابليته للدراسة والتمحيص من وجهة نظر سوسيولوجية وأنثروبولوجية في الآن نفسه، وهو تحدٍّ راودنا ونحن بصدد المعالجة. كما أن دراسة موضوع الليشمانيا يرتكز على استحضار المقاربات العلمية المختلفة بُغية التقائية المقاربات من جهة، وأيضًا لبلوغ أهداف دقيقة وذات فاعلية. وهي كلها عناصر ستساعدنا على الإجابة عن الأسئلة المطروحة سلفًا.

كما اعتُمد على تجربة ميدانية لمحاربة القوارض مع فعاليات مدنية تحت إشراف وزارة الداخلية المغربية. إضافة إلى الاطلاع على مختلف التقارير حول الموضوع.

١-٣ أداة البحث

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات على أداة المقابلة، ويرجع سبب هذا الاختيار إلى كون المعطيات المطلوبة كيفية أكثر منها كمية، وأيضًا لكون غايتنا من الدراسة التوصل إلى أجوبة يمكن استغلالها كميًّا. كما أن تلقائية وعفوية المقابلات لها هامش أوسع، وتساعد المبحوثين على التعبير عن مكنوناتهم وما يختلج في صدورهم بكل حرية، ووفق المتطلبات الموضوعية للبحث.

١-٤ مجال الدراسة

تقع واحة فركلة في الجنوب الشرقي للمغرب. تنتمي إداريًّا إلى دائرة تنجداد بإقليم الراشدية بساكنة بلغت ٤٣ ٩٨٠ نسمة[٢] حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ٢٠١٤م. يحدها من جهة الشرق جماعة ملاعب، ومن الجنوب جماعة ألنيف، أما من الغرب فتحدها جماعة أيت الفرسي المنتمية إلى إقليم تنغير، انظر الخريطة رقم (١).

تمتد واحة فركلة على مساحة تقدر بـ ٩٣٠ كلم مربعًا، وتبعد من إقليم الراشدية بـ ٧٨ كلم. أما الإحداثيات الجغرافية، فإن الواحة تقع بين خطي طول ٤° و٣٥ دقيقة و٥° و١٥ دقيقة غرب خط غرينتش، وبين خطي عرض ٣١° و٢٠ دقيقة و ٣١° (منوغرافية جماعة تنجداد، ٢٠١٤م). والمنطقة عمومًا عبارة عن سهول شبه صحراوية تطل عليها من الشمال جبال الأطلس الكبير.

تعدُّ تنجداد من المناطق الأكثر تضررًا من انتشار داء الليشمانيا، كما أنها تتميز بخصائص ثقافية واجتماعية ستساعدنا على ملامسة الإشكالية بشكل مباشر.

الخريطة رقم (١): موقع المجال المدروس

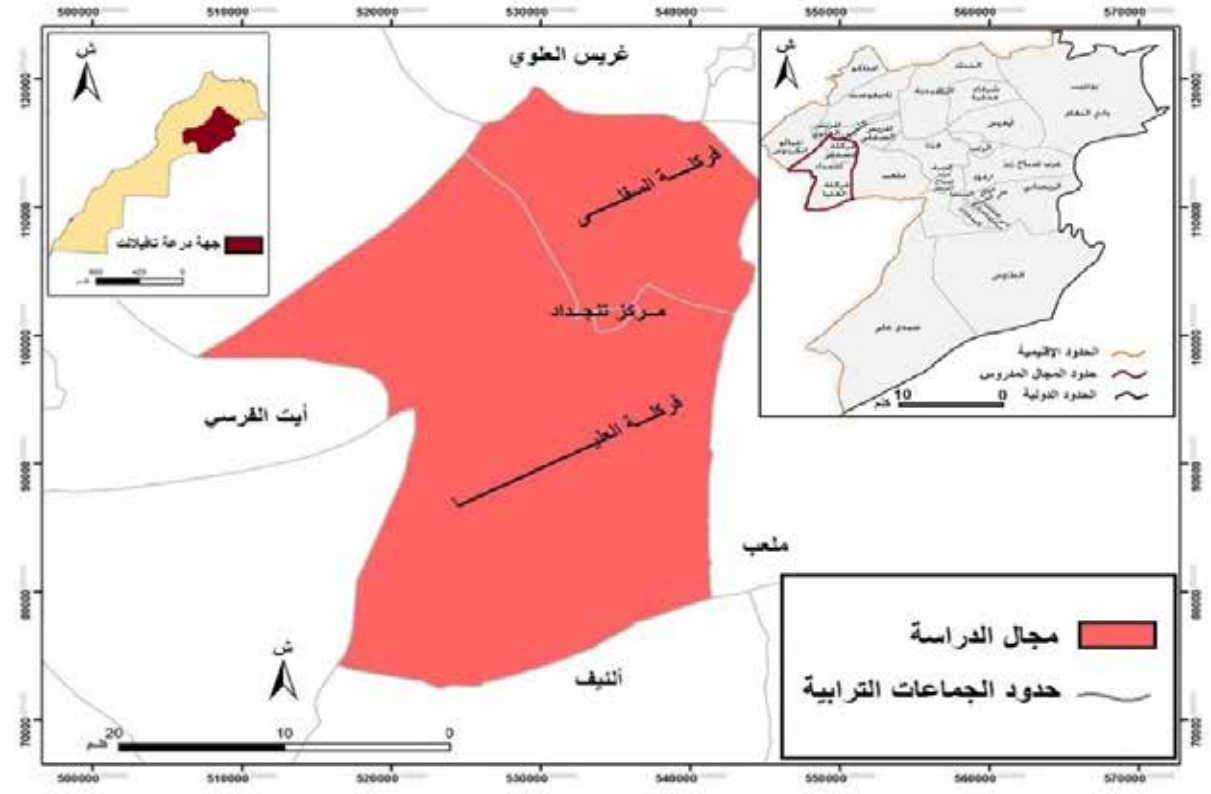

المصدر: من إنجاز الباحث.

١-٥ عينة الدراسة

شملت الدراسة الميدانية عشرين (٢٠) مبحوثًا، منهم عشر (١٠) إناث، ينحدرون كلهم من مختلف المناطق التي تعرف انتشارًا واسعًا للمرض بمنطقة تنجداد خاصة.

كما أن العينة تختلف من حيث الأعمار ومنطقة الانتماء، وأيضًا طبيعة الإصابة، وهو ما قد يساعدنا على بلوغ نتائج نوعية.

١-٦ قراءة في الدراسات السابقة

تعدُّ الدراسات السابقة من أهم العناصر التي تساعدنا على مقاربة الموضوع بشكل جيد، واستثمار نتائج الأعمال السابقة. وبناءً عليه، فبحثنا عن دراسات سابقة قاربت موضوع الالتقائية ودورها في التخفيف من حدة الليشمانيا جعلنا نتأكد من جِدَّة الموضوع وراهنيته. وعلى الرغم من ذلك، فهناك دراسات قاربت موضوع الليشمانيا وأنواعها وآثارها الطبية من وجهات كلها طبية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

دراسة وبائية لداء الليشمانيا الجلدي بإقليم الراشدية ما بين ٢٠١٢م و٢٠١٧م (étude épidémiologique de la leishmaniose cutanée dans la province d'Er-Rachidia entre 2012 et 2017): أعدَّها الدكتور رفيق بن الطيب لنيل شهادة الدكتوراه في الطب سنة ٢٠١٩م بكلية الطب والصيدلة التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس – المغرب. وقد عملت الدراسة على معالجة الليشمانيا من وجهة نظر

علم الأوبئة من طريق تشخيص ودراسة الليشمانيا بإقليم الراشدية، وذلك بالاعتماد على دراسة الحالات المسجلة بالمؤسسات الصحية بالإقليم نفسه في المدة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٧م، وهي مدة مهمة ساعدت الباحث على تتبع تطور الإصابة، وأيضًا التطور العددي للمصابين الذي عرف، حسب الدراسة، تطورًا لافتًا خصوصًا دائرة تنجداد التي تعدُّ مجال دراستنا، حيث سجلت نسبة ٦٧,٢١ في المئة من مجموع المصابين بالإقليم، وهو الأمر الذي يبرر اختيارنا إجراء الدراسة على صعيد دائرة تنجداد.

كما عالج الباحث الخلفية التاريخية للمرض، عبر الإشارة إلى مختلف العلماء الذين اهتموا بموضوع الليشمانيا، وكيف ظهر في التاريخ القديم والحديث، من دون إغفال كيف وصل الداء إلى المغرب ثم إقليم الراشدية.

لقد حاول الباحث دراسة أنواع الليشمانيا بمختلف مناطق المغرب، وكيف تتطور مخبريًّا، وما مسبباته ومناطق كمونه، وأيضًا الطرائق التي عالجتْ بها المصالحُ الطبيةُ الداءَ.

لقد اقتصرت الدراسة على الجانب الطبي والمخبري لليشمانيا، حيث دُرست المؤثرات المختلفة المساهمة في بروز المرض، واعتُمد الوصف التقني لليشمانيا من دون محاولة تفكيك مسبباته وتجلياته، وأيضًا أبعاده البيئية والثقافية والجغرافية. وهو ما سارت عليه دراسات أخرى كما هي الحال مع بحث قام به Noémie BIEZUNSKI، المعنون بـ: Co-infection leishmaniose viscérale – infection VIH:à propos de cinq cas suivis dans le service des maladies infectieuses et tropicales du CHU de Toulouse، ٢٠٠٧ – ٢٠١٣. وقد قام بهذه الدراسة لنيل شهادة الطب العام سنة ٢٠١٤م بجامعة تولوز ٣ بفرنسا. وأيضًا دراسة قام بها Anne MEUNIER سنة ٢٠٠٧م تحت عنوان: «étude épidémiologique de la leishmaniose canine et de l'influence des facteurs environnementaux (en France depuis 1965, dans le sud-ouest en 2006. وقد قدم الباحث هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في الطب والصيدلة بجامعة CLAUDE-BERNARD – LYON I بفرنسا. ما تجمع عليه كل هذه الأبحاث هو إغفال أبعاد أخرى خصوصًا ما يتعلق بالجانب البيئي، وكيفية الوقاية من الوباء.

٢. تحديد المفاهيم

من أجل فهم جيد لما نرمي إليه في هذه الدراسة بخصوص المفاهيم المفاتيح، لا بد من تحديد مدلولها لعله يساعدنا على فهم المراد. وبناءً عليه، فالمفاهيم التي نحن بصدد تحديد مدلولاتها هي: الليشمانيا، والالتقائية، والفاعلون. وهو أمر ليس بالسهل، خصوصًا حين نجد هذه المفاهيم متعددة الدلالات والمعاني.

٢-١ الليشمانيا

ترجع تسمية الليشمانيا نسبة إلى ويليام ليشمان (١٨٦٥م – ١٩٢٦م) عالم الأمراض الأسكتلندي الذي تمكن من التعرف إلى أجسام غريبة بجسد أحد المرضى، التي عُرفت فيما بعد بالليشمانيا. وهي، أي الليشمانيا، من الطفيليات التي تصيب الإنسان وعدد من الثدييات، مسبباتها هي الليشمانيات أحادية الخلية ذات السوط المنتمية إلى فصيلة «trypanosomatides» وإلى نوع الليشمانيات. وتنقسم الليشمانيا سريريًّا نوعين أساسيين حسب الحامل وهو الفأر أو الكلب[٣].

تتوزع الليشمانيا على دول عدة بمختلف القارات، ويبين الجدول والصورة أسفله مجالات تأثير الليشمانيا[٤]، وأنواعها وفقًا لكل منطقة على حدة:

الجدول رقم (١): أنواع الليشمانيا بمختلف مناطق العالم.

الشكل الإكلينيكي	اسم الطفيلي	مكان وجوده	الحاضنات
الليشمانيا الحشائية	L. donovani	الهند، الصين، العراق، سوريا، كينيا...	الإنسان
	L.infantim	حوض البحر الأبيض المتوسط	الكلاب
	L.chagasi	آسيا الوسطى، الصين	ذات الأنياب
		أميركا الجنوبية	المتوحشة
الليشمانيا الجلدية للعالم القديم	L.tropica	آسيا الوسطى، الشرق الأوسط	الإنسان، الكلاب
	L.killicki	الأردن، المغرب، تونس، تركيا	
	L.major	آسيا الوسطى، الشرق الأوسط	القوارض
		الهند، إفريقيا	
الليشمانيا الجلدية للعالم الجديد	L.mexicana	أميركا الوسطى	القوارض
	L.venezuenlis	فنزويلا	غير معروف
	L.guyanensis	جويانا الفرنسية	الحيوان الكسول
	L.panamensis	أميركا الوسطى	الحيوان الكسول
	L.paparuviana	البيرو	الكلاب
	L.lainsoni	البرازيل	العجوطي
الليشمانيا الجلدية المنتشرة	L.pifanoi	فنزويلا	القوارض
	L.amazonensis	كولومبيا، البرازيل	القوارض
	L.aethiopica	إثيوبيا، كينيا، تنزانيا	دامان
الليشمانيا الجلدية المخاطية	L.braziliensis	انتشار واسع (من كوستاريكا إلى الأرجنتين)	غير معروف
	L.donovani	تشاد، السودان	الإنسان، الكلاب

المصدر[٥]: Biomnis-Precis Biopathologie analyses médicales spécialisées-2012, ANOFEL

الصورة رقم (١): توزيع الليشمانيا بمختلف مناطق العالم

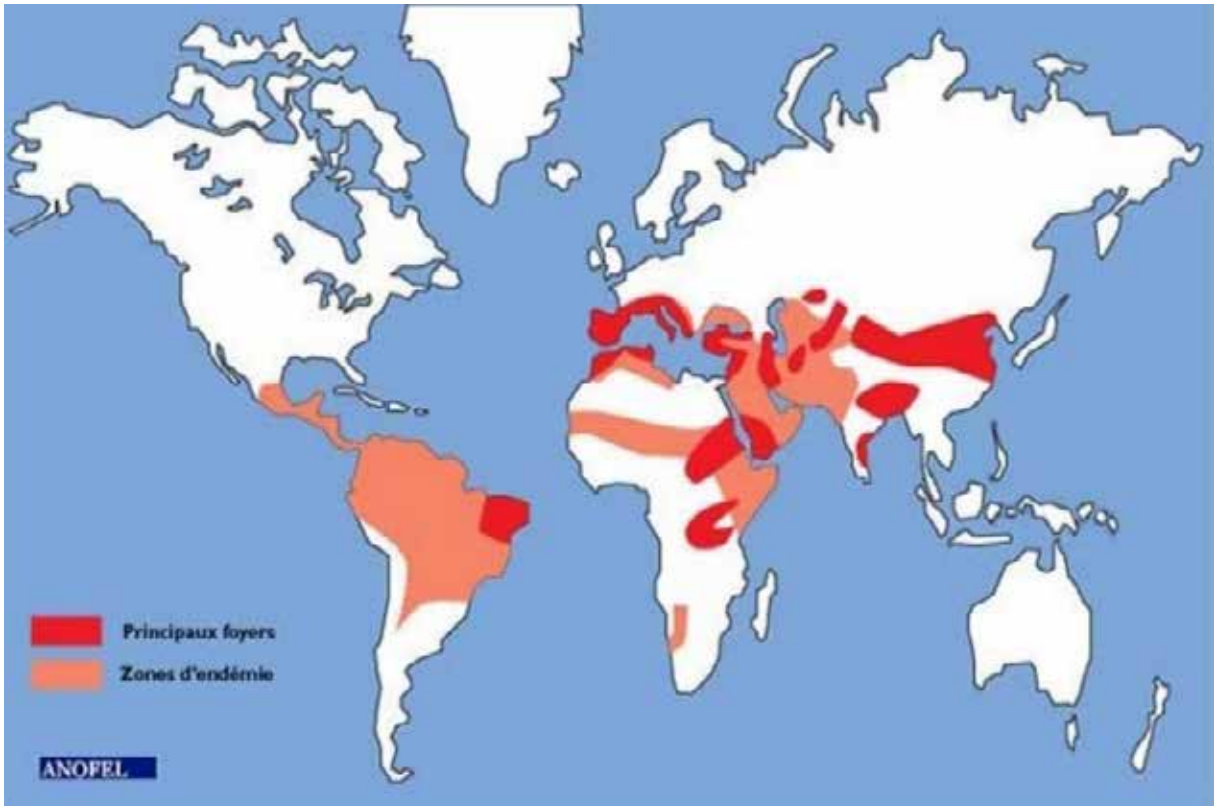

المصدر: Biomnis-Precis Biopathologie analyses médicales spécialisées-2012, ANOFEL

حسب تقرير لجمعية ANOFEL[6] مع UMVF[7] الذي صدر تحت عنوان «Leishmanioses» سنة ٢٠١٤م، فإن داء الليشمانيا يستهدف ٨٨ دولة موزعة على خمسة محاور وهي: البحر الأبيض المتوسط، والصين، والهند، وإفريقيا وأميركا، كما توضح الخريطة أعلاه. وهو التوزيع نفسه الذي اعتمدته منظمة الصحة العالمية[٨] التي رأت أن من أهم أسباب الإصابة بمرض الليشمانيا الظروفَ الاجتماعية والاقتصادية، وسوءَ التغذية، وتنقل السكان، والتغيرات البيئية وتغير المناخ.

ويعد المغرب من الدول التي يستهدفها مرض الليشمانيا، وخصوصًا منطقة الجنوب الشرقي (الراشدية، ورزازات وزاكورة)، وهي مناطق معروفة بهشاشة بنياتها التحتية، وضعف الخدمات الصحية[٩].

عمومًا، فالليشمانيا تعدُّ من الأمراض الطفيلية غير المعدية، بحيث تنتقل من كائنات حاملة للفيروس، وهي كلها ثدييات قد تكون من فصائل القوارض كما هي الحال في الفئران، أو الكلاب. ومن أعراضه ظهور جروح يصل قطرها أحيانًا إلى أكثر من ستة سنتمترات. ويمكن أن تبقى تلك الندوب لمدة قد تصل إلى ١٨ شهرًا لتشفى تلقائيًّا تاركة آثارًا على الجلد.

٢-٢ الالتقائية

يعدُّ مفهوم الالتقائية من المفاهيم متعددة الاستعمالات، حيث نجده حاضرًا في مجال الرياضيات والجيولوجيا والسوسيولوجيا والاقتصاد والبيولوجيا وغيرها من المجالات، وهو ما قد يخلق لَبْسًا في استعمالات المفهوم

كل مرة. فإذا أخذنا كمثال استعمالات المفهوم في المجال الاقتصادي، فأصوله ترجع إلى المادة ١٢١ من العهد المؤسس للاتحاد الأوربي، الذي حدد عناصر أربعة لا بد من توافرها في الدول الأعضاء[١٠]، وهي عناصر تساعد على الانسجام والتناغم وتحقيق الرفاه للجميع. وفي البيولوجيا أيضًا، نجد استعمال مفهوم الالتقائية «convergence evolutive» لكون حيوانين غير متشابهين، لكن تقاسمهما الشروط البيئية نفسها ساعد على تقاسمها بعض الصفات. والأمثلة كثيرة في مجالات علمية مختلفة.

غير أن ما تجمع عليه مختلف الاستعمالات هو كون الأمر يتعلق بعملية قوامها التفاعل والتعاضد لغاية موحدة، وكل ذلك يساعدنا على تعريف الالتقائية في سياق الدراسة بكونها آلية تساعد على اندماج وتفاعل مختلف المكونات ذات الأهداف المشتركة بغية معالجة وضع يشكل قلقًا لدى فئة مهمة من المجتمع.

٢-٣ الفاعلون

يمكن تعريف الفاعل بأنه فرد أو عدة أفراد أو هيئات منظمة غايتها التأثير في مجال معين. ويختلف حجم الفاعل من مجال لآخر ومن سياق لآخر، وهو أيضًا مكون أساسي في أي مجال. حيث إنه لا يمكن الحديث عن مجال من دون توافر الفاعلين الموكول لهم ممارسة الفعل.

وعليه، فالمقصود بالفاعلين في هذا الصدد هو مجموعة من الهيئات والمنظمات والمؤسسات التي من المنتظر أن تمارس مهامها في مجال معين؛ لغرض التخفيف من حدة آثار الليشمانيا، التي سنعالجها في هذه الورقة.

٣. التداعيات الاجتماعية لمرض الليشمانيا

اعتدنا في معالجة موضوع الليشمانيا على كون الموضوع ذا طابع علمي صرف، يندرج ضمن بحوث الطب والبيولوجيا، غير أن الموضوع يحتمل، بل يستوجب، دراسته من نواحٍ أخرى، أنثروبولوجية كانت أو سوسيولوجية أو سيكولوجية أو حتى حقوقية. وبناءً عليه، فدراستنا موضوع الليشمانيا وفق نظرة سوسيولوجية يقتضي دراسة التداعيات الاجتماعية التي يخلقها المرض، وإبراز الخلفيات الثقافية والمؤسسية أيضًا.

ونظرًا لكون مرض الليشمانيا يسبب تشوهات في الجسد، وتداعيات سلبية على المجتمع، وأيضًا الوصم، فلا بد لنا من دراسة الموضوع وفق نظر سوسيولوجيا الصحة؛ حيث إن المصابين في الأغلب يعانون اضطرابات نفسية تدفعهم إلى الانعزال عن المجتمع، وجعلهم يعانون تبعات المرض أكثر من معاناتهم الجسمية المرضَ نفسه.

فحسب دراسة استطلاعية قمنا بها في هذا الصدد، تبين أن ثمانية من أصل عشرة من النساء المستجوبات يعانين في الأغلب تأثيراتٍ سلبيةً اجتماعيًّا ونفسيًّا، إلى درجة أن الكثير من الإناث يعملن جاهدات على محو الآثار بشكل سريع، خصوصًا إذا تعلق الأمر بمناطق حساسة كالوجه مثلًا، وهو الأمر الذي يزيد من درجة خوفهن على مستقبلهن وعلى حظوظهن في الزواج. فالأمر يعدّ في نظرهن وصمة سلبية تؤثر في شخصيتهن، وهو ما يجعلهن لا يعبرن بسهولة على إصابتهن بالمرض، خشية ردود الأفعال والأقوال السلبية.

إن المجال الذي اشتغلنا عليه غالبًا ما يعاني رهاب المرض، والكثيرون يعدّونه غولًا وجب التوجس منه والاحتياط منه، بالرغم من أنهم لا يملكون أي وسيلة للحماية منه، خصوصًا في أوقات الصيف.

كما أن من بين الإشكالات التي يعانيها المرضى عدم

معرفتهم بالمرض حتى مراحل متقدمة قد تصل إلى ٣٠ يومًا بعد الإصابة، نظرًا إلى عدم المعرفة التامة بالأعراض. بل إن الأطباء أنفسهم لا يستطيعون المعرفة التامة بالمرض خصوصًا في بداياته، وهو ما يبدو في الزيارات الأولى للمصابين للمؤسسات الصحية، وترددهم عليها من دون تقديم علاجات عاجلة بدعوى عدم وضوح المرض. وهذا يلتقي ما توصلت إليه منظمة الصحة العالمية في تقرير لها (تقرير الأمانة العامة لمنظمة الصحة العالمية، الدورة ١١٨، مايو ٢٠٠٦م). وهو ما يعبر على ضرورة تحيين الرؤية الإستراتيجية للجهات المسؤولة تجاه الوضع الصحي للمناطق الواحاتية، والوقاية من المرض.

عمومًا، يتبين من خلال المسح الميداني أن داء الليشمانيا لا يزال قائمًا إلى الآن، ولا تكفي التدابير الوقائية التي تقوم بها مصالح الدولة، بل إنها مجهودات تحوم حول الموضوع، ولا تستهدفه في صلبه. كما أن القلق الاجتماعي والتوجس الذي خلفه ويخلفه المرض ينذر بأزمات نفسية واجتماعية حادة.

٤. التقائية المقاربات

نقصد بالتقائية المقاربات التوافق الواجب توافره عند إعداد خطة لمكافحة الأوبئة بشكل عام، والتناغم الواجب بين مقاربات عدة؛ طبية، وسوسيولوجية، وسيكولوجية، وأنثروبولوجية، وثقافية، وجغرافية... فكما هو معلوم، إن موضوع الليشمانيا لا تقتصر دراسته على الطب فقط، بل الأمر يتجاوز ذلك بشكل كبير؛ إذ الأمر يقتضي أيضًا دراسته من وجهة نظر سوسيولوجية من باب سوسيولوجيا الصحة، ومن وجهة نظر حقوقية من باب الحق في الصحة، ومن وجهة نظر سيكولوجية؛ لكون الأمر له ارتباط وثيق بالمعالجة الإكلينيكية.

كما لا يفوتنا هنا الإشارة إلى كون الموضوع يعرف شحًّا في دراسته؛ إذ إن قلة الدراسات والأبحاث حول الموضوع، بل غيابها من الأسباب التي أسهمت في تفاقم أوضاع الإصابة بداء الليشمانيا. ومن ثم إضعاف المقاربة التدخلية التي بإمكانها مساعدة مؤسسات الدولة والحكومات على اتخاذ ما يلزم. كما أن عدم استثمار الاجتهادات العلمية حول الموضوع، بالرغم من قلتها، هو أيضًا تحدٍّ تعيشه الدول السائرة في طريق النمو.

٥. التقائية الفاعلين

إنه من الأهمية بمكان ضمان التقائية الفاعلين من أجل الإحاطة بظاهرة ما، أو احتواء أي مشكل قد يهدد سلامة المجتمع كله، وهو الأمر نفسه الذي يسري على داء الليشمانيا.

فإذا رأت منظمة الصحة العالمية أن مواجهة المرض تقتضي خمسة عناصر[١١] وهي:

- التشخيص المبكر والمعالجة الفعالة للحالات.
- مكافحة/ محاربة ناقلات المرض.
- اليقظة الفعالة/ مراقبة المرض.
- مراقبة الحاملات/ الناقلات الحيوانية للمرض.
- التعبئة الاجتماعية وتعزيز الشراكات.

فمن الضروري لكي تكون تلك العناصر ناجعة وذات فاعلية، العمل وفق مقاربة مندمجة قوامها استحضار كل القطاعات والفاعلين الذين بإمكانهم المساهمة في التخفيف من حدة آثار داء الليشمانيا. كما أن تلك العناصر الواردة أعلاه تستحضر أبعادًا متعددة كما هي الحال مع العلاج أو التطبيب، أو البحث العلمي، أو التدخل الميداني... وهي عناصر كلها لا يمكن أن يقوم بها إلا أكثر من فاعل.

ومن أجل معرفتنا أكثر بمنطق التدخل، نورد أسفله جدولًا يبين مختلف الفاعلين والمتدخلين، مع مهامهم والأنشطة التي من الممكن القيام بها:

الجدول رقم (٢): توزيع تقديري لأدوار الفاعلين للتخفيف من حدة الليشمانيا.

الفاعلون		المهام	الأنشطة
المجتمع المدني	الجمعيات	التوعية والتحسيس بمخاطر المرض. مساعدة الفاعلين على تجويد التدخل	دورات تكوينية وتحسيسية. مباشرة مشاريع
	الأحزاب	سن تشريعات وقوانين وسياسات عمومية. تأطير الأفراد حول سبل الوقاية والعلاج. الدفع بتحسين الخدمات الصحية	الترافع لأجل إصدار قوانين. صناعة سياسات عمومية
المنظمات الإنسانية	المنظمات الدولية والإقليمية: منظمة الصحة العالمية- مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية- الهلال الأحمر.	تقديم الدعم المالي والتقني. تقديم المشورة. إصدار تقارير. وضع رهن إشارة المجتمعات معلومات حول الموضوعات ذات الطبيعة الصحية والإغاثية	إصدار التقارير والدراسات. تقديم المشورة. تنظيم مؤتمرات ونقاشات. تقديم الدعم. الإسعافات الأولية.
الهيئات الحكومية	الوزارات: الصحة، التعليم	العلاج. الاعتناء بالمصابين. توفير وتيسير ظروف التدخل.	العمليات الجراحية والتجميلية للمصابين. توفير خلايا لمواكبة المصابين.
	وزارة الداخلية	مواكبة الفاعلين لتحسين تدخلهم، تسهيل عملية التدخل أمام المتدخلين	تيسير التواصل، تقديم المعونة، تقديم الخبرة المحلية المتوفرة
الهيئات الدستورية	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي- المجلس الأعلى للحسابات	الرقابة على أدوار الجهات المخول لها معالجة أوضاع الأفراد وتحسين أوضاعهم	إبداء الرأي وتقديم المشورة

الهيئات المنتخبة	الجماعات الترابية، المجالس الإقليمية، المجالس الجهوية.	حفظ الصحة. الصحة المجتمعية. العناية بالمرافق العمومية (الحدائق العمومية، المطارح)	تدبير المجال. توفير وسائل نقل المصابين. العناية بالمناطق الخضراء. معالجة النقط السوداء
القطاع الخاص	عيادات الجراحة	إسعاف الجرحى ومعالجتهم ...	التطبيب، الجراحة والتجميل
	عيادات الطب النفسي	معالجة الآثار النفسية.	جلسات الاستماع. المواكبة/ المرافقة. الدعم النفسي.
البحث العلمي	البحث المخبري	الدراسة المخبرية للداء	تقديم خلاصات لأسباب المرض. اقتراح سبل المعالجة
	البحث الإكلينيكي- البحث السوسيولوجي- البحث السيكولوجي.	دراسة التداعيات والآثار الاجتماعية والنفسية على المجتمع والأفراد	تنظيم منتديات وملتقيات علمية حول مواضيع الصحة المجتمعية
الإعلام	التقنيات الحديثة	التحسيس والتوعية. التعبئة الجماعية	تقديم وصلات إذاعية وتلفزية

المصدر: من إنجاز الباحث.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، تعدد المتدخلين، مع تعدد المهام، وكل تلك الأنشطة المذكورة لا بد أن تتوافر من أجل التخفيف من حدة آثار الداء. ولامسنا في الجدول كيف أن الفاعلين يتنوعون بتنوع تدخلاتهم ووظائفهم للتخفيف من حدة الداء. كما أن تداخل الاختصاصات لا يعني تكرارها بقدر ما يعبر على تكامل في التدخل.

إن النظرة التكاملية تجاه الليشمانيا تساعد على فاعلية المؤسسات وحسن أداء الفاعلين. كما أن تنوع التدخل يساعد على محاصرة الداء، والحد من توسعه أو تطوره على المَدَيَيْنِ المتوسط والبعيد.

لقد أوصت منظمة الصحة العالمية بضرورة التعبئة الاجتماعية وتعزيز الشراكات[١٢]، عادَّة هذا الإجراء أمرًا حاسمًا لنجاح التدخلات والحد من الأزمات.

وحينما نتحدث عن الالتقائية وأدوارها، فتوظيفها ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة ناجعة وفعالة تساعدنا على:

- تقويم أدوار ومهام الفاعلين كل على حدة، وتحديد المسؤوليات ومن المقصِّر.
- أي طرف لا يمكن أن يقوم مقام طرف آخر، وأن أي فاعل له دور حيوي لا يمكن لأحد سواه أن يقوم به، نظرًا إلى الخبرة والدراية بموضوع

التدخل، إضافة إلى ما تخوله له مهامه المؤسسية للقيام به من التزامات.

- نجاعة التدخل ودقته.
- اقتصاد المجهود، وعدم تكرار المجهودات والأنشطة نفسها من فاعلين متعددين.
- حكامة الموارد والنفقات.

إنه مع توافر كل هذه العناصر، نستطيع بلوغ الأهداف والحفاظ على حقوق الأفراد المتمثلة في التمتع بالحق في الصحة وفي بيئة سليمة، قوامها العيش المشترك.

٦. أي دور للمنظمات الإغاثية والإنسانية لمكافحة الوباء؟

إنه من الأهمية ضرورة معرفة مدى استجابة المنظمات الإغاثية والإنسانية للحاجة الملحّة لمكافحة الداء، ومساعدة المصابين لتخطي مرحلة الإصابة، بل تقدير العواقب قبل وقوعها.

ومن الهيئات التي تعمل دورًا حيويًّا في هذا المجال نجد:

٦-١ وزارة الصحة

حيث إنها عبرت أكثر من مرة عن قلقها تجاه الوضع، ومحاولتها الحد من انتشار الداء عبر توفير العلاج المجاني للمصابين، والقيام بحملات تحسيسية بمختلف المناطق المتضررة، وأيضًا صياغة دعائم تواصلية ومنشورات توعوية. كما عملت على الوقوف على الحالات ميدانيًّا وتوجيهها للمراكز الصحية القريبة من محل سكنى المصابين.

الصورة رقم(٢): حملات التوعية والتحسيس لفائدة تلاميذ المؤسسات التعليمية.

المصدر: من إنجاز الباحث.

الصورة رقم (٣): مطويات للتوعية والتحسيس.

المصدر: مديرية علم الأوبئة ومحاربة الأمراض، وزارة الصحة المغربية.

لكن، رغم ذلك، يبقى مجهود الجهة المسؤولة الأولى دون مستوى التطلعات، خصوصًا أن الداء ما زال يظهر كل سنة، وما إن تكاد الإصابات أن تندمل حتى تظهر موجات أخرى من الإصابات، وهو الأمر الذي يسائل كل الفاعلين حول مدى أخذ الأمر بجدية، والتعامل بحزم مع الوباء، إضافة إلى تقويمه اقتصاديًّا أو عدّه غير ذي تأثير ولا يمس مصالح الدولة بشكل مباشر. والحال أن عملية استشفاء المصابين تكلف الكثير[١٣]، ناهيك عن الاكتظاظ في المؤسسات الصحية الخاصة والعمومية من أجل التطبيب وإضاعة الوقت وهدر الزمن المهني للأطباء إضافة إلى عبء من هو مستعجل.

٦-٢ المجتمع المدني

يعدّ المجتمع المدني من أهم الهيئات التي تعتمد عليها الدولة لتنفيذ برامجها ومخططاتها، عبر وضع إعلانات طلبات الدعم رهن إشارتها وفق مواضيع تراها الهيئات الحكومية مناسبة لتنفيذ السياسات العمومية القطاعية. وبناءً عليه، في مجال الصحة، فإن الجمعيات تساعد على توفير سيارات الإسعاف، وتقريب الخدمة من أفراد المجتمع، وأيضًا تهيئة أوضاع اشتغال وزارة الصحة وتيسير اتصالها مع ساكني المناطق المتضررة؛ لأجل التوعية والتحسيس بمخاطر المرض وسبل العلاج.

كما أن الجمعيات انخرطت بشكل كبير في عملية محاربة القوارض، والبحث عن حاضنات الداء كما تبين الصورة رقم (٤):

وعلى الرغم من ذلك، فإن مجهود منظمات المجتمع المدني لم يحظَ بالعناية اللازمة، خصوصًا ما يتعلق بتوفير الدعم المالي لتشجيع مثل هذه المبادرات، وأيضًا غياب

الصورة رقم (٤): عملية البحث عن حاضنات المرض.

المصدر: من إنجاز الباحث.

تكوين وتأهيل معرفي للقائمين على عملية محاربة القوارض. ناهيك عن أوضاع الاشتغال العشوائية، حيث غياب شروط السلامة الصحية والمعدات اللازمة لحماية الفاعلين الجمعويين أنفسهم، وهو ما يجعلهم عرضة للإصابة.

٦-٣ هيئات أخرى

ونقصد هنا باقي المنظمات الإغاثية التي من المفروض أن تساهم في التقليص من حدة الوباء. ونخص بالذكر الهلال الأحمر المغربي والصليب الأحمر والوقاية المدنية، وكذلك المؤسسات الصحية الخاصة. كل هذه المؤسسات بإمكانها المساعدة على تخطي الوضع الحرج للمصابين، وتقديم الإسعافات الأولية، بل استقبالهم بالمجان بمراكز تلك المؤسسات بقصد الرعاية والتطبيب والتوجيه. وهو ما لم نلحظه خلال السنوات الماضية، ربما لكون الأمر غير ربحي ولا يدرّ أموالًا إضافية، ولكون الأمر يبدو، لتلك المؤسسات، بعيدًا من أدوارهم المنوطة بهم، وهو ما يتنافى مع المبادئ الكبرى لحقوق الإنسان في بعدها الكوني، ويتعارض مع المصلحة الفضلى للمجتمع، ولكون الأمر يصبّ في صلب الإغاثة الإنسانية.

خاتمة

يبدو إذن، أن الالتقائية تعد آلية مهمة وفعّالة للمساعدة على احتواء داء الليشمانيا وغيرها من الأمراض والأوبئة، أو كل ما يهدد صحة المجتمع وسلامته. يكفي أن يقتنع بها كل الفاعلين، وتوفير مناخ سليم لتنفيذها، عبر قيام الجهات المسؤولة عن أي قطاع بتنفيذ الالتقائية عبر الانفتاح على مقاربات ومتدخلين متعددين، واعتماد آليات الرقمنة لتسهيل التواصل بين الفاعلين.

صحيح أن حدة تفشي الأمراض تختلف من دولة إلى أخرى، كما أن نوعية الأمراض أيضًا تختلف من مكان لآخر، إلى درجة يمكن معه عدّ نوع المرض المتفشي تعبيرًا عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلد، ومن ثم وجب الاحتياط من تفشي الأوبئة والأمراض التي قد تؤثر في الحياة العامة، أو تحد من التمتع بالحقوق الأساسية. وهو تحدٍّ لا بد من جميع الدول العمل من أجله.

وحيث إن الأوبئة عابرة لحدود القارات والدول، وبإمكانها إنهاك الدول اقتصاديًّا وسياسيًّا ولوجستيًّا؛ لذلك فكل دولة من المفروض أن تساعد على تحسين جودة المناخ وحماية أفرادها من الأمراض والأوبئة، والليشمانيا خير تعبير عن ذلك، حيث إنها عرفت انتشارًا واسعًا شمل دولًا وقارات عدة، وأودت بحياة الكثيرين، وأصابت آخرين بتشوهات خلقية، وأثرت بشكل كبير في نفوسهم.

ومن خلال ما ورد أعلاه، فإن ما يعيشه الجنوب الشرقي المغربي عامة، يعدّ تهديدًا حقيقيًّا وجب الانتباه إليه، واتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من الداء، عبر بذل المزيد من المجهودات، والقيام بتدابير استباقية، وسن إستراتيجية متعددة القطاعات، قوامها العمل المشترك والمبني على النتائج.

كما أنه من الأهمية مراعاة مسؤولية الأفراد بخصوص طرائق تعاملهم مع المجال، حيث إن طرائق العيش المحلية تسهم بشكل كبير في تفشي المرض، عبر ترك مخلفات الطبيعة في محيط المساكن، وعدم الاهتمام بالصحة المجتمعية، وأيضًا الانتباه إلى طرائق اللباس التي قد تقي من لدغات الذباب حامل المرض، وكذلك وقاية المنازل من تسرب ناقلات المرض. وهي كلها تدابير يومية يجب مراعاتها من جانب كل فرد على حدة.

يبقى داء الليشمانيا من الأمراض غير المعدية بطبيعة الحال، لكنها تترك أثرًا نفسيًّا واجتماعيًّا لدى ساكني المناطق التي تعرف انتشار المرض، وهو ما يدعو كل الفاعلين إلى ضرورة التدخل الاستعجالي للحد من هذا المرض، والتخفيف من آثاره.

الهوامش:

(١) د. نورما كاسر تيشوري «الليشمانيا الحشوية: دراسة تشخيصية وبائية علاجية» (بحث لنيل درجة الماجستير في طب الأطفال، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٤م، ص ٣)، بتصرف.

(٢) للإشارة، فواحة فركلة تتضمن كل جماعة تنجداد (٨٩٣٠ نسمة) وجماعة فركلة السفلى (١٢٣٢٨ نسمة) وجماعة فركلة العليا (٢٢٧٢٢ نسمة)، أي ما مجموعه ٤٣٩٨٠ نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى الذي تعده المندوبية السامية للتخطيط. هذه الأخيرة المخول لها قانونيًّا جمع ونشر البيانات الإحصائية عن المغرب، وعلى رأسها عملية الإحصاء الشاملة للسكان والسكنى المعروفة بالإحصاء العام للسكان والسكنى الذي يعد كل عشر سنوات. للمزيد من التفاصيل الإحصائية حول واحة فركلة، يرجى الاطلاع على الرابط الآتي: http://rgphentableaux.hcp.ma/Default1/ الذي اطلعت عليه بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠م الساعة ٢٢:١٥.

(3) Les leishmanioses sont des parasitoses qui touchent l'homme et de nombreux mannifères. Les agents en causes sont des leishmanies, protozoaires flagellés appartenant à la famille de trypanosomicides et au genre leishmania. On distingue deux formes cliniques de la maladie : les leishmanioses viscérales et les leishmanioses cutanées ou cutanéo-muqueuses." Revue Biomnis-précis de biopathologie analyses médicalisées, 2012.

(٤) أخذ هذا الشكل من مجلة Biomnis التي يعدها مختبر eurofins-biomnis وهو من أشهر المختبرات الفرنسية، التي توجد أحد مقراتها بالمغرب. كما يعد من المختبرات المهمة في دراسة التشخيص البيولوجي والبحث السريري والبيولوجيا الطبية الدقيقة.

(٥) منشور Biomnis-Precis Biopathologie analyses médicales spécialisées-2012, ANOFEL، نقلا عن Gentilini M. les leishmanioses. In : Médecine tropicale. Paris Flammarion ; 1993م, 5 eme edition : p141. وقد تُرجِمَ هذا الجدول من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، ونعبر عن تحفظنا من ترجمة بعض الكلمات ذات الطبيعة التقنية. كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن المعلومات الواردة فيه تقريبية، نظرًا إلى فارق السنوات التي أنجزت فيها الدراسة والوقت الحالي.

(6) Association Francaise des Enseignanys de parasitologie et Mycologie

(7) Université Médicale Virtuelle Francophone

(٨) راجع الموقع الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية على الرابط الآتي:
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/leishmaniasis

(٩) ترى منظمة الصحة العالمية أن أكثر المهددين بداء الليشمانيا هم الفئة الفقيرة، وأيضًا الأشخاص غير المستقرين وخصوصًا مَنْ في وضعية نزوح. للتفصيل أكثر، يرجى الرجوع إلى:
Manuel pour la prise en charge de la leishmaniose cutanée dans la region OMS de la méditerranée orientale, OMS.

(10) Article 121 du traité instituant la communauté européenne (Rome, 25 mars 1957) – version consolidée 1997, P 09

(11) https://afro.who.int/health-topics/Leishmaniasis

(١٢) «التعبئة الاجتماعية وتعزيز الشراكات: إن التعبئة والتوعية المجتمعية عن طريق التدخلات الفعالة الرامية إلى تغيير السلوك يجب أن تستخدم دائمًا إستراتيجيات التواصل المصممة خصيصى. وتعد الشراكة والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة وبرامج مكافحة نواقل الأمراض الأخرى، أمرًا حاسمًا»، يرجى الرجوع إلى الرابط الذي اطلعت عليه بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠م الساعة ١٥:٠٨.

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/leishmaniasis

(١٣) للتفصيل أكثر في تكاليف التطبيب، يرجى الاطلاع على تقرير الدورة الثامنة عشرة بعد المئة لمنظمة الصحة العالمية بتاريخ ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٦م، وخصوصًا الفقرة التاسعة.

المراجع:

- كاسر تيشوري، نورما، الليشمانيا الحشوية؛ دراسة تشخيصية وبائية علاجية (بحث لنيل درجة الماجستير في طب الأطفال، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٤م).
- منظمة الصحة العالمية (WHO)، مكافحة داء الليشمانيات (تقرير)، مايو ٢٠٠٦م.
- موقع الجامعة الطبية الافتراضية الفانكوفونية (UMVF)، اطلعت عليه بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠م، الساعة ١٤:٠٠ http://umvf.cerimes.fr
- موقع الجمعية الفرنسية لمدرسي دراسات الطفيليات (ANOFEL)، اطلعت عليه بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠م، الساعة ١١:٠٠ https://www.anofel.net
- موقع المندوبية السامية للتخطيط المغربية (HCP)، اطلعت عليه بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠٢٠م، الساعة ٠٩:٣٠ https://www.hcp.ma
- موقع منظمة الصحة العالمية (WHO)، اطلعت عليه بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٠م، الساعة ١٧:١٥ https://www.who.int

المراجع باللغة الفرنسية:

- Manuel pour la prise en charge de la leishmaniose cutanée dans la région OMS de la méditerranée orientale, Organisation Mandial de la Santé.
- Revue Biomnis, Eurofins-biomnis, Revue Biomnis-précis de biopathologie analyses médicalisées, 2012.
- Traité instituant la communauté européenne (Rome, 25 mars 1957) – version consolidée 1997.

٣

رؤى سلوكية للإغاثة والمساعدات الإنسانية

مجموعة مختارة من دراسات حول مكافحة كوفيد-١٩

د. مانويل شوبرت
شريك ومؤسس لمركز بيهيفيا للسياسة العامة والاقتصاد السلوكي

د. جوليا ستوف
أستاذ مساعد منتدب محاضر في جامعة باساو

ملخص البحث

ما الأفكار السلوكية؟ وكيف يمكنها تحسين المساعدات الإنسانية والإغاثية؟ وما الذي يمكنها تقديمه لمنع انتشار كوفيد-١٩؟ في هذه الدراسة الميدانية، نحاول الإجابة عن ذلك، وعن أسئلة أخرى ذات صلة بالموضوع. ومن ثم نناقش الفروق الأساسية بين التدخلات التقليدية والسلوكية، ونبيِّن كيف يمكن للرؤى السلوكية أن تساعد منظمات الإغاثة على تحسين نتائج المشروع وفاعلية المساعدة على نطاق واسع. وفي ضوء أزمة كوفيد-١٩، نعرض مجموعة من إحدى عشرة دراسة تبين كيف يمكن زيادة تأثير التدخلات الصحية من دون تكلفة تقريبًا. كما توضح هذه الدراسات الإمكانات العامة للرؤى السلوكية في مجال المساعدات الإنسانية، وبخاصة في المناطق التي تُحَدَّد فيها النتائج من خلال سلوكيات المستفيدين. نأمل أن يكون هذا البحث مصدر إلهام وتشجيع للممارسين لإخراج (بعض) أفضل الممارسات. سيجد المهتمون من القراء إحالات إلى دراسات وأدوات أكثر شمولًا في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: رؤى سلوكية، فاعلية المساعدة الإنسانية، التقويم والمراقبة، الصحة العامة، كوفيد-١٩.

رؤى سلوكية للإغاثة والمساعدات الإنسانية

مجموعة مختارة من دراسات حول مكافحة كوفيد-١٩

د. مانويل شوبرت[١][٢] و د. جوليا ستوف[٣] ألمانيا

المقدمة

«يعتمد الاقتصاد التقليدي على أُناس خياليين يُطلق عليهم أحيانًا اسم «الكائن الاقتصادي Homo Economicus». أُسميهم إيكونز Econs للاختصار. الكائن الاقتصادي مُذهل في ذكائه وخلوه من العواطف والارتباك أو مشاكل ضبط النفس. تخيل شخصية السيد سبوك من فِلْم «ستار تريك»». (تولر، ٢٠٠٩م).

في كل يوم، يواجه الناس القرارات. بدءًا من تلك التي تخص أدق التفاصيل اليومية المعتادة، كعبور الشارع أو غسل اليدين؛ إلى القرارات الأكثر تعقيدًا من جانب طبيب حول كيفية التعامل مع عملية قلب جراحية معقدة. ويمكن أن يكون لكل خياراتنا تأثيرات كبيرة في سلامتنا وسلامة الآخرين.

لمعرفة مدى استجابة الناس لهذه القرارات، وكيف تخلص اختياراتهم إلى نتائج مجتمعية، طرحت نظرية القرار قاعدة «الكائن الاقتصادي Homo Economicus» أو «الرجل الاقتصادي Economic Man» بشكل تقليدي. وبوجيز العبارة، صُنِّفَ الناس في هذه النظرية على أنهم صناع قرار مميزون، على افتراض أن لديهم نظام أفضليات مُتَّزِنًا، وأنهم على دراية بجميع الجوانب ذات الصلة ببيئاتهم، ويمتلكون قدرات إدراكية واسعة تمكنهم من اعتماد الخيارات التي تحقق لهم أفضل النتائج (سيمون، ١٩٥٥م).

في الخمسين سنة الماضية، انتُقدت هذه الفرضيات لكونها مفرطة التفاؤل بالطبيعة البشرية، ثم أنشئ بعد ذلك تخصص الاقتصاد السلوكي لتحليل أولويات الناس الفعلية، ومعتقداتهم، وتصوراتهم، وتحيزاتهم واستدلالاتهم؛ لتطوير فهم أكثر دقة لعملية صنع القرار في مختلف المجالات.

وبالرجوع لعدة تجارب، قدمت البحوث الاقتصادية السلوكية دليلًا قاطعًا يثبت أن البشر يحيدون عن البديهيات العقلانية بطريقة منهجية يمكن التنبؤ بها. مثلًا: نستخدم الاستدلال البسيط لنحل المشكلات المعقدة ونترك العواطف تؤثر في قراراتنا. لدينا أفضليات اجتماعية، في حين لا نمتلك سوى استدلال محدود وتفضيلات غير مُتناسقة زمنيًّا (ديلافيجنا، ٢٠١٩م). حَفَزَتْ هذه النتائج فهمنا إلى صنع القرار البشري كله،

وهو ما أدى إلى تحسين دقة وصحة التنبؤات الاقتصادية السلوكية لمجموعة من الأُطُر (رابين ١٩٩٣م، فولك و فيشباتشير ٢٠٠٦م).

ويعرِّف ريتشارد تولر الحائز على جائزة نوبل القرارَ البشريَّ، فيقول:

«الناس الحقيقيون ليسوا كائنات اقتصادية. ويواجه الأشخاص الحقيقيون صعوبة بالغة في موازنة دفاتر شيكاتهم، ناهيك عن حساب المبلغ الذي يحتاجون إلى ادخاره للتقاعد؛ ففي بعض الأحيان يفرطون في تناول الطعام أو الشراب أو مشاهدة التليفزيونات ذات الوضوح العالي. فهم إذًا يشبهون هومر سيمبسون أكثر من السيد سبوك. سمِّهم كائنات اقتصادية **Homer economicus** إن شئت، أو سمِّهم كائنات فقط. فالاقتصاد السلوكي هو دراسة البشر في الأسواق». (تولر، ٢٠٠٩م).

مؤخرًا، ترك علم الاقتصاد السلوكي الأبراج العاجية للمؤسسات الأكاديمية، وتطور إلى مجال أكثر تطبيقًا هو «الرؤى السلوكية». تجسد الرؤى السلوكية أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من الاقتصاد السلوكي، مع التركيز على سهولة الاستخدام والتطبيق. وتحظى مِثل هذه الأفكار باهتمام مُتنامٍ على نطاق عالمي: فاليوم مثلًا، نجد آلاف القطاعات، الخاصة منها والعامة، تستخدم الرؤى السلوكية لزيادة الكفاءة والفاعلية، وتحسين الأداء والمبيعات، أو ببساطة خفض التكاليف الناجمة عن السلوك.

في هذ البحث، نوضح ما يمكن للأفكار السلوكية أن تقدمه للإغاثة والمساعدات الإنسانية، والفكرة هي حَفْزُ العلماء والممارسين المهتمين إلى تقديم المبادئ المتضمنة، والرؤى الرئيسة، وأمثلة لأفضل الممارسات. نبدأ في القسم الثاني بربط الرؤى السلوكية مع الأهداف والتحديات الخاصة بالمساعدة الإنسانية. وفي القسم الثالث ننتقل إلى مناقشة كيفية اختلاف تدخلات المساعدات التقليدية عن التدخلات السلوكية. أما القسم الرابع فيعرض مجموعة من إحدى عشرة دراسة تتعلق بالصحة الوقائية في ظل «كوفيد-١٩». وبما أن الأدلة الشاملة عن الأبعاد السلوكية للمرض ما زالت غير متوافرة، فإن مجموعة الدراسات هذه تهدف إلى تزويد القارئ بمجموعة أولية من الرؤى القابلة للاستخدام والتكرار حول كيفية تصميم التدخلات التي يمكن لها استهداف السلوكيات المتعلقة بـ«كوفيد-١٩». وأخيرًا، يُختتم البحث بتوصيات للمنظمات المانحة.

رؤى سلوكية للإغاثة والمساعدات الإنسانية

إن تصميم التدخلات التي توفر للمستفيدين أحوالًا معيشية آمنة وكريمة تُعَدُّ من أكثر المهام صعوبة في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية. ولكن لماذا تنجح بعض التدخلات بينما تخفق أُخرى في تحقيق التأثير الإيجابي؟ يَشغَل هذا السؤالُ المنظماتِ المانحةَ في جميع أنحاء العالم. سواء كان انتشار «كوفيد-١٩» أو حوادث المرور على الطرق أو نتائج التعليم - فإن رفاهية الناس، إلى حد كبير، تُحدَّد من خلال سلوكياتهم، وبخاصة من خلال نمط معيشتهم وعاداتهم اليومية[٤].

على سبيل المثال، قد لا يكون في توزيع لقاح جديد تأثير كبير في النتائج الصحية إذا كان الحصول على التطعيم يتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، ولن يؤدي توفير كتب مدرسية جديدة إلى تحسين التعليم إذا لم يول الطلاب الكثير من الاهتمام في الفصل.

لكي تكون برامج المساعدة فعّالة، يجب على المنظمات المانحة فهم سلوكيات المجموعات المُستَهدَفَة، ومراعاة معاييرها الاجتماعية والثقافية، ودراسة الحالة المحددة؛ لذلك اتجهت العديد من المنظمات الدولية والوطنية إلى الاستفادة من الرؤى السلوكية، فهي تساعد الجهات المانحة على تنظيم تدخلاتها بشكل أفضل وفقًا للاحتياجات والعادات والأماكن المحددة للمجموعات التي تستهدفها، كما تساعد على إظهار النتائج بشكل مباشر، وتُسهم في المراقبة والتقويم المُستَنِدَين إلى الأدلة.

ربما كانت الحجة الأكثر إقناعًا لتطبيق الأفكار السلوكية هي أن التدخلات المعززة سلوكيًّا غالبًا ما تكون فعّالة بشكل لافت للنظر. على سبيل المثال، أدى التدخل السلوكي في العراق إلى زيادة غسل اليدين بين الأطفال النازحين بنسبة ٢٠٠٪ (واتسون وآخرون، ٢٠١٩م). وفي ملاوي، قلل التدخل السلوكي من معدلات ترك الدراسة بين الأطفال قبل الحصول على الشهادة من المدارس بنسبة ٤٥٪ (جوكس وآخرون، ٢٠١٤م). وفي ألمانيا، استخدمت الرؤى السلوكية بشكل ناجح لزيادة استغلال الطاقة القابلة للتجديد بنحو ٨٦٠٪ (إيبلي ولوتز، ٢٠١٥م). وفي الولايات المتحدة، أدى التدخل السلوكي إلى زيادة مستوى التمييز الصحيح بين الأخبار الحقيقية والمزيفة بأكثر من ٢٠٠٪ (بينيكوك وآخرون، ٢٠٢٠م).

في هذه الحالات والعديد من الحالات الأخرى، حسّنت الأفكار السلوكية النتائج الصحية والتعليمية والاجتماعية والبيئية بشكل كبير. حيث قامت مجموعات كبيرة من الأشخاص بتغيير سلوكياتها، وكان ذلك بتكاليف رمزية بالنسبة للمنظمة المنفذة.

التدخلات التقليدية والتدخلات السلوكية

ما الذي يميز التدخلات السلوكية عن التدخلات التقليدية؟ ولماذا يجب على المنظمات المانحة أخذ الأساليب السلوكية على نحو كبير في الحسبان؟

التدخلات التقليدية

دعونا نبدأ بالتدخلات التقليدية ونفترض أن المانح يسعى لتحسين الصحة الأساسية للأطفال، وهي واحدة من أقل المجموعات استهدافًا في المساعدة الإنسانية. يحدد فريق البرنامج الهدف المنشود، على سبيل المثال، زيادة استخدام المطهرات وإعداد حملة لزيادة وعي المجموعة المستهدفة. بعد ذلك، ينفذ العاملون الميدانيون الحملة. المخرجات، أي، التغير في

معدلات العدوى لدى مستخدمي المطهرات، تراقب لمدة، ثم تستخدم لتقويم ما إذا كان التدخل أتى أُكُله وحقق الغاية المرجوّة منه في تحسين الصحة الأساسية، انظر الشكل (١).

الشكل (١): **عملية التدخل التقليدية**

على الرغم من أن هذا الإجراء لا يزال يُستَخدَم على نطاق واسع في تطوير آلية المساعدات الإنسانية، فإن هناك نقصًا جوهريًّا فيه: وهو أنه لم يُحدد حتى الآن ما إذا كان مُفيدًا وما مدى فائدته. وبدقة أكبر، هناك ميزتان عمليتان متميزتان تجعلان أنه من المستحيل منهجيًّا تقويم ما إذا كان التدخل فعّالًا أم لا. دعونا نشرح هذين الجانبين بمزيد من التفصيل.

أولًا، إن قرار الطفل باستخدام المطهرات هو على الأرجح، دالة لكثير من العوامل المؤثرة والعقبات المحتملة. انظر الشكل (٢). وأحد العوامل الممكنة هو المنع المُطرد للوصول إلى المطهرات؛ لأن الأُسَر قررت تفضيل المراهقين على الأطفال (المُحاباة). وقد يكون العامل الآخر هو أن الأطفال من فئة عمرية معينة من المحتمل أن يكونوا غير منتبهين وينسوا استخدام المطهرات في روتينهم اليومي (التحيزات). أو بدلًا من ذلك، قد يشكّون عمومًا في الإمكانية الوقائية للمطهرات (المعتقدات)، أو يكون هناك تفسير آخر، وهو أن الأطفال قد يرون إخوانهم وأخواتهم الأكبر سنًّا يمتنعون عن استعمال المطهرات، فيتبعون خُطَاهم ببساطة (الأقران).

الشكل (٢): **مشكلة الاستدلال السببي لبرامج المساعدة التقليدية**

ثانيًا، تركز مرحلة المراقبة في برامج المساعدة التقليدية على إجراءات لنتائج لا صلة مباشرة لها بالسلوكيات. ومع ذلك، فالمشكلة تكمن في أن معدلات الإصابة يمكن أن تنتج من تعدد المتغيرات

المتداخلة والسلوكيات ذات الصلة: قد تؤدي التغيرات في جودة المياه أو مستويات التغذية أو الرعاية الطبية أو برامج المانحين الأخرى إلى تغيير المعدلات بشكل كبير خارج نطاق التدخل المُتاح.

وبالرجوع إلى مثال حملة التوعية، نفترض أن الحملة تسببت في تغيير معدلات الإصابة من دون معرفة ما إذا كان تغير سلوك الأطفال بالفعل ينطوي على المخاطرة بعمل دلائل مزيفة. إن مشكلة الاستدلال السببي هذه هي التي تفسح المجال لاتخاذ قرارات مؤقتة وتعسفية إلى حد ما في إدارة البرنامج والتمويل المالي، وهو ما يؤدي إلى انتقادات واسعة النطاق نحو فاعلية المساعدة في جميع أنحاء العالم[٥].

التدخلات السلوكية

يكمن جمال التدخلات السلوكية في حقيقة أنها تحل مشكلة الاستدلال السببي. وباختصار، أدخلت عنصرًا جديدًا، وهو منافسة تصميم محوره الإنسان في نهاية المطاف انظر الشكل (٣).

الشكل (٣): **عملية التدخل السلوكي**

أولًا، ينصب تركيز مرحلة التصميم على حَفْزِ المستفيدين وبيئاتهم الأساسية والاجتماعية بهدف تغيير ما دأبوا عليه وتشجيع تكوين عادة جديدة، بما يتوافق مع الهدف المحدد.

يقوم مصممو البرنامج بتشخيص العوامل المعوّقة المحتملة وتوجيه الحملة نحو مشكلات محددة للمجموعة المستهدفة. مجموعة الأفكار السلوكية التي تستخدم عادة في الحملات، والتي أثبتت فاعليتها عبر مجموعة واسعة من الثقافات والسياقات والبيئات، مصورة في الشكل (٤)[٦].

الشكل (٤): **مجموعة الممارسات الشائعة المستمدة من الأفكار السلوكية**

خليها سهلة

- ✓ خلي الوصول الي الخدمة /المنتج سهلا.
- ✓ اختر الوقت والمكان المناسبين.
- ✓ رتب الأولويات.
- ✓ استخدم وسائل التحفيز البسيطة.

خليها شخصية

- ✓ قاوم المخاوف.
- ✓ قاوم التصورات الخاطئة عن الخدمة /المنتج.
- ✓ أضف المرح وعناصر المنافسة.
- ✓ قدم تعهدات محفزة.

خليها ذات صلة

- ✓ سلط الضوء على العواقب السلبية لعدم الالتزام.
- ✓ أكد على المعاملة المتبادلة.
- ✓ أضف الطابع الشخصي عند التواصل.

خليها اجتماعية

- ✓ امدح المجموعة المستهدفة.
- ✓ ابتسم بوجه المستفيدين.
- ✓ اعرض ردود فعل أراد المجموعة.
- ✓ قدم دليلا اجتماعيا.

للتغلب على غفلة الأطفال التي تتسبب في نقص النظافة الصحية لأيديهم، قد يقوم المصممون بالبحث عن الموضع الأنسب للملصقات. تقترح الرؤى السلوكية أن تكون المُلصقات في موضع يَسهُل الوصول إليه، وأن تُعرض في الأماكن الأكثر أهمية؛ على سبيل المثال، يمكن وضعها في طريق العودة من ملعب الأطفال وبجوار منصة التعقيم.

يدلنا الفارق الرئيسي الثاني بين التدخلات السلوكية والتقليدية إلى متى وكيف نقيّم الفاعلية. معظم التدخلات السلوكية تختبر في الميدان قبل التنفيذ الكامل. غالبًا ما تتخذ هذه الاختبارات شكل التجارب المنظمة ذات العينات العشوائية (RCTs). يوضح شوبرت (ص ٧-٨: ٢٠٢٠م) الفكرة الكامنة وراء التجارب المنظمة ذات العينات العشوائية بالمثال الآتي:

«[...] تخيل أن مُزارعًا عليه أن يختار بين نوعين من الأسمدة الجديدة لحرث حقله؛ لمعرفة أيهما أفضل لتُربته، فوضع نوعين من البذور جانبًا، واختبر على نصف كمية البذور كل سماد على حِدة. السماد هو الفارق الوحيد هنا. من ناحية أخرى، يعالج المُزارع العيّنتين بشكل متماثل: تزرع البذور في التربة نفسها، وتتعرض لساعات ضوء الشمس نفسها، وتُسقى بالطريقة نفسها. [...] بعد أسبوعين، يعيد المزارع فحص الشتلتين فيرى بوضوح السماد الذي سيخدم بذوره وتربته بشكل أفضل، ويمكنه الآن طلب كميات أكبر».

الفكرة نفسها تنطبق على تصميم المنافسات في التدخلات السلوكية. ثم يُختار النموذج الأولي الأفضل أداءً للتنفيذ الكامل.

في التجارب المنظمة ذات العينات العشوائية، تُخصَّص عينات من المجموعة المُستَهدَفَة بشكل عشوائي، إما إلى مجموعة مُعالجَة أو مجموعة مُراقَبَة غير مُعالجَة. تتلقى المجموعة المُعالجَة نموذجًا مبدئيًّا للتدخل، ولا تتلقى المجموعة المُراقَبَة أي علاج، انظر الشكل (٥).

الشكل (٥): **البنية الأساسية للتجارب المنظمة ذات العينات العشوائية (RCTs)** (شوبرت ٢٠٢٠: ١٣)

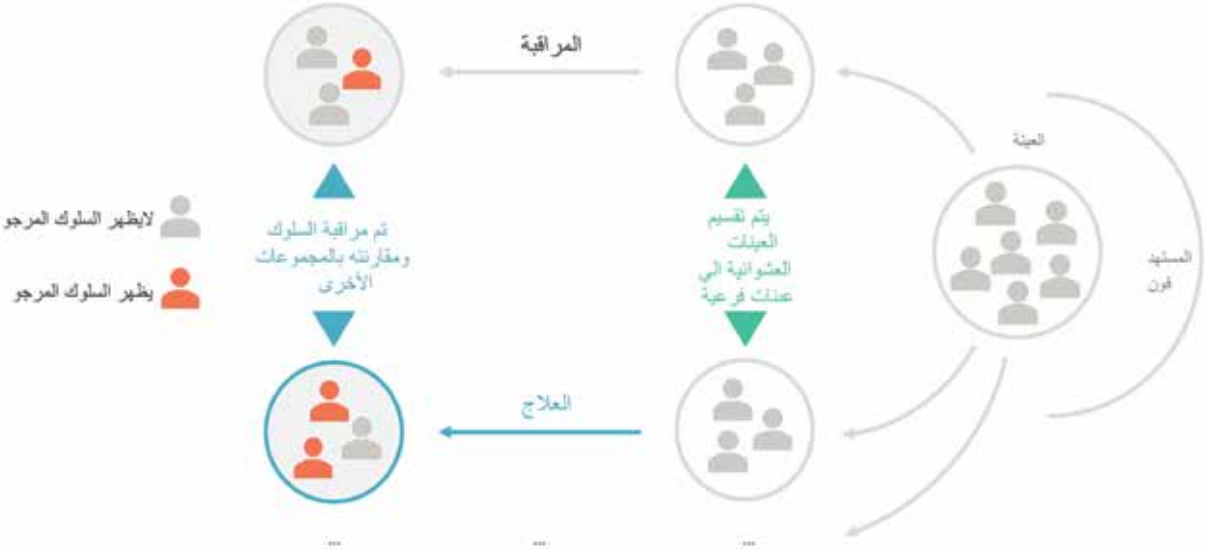

يضمن التوزيع العشوائي القضاء على أي تحيزات منهجية قد لا تزال موجودة وتؤثر في النتائج (شولتز وغرايمز، ٢٠٠٢م). لكن في بعض التدخلات، قد يصبح من الصعب على الفِرَق الميدانية أخذ عينات عشوائية من المجموعات المستهدفة. وكخيار بديل، يمكن للمانحين اختيار مجموعات طبيعية مُشابهة للعينات المستهدفة بِقَدر الإمكان.

يُدرَس بعد ذلك سلوك كل مجموعة على حدة. ونظرًا لترك كل شيء ثابتًا إلا العلاج، فإن أي فارق يعكس التأثير الفعلي؛ أي الناجم عن العلاج.

في مثالنا عن حملة التوعية، من الواضح أنه لا يمكن عرض الملصقات فقط على مجموعة عشوائية من التلاميذ في مدرسة معينة؛ لذلك تصمم مهام المجموعة وفقًا للمستوى التعليمي. لنفترض أن أطفال مدرستين، «أ» و«ب»، يشتركون في ميزات متشابهة من حيث المعايير ذات الصلة، مثل العمر والجنس ومعدلات الإصابة قبل التدخل. ثم يجري التعامل مع المدرسة «أ» بالملصقات الجديدة؛ ولا تتلقى المدرسة «ب» الملصقات، أي أنها بمنزلة مجموعة مراقبة أو الخط المرجعي.

تحديد كيفية قياس التأثير هو هدف مهم في كل منافسة تصميم. وهذا يتطلب من مصممي البرنامج تحديد مقياس أساسي يجسد السلوكيات الفعلية. على سبيل المثال، يمكن للعمال الميدانيين، تتبع استخدام المطهرات (بالمليليتر) في المدرستين على مدى أسبوعين.

يتضح التقويم بمجرد اكتمال مسابقة التصميم وجمع البيانات: إذا كان استخدام المطهر في المدرسة «أ» أعلى بكثير من المدرسة «ب»، فقد أدت حملة التوعية إلى تغيير السلوك بشكل فعال. فإذا كانت معدلات الاستعمال تتوافق مع المستوى المطلوب للتغيير السلوكي، تكون الحملة جاهزة للتنفيذ على نطاق أوسع. أما إذا كانت معدلات استخدام المطهرات أقل من المستوى المطلوب، فينبغي لفريق المشروع إعادة النظر في مرحلة التصميم وإطلاق حملة جديدة.

من منظور عملي، فإن مسابقة التصميم تنفع كمدخل لإثبات المفهوم. ينجح التدخل فقط عند استيفائه الحد الأدنى من المتطلبات المحددة مُسبقًا. والنماذج الأولية التي تُثبت فاعليتها في تحقيق أهدافها هي وحدها التي ستُنَفَّذُ على نطاق أوسع.

علاوة على ذلك، لا تقتصر منافسات التصميم على مجموعة معالجة وأخرى مراقبة فقط. وكما هو موضح في الجزء السفلي من الشكل (٥)، يمكن إضافة مجموعات أخرى، والسماح لمُعالجات مختلفة بالمنافسة بعضها مع بعض في منافسة تصميم واحدة. وفي المثال، تخيل مدرسة ثالثة مشابهة «ج» اختيرت للعلاج للمرة الثانية. يناقش المعلمون في المدرسة «ج» أهمية النظافة الصحية لليدين مع تلاميذهم، ويضعون قوانين الصف الدراسي حول التعقيم لمحاولة «جعلها عادة اجتماعية» انظر الشكل (٤). من خلال مقارنة استخدام المطهر في المدارس «ب» (المُلصقات) و «ج» (قواعد الصف الدراسي) بعد المنافسة، يمكن لفريق المشروع تحديد النهج الأكثر فاعلية بشكل واضح.

طالما أن التكاليف بسيطة، كما رأينا في المثال السابق، فإن هذه النتيجة كافية لتحديد المقياس الذي يجب تنفيذه؛ وفي حال زيادة التكاليف بشكل ملحوظ، يُجرَى تحليل التكلفة والفائدة للتمكن من تحديد النموذج المبدئي الأكثر فاعلية.

أفضل الممارسات لمكافحة كوفيد- ١٩

مع تفشي جائحة كورونا «كوفيد- ١٩»، يواجه العالم إحدى أكثر الأزمات الإنسانية صعوبة منذ الحرب العالمية الثانية. إن السكان الأكثر فقرًا اليوم فرصهم محدودة في الحصول على الرعاية الصحية، وهم عُرضة لمعاناة الأمراض المزمنة أكثر من سكان المجتمعات الثرية (أحمد وآخرون، ٢٠٢٠م). ومع اتساع نطاق الأزمة، أصبح من الواضح أن «كوفيد- ١٩» يستغل ويُعمق أوجه عدم المساواة في أنظمة الرعاية الصحية عبر البلدان وداخلها.

حقق البحث السلوكي تقدمًا مهمًّا في السنوات الأخيرة في استنباط رؤى جديدة لتحسين الصحة الوقائية (هاوشوفر وميتكاف، ٢٠٢٠م). ومع ذلك، لا توجد حتى الآن إرشادات يمكنها إرشاد الممارسين إلى الأفضل للتكيف مع التحديات المتعلقة بالسلوك أثناء الوباء (مثل: ويست وآخرون). إن الأغلبية العظمى من الدراسات السلوكية التي تتناول بشكل مباشر «كوفيد- ١٩» هي في طور الإعداد، ولا تزال بعيدة من تقديم مخطط تفصيلي جديد للتدخلات.

ومع ذلك، فإن ما ينبغي أن تقدمه الأفكار السلوكية في هذه المرحلة هو أفضل الممارسات والدروس الرئيسة المستفادة من التدخلات السابقة في المجالات ذات الصلة. سنركز الآن على ثلاث مسائل سلوكية نراها الأكثر صلة في سياق تدخلات المساعدات الإنسانية: نظافة اليدين، وسلوك اجتماعي متضامن، واستجابة للمعلومات[٧].

وفي هذا السياق، نعرض مجموعة من أحد عشر تدخلًا كأدلة على ما يمكن فعله لمكافحة «كوفيد- ١٩» التي اختيرت بناءً على قوتها المنهجية وملاءمتها للممارسين. ولأن سبعة من هذه التدخلات نُفِّذت قبل الوباء، وبما أن معظم الدراسات الحديثة لا تقدم سوى المؤشرات الأولى المبنية على العينات المتاحة أو الأدلة النظرية، فإن هذه الدراسة ستكون بمنزلة مصدر معلومات وحفْز للممارسين في مجال الإغاثة الإنسانية. كما أننا لا نوصي بالتكرار على نطاق واسع من دون اختبار مسبق، كما أسلفنا في القسم السابق.

ولتسهيل الفهم، قمنا بتصميم كل دراسة وأهم نتائجها في بطاقات. يحتوي الجانب الأيمن من كل بطاقة على وصف موجز لما تمَّ، متضمنًا صورة توضح العلاج في التجارب المنظمة ذات العينات العشوائية المؤكدة. أما الجانب الأيسر فيُظهر النتائج المُتطابقة، مُقدمًا أهم النتائج فيما يتعلق بفاعلية التدخل، ونصيحة مهمة من شأنها حفز التدخلات المستقبلية. تُعرَض مراجع الدراسات الأصلية في أسفل كل بطاقة[٨]،[٩].

تعقيم اليدين

تشير المراجعة الأولى للدراسات ذات الصلة التي أجراها لون وآخرون (٢٠٢٠م) إلى أن التعليم وحده قد لا يكفي لإحداث تغيير مستديم في ترسيخ ثقافة تعقيم اليدين. تحظى تدخلات غسل اليدين الناجحة بالاهتمام والتنبيه، وتجعل غسل اليدين سهلًا ومريحًا قدر الإمكان (اجعله سهلًا)، وتعزز غسل اليدين كعرف اجتماعي (اجعلها عرفًا اجتماعيًّا). في الشكل (٦) نعرض أربعة تدخلات توضح كيفية استخدام هذه الأفكار؛ لترسيخ ثقافة نظافة اليدين.

الشكل (٦): **أفضل الممارسات حول ثقافة تعقيم اليدين**

تابع الشكل (٦)

تابع الشكل (٦)

تابع الشكل (٦)

السلوك الاجتماعي

يتطلب إبطاء انتشار «كوفيد- ١٩» عملًا جماعيًّا - يحتاج الجميع إلى تغيير سلوكهم ليس فقط لمنع أنفسهم من الإصابة بـ«كوفيد- ١٩»، ولكن أيضًا لحماية الآخرين. ومع ذلك، قد لا تتوافق هذه السلوكيات مع المصلحة الذاتية. ومع ذلك، يُعَدُّ تعزيز السلوك الاجتماعي الإيجابي أمرًا أساسيًّا. وتشمل الإستراتيجيات الناجحة ترسيخ معايير اجتماعية جديدة وتعزيز هوية المجموعة والتلاحم والتعاطف (← اجعلها اجتماعية)، مؤكدًا المساواة (← اجعلها

وثيقة الصلة)، وردع عدم الامتثال للقواعد والمعايير (← اجعلها شخصية) (مثال: مجلس الوزراء، ٢٠١٣م، لون وآخرون، ٢٠٢٠م، بيفاتايكر وآخرون، ٢٠٢٠م).

يتضمن الشكل (٧) أربعة تدخلات واعدة توضح كيف يمكن تعبئة السلوك الاجتماعي الإيجابي في الميدان.

الشكل (٧): **أفضل الممارسات حول السلوك الاجتماعي**

تابع الشكل (٧)

تابع الشكل (٧)

تابع الشكل (٧)

المعلومات

في أوقات الأزمات، من المهم الحفاظ على التواصل مع العامة وتحديث معلوماتهم مع تجنب الخوف غير الضروري (جين وآخرون، ٢٠١٩م). تتضمن المبادئ العامة التي أثبتت نجاحها ما يأتي: يجب أن يكون التواصل صادقًا ودقيقًا وموثوقًا ← (اجعله وثيق الصلة). تحتاج السلطات إلى التعبير عن التعاطف وإظهار تفهمها لمخاوف المواطنين ← (اجعلها شخصية) (رينولدز، ٢٠١١م).

وسائل التواصل الاجتماعي هي أدوات مفيدة لنشر المعلومات بسرعة ← (اجعلها سهلة) ولكنها، في الوقت نفسه، تُسهل نشر الأخبار المزيفة (بوفيت وماكسي، ٢٠١٩م). ويوضح الشكل (٨) ثلاثة تدخلات تتناول سلوك الناس في معالجة المعلومات وتبادلها في أثناء أزمة كوفيد- ١٩.

الشكل (٨): **أفضل الممارسات بشأن المعلومات**

تابع الشكل (٨)

تابع الشكل (٨)

الخاتمة

هذه الدراسة تسلط الضوء على قدرة الرؤى السلوكية والتدخلات ذات الصلة على تحسين فاعلية المساعدة الإنسانية. وبعد مقدمة موجزة عن أصل الاقتصاد السلوكي والرؤى المرتبطة به، أوضحنا الاختلافين الرئيسين بين التدخلات السلوكية والتقليدية. أولًا، أوضحنا أن التدخلات السلوكية تتعامل مع المشكلة من منظور محوره الإنسان، مع التركيز على التغيير السلوكي في الأنماط والعادات اليومية. ثانيًا، افترضنا أن التدخلات السلوكية تحل مشكلة الاستدلال السببي السائدة في المساعدة الإنسانية. ورغم أن الطرائق التقليدية معرضة لخطر التقويمات غير الموضوعية والأدلة المزيفة، فإن التدخلات السلوكية تقدم دليلًا تجريبيًّا على ما يفيد (وما لا يفيد). زُوِّدَت المنظماتُ المانحة بأدلة قوية لإدارة برامجها بشكل أكثر فاعلية؛ لمساعدة المستفيدين بشكل أفضل.

في ظل وجود جائحة كورونا «كوفيد- ١٩»، يركز الجزء الثاني من الدراسة على أفضل الممارسات في مجال الصحة العامة. وقدمنا مجموعة مختارة من إحدى عشرة دراسة تهدف إلى ترسيخ ثقافة تعقيم اليدين وتعزيز السلوكيات الاجتماعية الإيجابية، وتحسين عملية التواصل في أثناء الأزمات. في جميع الحالات، كانت التدخلات قادرة على تحسين الصحة الأساسية بشكل ملحوظ بين المجموعات المستهدفة، وفي بعض الحالات من دون تكلفة تقريبًا. وافترضنا أنه يمكن الاستفادة من هذه الأفكار لتحسين جهود تقييد ومنع انتشار «كوفيد- ١٩» في مشاريع المساعدة الإنسانية.

نود التأكيد أن هذه الدراسة لم تهدف إلى تقديم نظرة شاملة للرؤى السلوكية ومجالات التطبيق المحتملة. بل هدفت إلى أن تكون بمنزلة مقدمة عامة للرؤى السلوكية في المساعدة الإنسانية، وأن تحفز القرّاء والممارسين المهتمين إلى تجربة الرؤى السلوكية في الميدان.

الهوامش

١- شريك- مؤسس لمركز بيهيفيا للسياسة العامة والاقتصاد السلوكي (www.behavia.de).

٢- أستاذ مساعد منتدب في جامعة باساو، ألمانيا.

٣- الباحثَان ممتنان للبروفيسور موكيش كابيلا، و د. فهد الشريف، و د. أنجا ريتيماير، و أ. مهند السهو، وجوليا هافنريختر؛ لتقديمهم الدعم والمقترحات لتحسين المسودات الأولية من هذا البحث. وكل الامتنان لجميع المسؤولين والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية ممن قدموا دعمهم بمعلومات قيمة.

٤- على سبيل المثال، يقدر هود وآخرون (٢٠١٦م) أن مساهمات السلوكيات والبيئات الاجتماعية والاقتصادية في النتائج الصحية تبلغ ٣٤٪ و٤٧٪ على التوالي، بينما تساهم الرعاية السريرية بنسبة ١٦٪ فقط.

٥- للتخفيف من هذه المشكلة، بدأ بعض المانحين في تطبيق تقنيات تقويم أكثر تقدمًا. على سبيل المثال، تستخدم وكالة التنمية الفيدرالية الألمانية إطارًا لتقويم تدخلاتها بشكل نوعي (غيز، ٢٠١٦م). على الرغم من أن مثل هذه التقويمات قد تحسن الفهم العام لما ينجح، فإنها لا تستطيع، حسب التعريف، حل مشكلة الاستدلال السببي؛ لأنها تحتاج إلى الاعتماد على الفرضيات بدلًا من الأدلة الواضحة. ومن الناحية العملية، يظل من غير الواضح أيضًا ما إذا كانت التقويمات التي تتطلب موارد مكثفة تتم دائماً بالمتابعة والاجتهاد اللازمين، ولا سيما في نهاية أوقات إعداد التقارير.

٦- للحصول على نظرة عامة أوسع حول أدوات وأساليب الرؤى السلوكية، انظر OECD (٢٠١٩م) أو البنك الدولي (٢٠١٥م) أو روجيري (٢٠١٨م).

٧- لمراجعة أوسع للرؤى السلوكية في سياق كوفيد- ١٩، انظر على سبيل المثال لون وآخرون (٢٠٢٠م).

٨- يعتمد شكل البطاقات، وكذلك دراسات الحالة بشكل جزئي على دليل عملي طوره المؤلفان سابقًا (بيهيفيا، ٢٠٢٠م).

٩- للحصول على نظرة عامة حديثة حول التدخلات لتطوير عادات صحية أفضل بين البالغين والأطفال، انظر على سبيل المثال، ستانيفورد وشميكا (٢٠٢٠م).

المراجع:

- Aarestrup, S., Moesgaard, F., & Schuldt-Jensen, J. (2017). Nudging hospital visitors' hand hygiene compliance. https://inudgeyou.com/wp-content/uploads/2017/08/OP-ENG-Hand_Hygiene.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Ackerman, E. (2019). Robot Teaches Kids Hand Washing Skills in Rural India. Pepe helps keep Indian children healthy by reminding them to wash up. IEEE Spectrum. https://spectrum.ieee.org/automaton/robotics/robotics-hardware/robot-teaches-kids-hand-washing-skills-in-rural-india (last accessed: 2020/04/01).
- Ahmed, F., Ahmed, N., Pissarides, C. & Stiglitz, J. (2020). Why inequality could spread COVID-19. Lancet Public Health, Comment.
- Behavia (2020). Combating Corona with Behavioral Insights. https://behavia.de/wp-content/uploads/2020/03/Poster-Combating-Corona-with-Behavioral-Insights.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Blackwell, C., Goya-Tocchetto, D., & Sturman, Z. (2018). Nudges in the restroom: How hand washing can be impacted by environmental cues. Journal of Behavioral Economics for Policy2(2), 41-47.
- Bovet, A., & Makse, H. A. (2019). Influence of fake news in Twitter during the 2016 US presidential election. Nature Communications10(1), 1-14.
- Cabinet Office (2013), "Applying Behavioral Insights to Organ Donation: preliminary results from a randomized controlled trial". https://www.bi.team/wp-content/uploads/2015/07/Applying_Behavioural_Insights_to_Organ_Donation_report.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Dahlgren, G., & Whitehead, M. (1991). Policies and strategies to promote social equity in health. Background document to WHO—strategy paper for Europe. Stockholm, Sweden: Institute for Future Studies.
- DellaVigna, S., 2009. Psychology and Economics: Evidence from the Field. Journal of Economic Literature 47(2), 315-372.
- Ebeling, F., & Lotz, S. (2015). Domestic uptake of green energy promoted by opt-out tariffs. Nature Climate Change 5, 868–871.
- Everett, J. A. C., Colombatto, C., Chituc, V., Brady, W. J., & Crockett, M. (2020). The effectiveness of moral messages on public health behavioral intentions during the COVID-19 pandemic. Preprint.
- Falk, A., & Fischbacher, U. (2006). A theory of reciprocity. Games and Economic Behavior54, 293–315.
- Genevsky, A., Västfjäll, D., Slovic, P., & Knutson, B. (2013). Neural Underpinnings of the Identifiable Victim Effect: Affect Shifts Preferences for Giving. Journal of Neuroscience33 (43), 17188-17196.
- German Agency for International Cooperation (GIZ) (2016). Measuring results, contributing to results. Findings and conclusions from monitoring and evaluation 2012-2014.
- Haushofer, J. & Metcalf, C. J. E. (in press). Which interventions work best in a pandemic? Science.

- Heuristica (2020). https://medium.com/@heuristica/evaluation-of-behavior-change-interventions-to-promote-self-isolation-and-social-distance-in-the-d65f1253a1ea (last accessed: 2020/05/18)
- Hood, C., Gennuso, K., Swain, G., & Catlin, B. (2016). County health rankings: Relationships between determinant factors and health outcomes. American Journal of Preventive Medicine50(2), 129-135.
- Jin, Y., Austin, L., Vijaykumar, S., Jun, H., & Nowak, G. (2019). Communicating about infectious disease threats: Insights from public health information officers. Public Relations Review, 45(1), 167-177.
- Jukes, M., Jere, C., & Pridmore, P. (2014). Evaluating the provision of flexible learning for children at risk of primary school dropout in Malawi. International Journal of Educational Development39, 181-192.
- Karing, A. (2018). Social Signaling and Childhood Immunization: A Field Experiment in Sierra Leone. Poverty Action Working Paper. https://www.poverty-action.org/sites/default/files/publications/SocialSignaling_ChildImmunization.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Lunn, P. D., Belton, C. A., Lavin, C., McGowan, F. P., Timmons, S., & Robertson, D. (2020). Using behavioural science to help fight the Coronavirus: A rapid, narrative review. Journal of Behavioral Public Administration 3(1), 1-15.
- Pennycook, G., McPhetres, J., Zhang, Y., & Rand, D. G. (2020). Fighting COVID-19 misinformation on social media: Experimental evidence for a scalable accuracy nudge intervention. Preprint.
- OECD (2019). Tools and Ethics for Applied Behavioural Insights: The BASIC Toolkit.
- Pfattheicher, S., Nockur, L., Böhm, R., Sassenrath, C., & Petersen, M. (2020). The emotional path to action: Empathy promotes physical distancing during the COVID-19 pandemic. Preprint.
- Rabin, M. (1993). Incorporating fairness into game theory and economics. American Economic Review 83, 1281–302.
- Reynolds, B. J. (2011). When the facts are just not enough: Credibly communicating about risk is riskier when emotions run high and time is short. Toxicology and Applied Pharmacology, 254(2), 206–214.
- Ruggeri, K. (2018). Behavioral Insights for Public Policy: Concepts and Cases. Routledge, London.
- Schubert, M. (2020). Behavioral Insights for Saudi Vision 2030. Boosting behavioral change in the Kingdom. White Paper. https://behavia.de/wp-content/uploads/2020/03/Behavioral-Insights-for-Saudi-Vision-2030.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Schulz, K.F., & Grimes, D.A. (2002). Generation of allocation sequences in randomised trials: chance, not choice. Lancet 359 (9305), 515–519.
- Simon, H. (1955). A Behavioral Model of Rational Choice. The Quarterly Journal of Economics69(1), 99-118.

- Staniford, L., & Schmidtke, K. (2020). A systematic review of hand-hygiene and environmental-disinfection interventions in settings with children. BMC Public Health20(195), 1-11.
- Thaler, R. (2009). Mortgages Made Simpler. Economic View. The New York Times.
- Urban Planning and Mobility (2020). Distancing solution in a Danish supermarket via Henrik Schou. https://twitter.com/urbanthoughts11/status/1239822697154174976?s=20 (last accessed: 2020/04/01).
- Watson, J., Dreibelbis, R., Aunger, R., Deola, C., King, K., Long, S., & Cumming, O. (2019). Child's play: Harnessing play and curiosity motives to improve child handwashing in a humanitarian setting. International Journal of Hygiene and Environmental Health222(2), 177–182.
- West, R., Michie, S., Rubin, G. J., & Amlôt, R. (2020). Applying principles of behaviour change to reduce SARS-CoV-2 transmission. Nature Human Behaviour 4, 451-459.
- World Bank (2015). World Development Report 2015: Mind, Society, and Behavior.

٤

المفقودون أثناء النزاعات المسلحة

بين الأدوات القانونية والإرادة السياسية

د. حنان أحمد الفولي

عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي؛

وأستاذ مساعد في القانون الدولي العام؛ كلية الحقوق؛ جامعة طيبة

ملخص البحث

يُعَدُّ فَقْدُ الأشخاص نتيجة النزاعات المسلحة أحد أكثر الآثار المؤلمة للحرب المنقضية والسارية. وتُشكِّل قضية المفقودين مصدر قلق متزايد في العالم الحديث.

وتبدو أهمية دراستنا من الناحية العلمية في أنها تتيح دراسة علمية متخصصة عن المفقودين أثناء النزاعات المسلحة من المنظورين القانوني والإنساني، أما الأهمية العملية للدراسة فتتمثل في إلقائها الضوء على أفضل الممارسات في التعامل مع مشكلة المفقودين، والتطور القانوني والعلمي في معالجتها.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الجوانب المختلفة لمشكلة المفقودين أثناء النزاعات المسلحة وتداعياتها على عمليات السلام، وإعادة بناء المجتمعات التي تعقب النزاعات المسلحة، وعرض التدابير والآليات اللازمة للتعامل معها من المنظورين الإنساني والقانوني، وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والتقارير الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان.

ويقتصر النطاق الموضوعي لدراستنا على المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة دون غيرها من أسباب الفقد. وتنقسم الدراسة ثلاثة مباحث رئيسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمشكلة المفقودين أثناء النزاعات المسلحة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمشكلة المفقودين.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمشكلة المفقودين.

المبحث الثاني: التزامات الدول وممارساتها فيما يتعلق بمشكلة المفقودين.

المطلب الأول: الالتزامات والممارسات الوقائية.

المطلب الثاني: الالتزامات والممارسات العلاجية.

المبحث الثالث: الإرادة السياسية للدول وقضية المفقودين.

وخلصنا من هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات التي نرى أنها تُعَدُّ من قبيل المعالجة الصحيحة لمشكلة المفقودين.

الكلمات المفاتيح: المفقودون، النزاعات المسلحة، المنظور الإنساني، المنظور القانوني، الإرادة السياسية، الإطار المفاهيمي

المفقودون أثناء النزاعات المسلحة

بين الأدوات القانونية والإرادة السياسية

د. حنان أحمد الفولي مصر

المقدمة

تضع الحرب أوزارها، وتغلق قبورها، لينزل تِتْر النهاية، معلنًا تحديد مصير أطراف النزاع، ومشيعًا جثمان ما ولّدته الحرب من معاناة وآلام، وتبدأ معاناة الأسر التي فقدت أحد أفرادها في هذه الحرب، فانتهاء الحرب وعدم عودة أحبائهم يعني أن مصيرهم أضحى غير معروف، ويصبح رفيقهم التساؤل عما إذا كانوا على قيد الحياة أم في عداد الأموات.

أهمية الدراسة

يُعَدُّ فقد الأشخاص نتيجة النزاعات المسلحة أحد أكثر الآثار المؤلمة للحرب المنقضية والسارية. وقضية المفقودين تشكل مصدر قلق متزايد في العالم الحديث. ففي الآونة الأخيرة تزايد عدد الأشخاص الذين أُبْلِغ عن فقدهم نتيجة النزاعات المسلحة، فالعام الماضي فقط شهد تسجيل أكثر من ٤٥ ألف شخص في عداد المفقودين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتشهد قائمة المفقودين تزايدًا مستمرًّا، فبالإضافة إلى الأشخاص المفقودين المعاصرين، لا يزال في القائمة المفقودون الذين لا يُعثر على معلومات عنهم لسنوات، بل لعقود، وهذا يترك الأسر في حالة من القلق، وعدم اليقين، وهو ما يهدد فرص إعادة بناء النسيج الاجتماعي للمجتمعات المتضررة، كما أن هذه المسألة وفقًا لما أوضحه قرار الجمعية العامة رقم ٧٣/ ١٧٨ الصادر في ١٧ديسمبر/ ٢٠١٧م لها تأثير سلبي في الجهود الهادفة إلى وضع حد لتلك النزاعات، إذ تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والمصالحة في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، ولذلك فقد تصدى لها مجلس الأمن بقراره رقم ٢٤٧٤/ ٢٠١٩، إذ إن الجهود الرامية إلى حل قضية المفقودين قد تسهم في حل النزاعات، والحد من العداء وعدم الثقة والتعصب.

ولهذا الموضوع أهمية كبيرة من المنظور الإنساني، فالفقدان يسبب معاناة شديدة لأسر الأشخاص المفقودين، والفقدان وإن كان مأساة للمختفي، إلا أنه عذاب لا ينتهي لأفراد أسرته، الذين ينتابهم الشك في أن أحباءهم قد ماتوا، لكن لا يستطيعون الحداد من دون دليل يثبت وفاتهم، ويداعبهم الأمل في أنهم ما زالوا أحياء في مكان ما، ويظلون حبيسي سلسلة لا تنتهي من الاحتمالات والسيناريوهات، فتحدثهم أنفسهم بأنهم قد يكونون في سجن سري، أو فقدوا الذاكرة، وغير ذلك من الافتراضات، ناهيك عن أن المفقود قد يكون عائل

الأسرة، فيضاف إلى آلام الفقد ألم الفقر. لذلك يعد هذا الموضوع من أهم التحديات الحالية في العمليات الإنسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر.

وانطلاقًا من هذه الأهمية للموضوع محل الدراسة، تبرز أهمية الدراسة ذاتها، وفيما يمكنها تقديمه على الصعيدين العلمي والعملي، وذلك على النحو الآتي:

الأهمية العلمية: تتيح هذه الدراسة -بمشيئة الله- دراسة علمية متخصصة في موضوع المفقودين أثناء النزاعات المسلحة من المنظورين القانوني والإنساني، وهذا يتيح للباحثين والمتخصصين الرجوع إليها استفادة وإضافة ونقدًا.

الأهمية العملية: هذه الدراسة تلقي الضوء على أفضل الممارسات في التعامل مع مشكلة المفقودين، والتطور القانوني والعلمي في معالجتها، وهو ما يجعلها مرشدًا ومعينًا لسلطات الدولة والعاملين والمهتمين بالعمل الإنساني في نهج الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة

أشارت القرارات المختلفة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأشخاص المفقودين إلى ضرورة توعية الجمهور بمشكلة الأشخاص المفقودين في سياق النزاعات المسلحة، لكون ذلك شاغلًا مهمًّا، كما أوصى المؤتمر الدولي للخبراء الحكوميين وغير الحكوميين بضرورة رفع مستوى الوعي الدولي بمشكلة الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع، إضافة إلى أن طريقة علاج هذه المشكلة تؤثر في العلاقات بين أطراف النزاع، وفي الجهود المبذولة لحل النزاعات، إذ يسهم حل مشكلة المفقودين في الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة والتسوية السلمية للنزاعات.

لذا تهدف هذه الدراسة إلى بيان الجوانب المختلفة لمشكلة المفقودين أثناء النزاعات المسلحة وتداعياتها على عمليات السلام، وإعادة بناء المجتمعات التي تعقب النزاعات المسلحة، وعرض التدابير والآليات اللازمة للتعامل معها من المنظورين الإنساني والقانوني، وذلك في ضوء القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والتقارير الصادرة من الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان.

نطاق الدراسة

النطاق الموضوعي: تتعدد أسباب فقْد الأشخاص، ومنها على سبيل المثال: الكوارث الطبيعية، والعنف الداخلي، والاضطرابات الداخلية، إلا أن أعداد المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة تمثل النسبة الكبرى من بين أسباب الفقد، فوفقًا للإحصائيات، هناك أكثر من مليون شخص فُقدوا في العراق بين عامي ٢٠٠٣م، و٢٠١٣م، وأكثر من ١٠ آلاف ما زالوا مفقودين نتيجة النزاع المسلح الذي أصاب غرب البلقان في التسعينيات وأوائل الألفية الثانية، كما اختفى عشرات الآلاف من الأشخاص في النزاعات الحالية في جميع أنحاء العالم. تقتصر دراستنا هذه على المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة من دون غيرها من أسباب الفقد.

النطاق المكاني: المشكلة محل الدراسة مشكلة عالمية النطاق، لذا ستتناولها هذه الدراسة بصورة عامة على مستوى العالم، وإن كنا سنلقي الضوء على بعض الأماكن التي ظهرت فيها المشكلة بصورة واضحة من خلال ذكر الإحصائيات الخاصة بالمفقودين في هذه الأماكن.

النطاق الزماني: مشكلة الدراسة قديمة لارتباطها

بالنزاعات المسلحة، إلا أن الاهتمام بها بدأ في التسعينيات، لذا سيتحدد النطاق الزماني لدراستنا ببداية التسعينيات، حتى وقتنا الحالي.

منهج البحث

نتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال رصد أبعاد المشكلة موضوع الدراسة وتداعياتها للتوصل إلى وصف متكامل لها، كما نتبع المنهج الاستنباطي في تناول نصوص الاتفاقيات الدولية، والقرارات الدولية ذات الصلة بمشكلة المفقودين للوقوف على مدى كفايتها، كما نتبع المنهج التأصيلي من خلال استقراء ممارسات الدول في التعامل مع المشكلة.

فروض البحث

ما الواقع القانوني لمشكلة المفقودين؟ هل يوجد قصور في الإطار القانوني لهذه الظاهرة؟ هل توجد لدى المجتمع الدولي خبرة عملية في هذا السياق، تمثل ممارسات جيدة في التعامل مع المشكلة؟ هل تجاهُل الدول حلَّ هذه المشكلة هو السبب في الزيادة المستمرة في أعداد المفقودين التي لا يظهر عليها أي علامات للتراجع، والتي أطلق عليها بيتر مورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر قمة جبل الجليد؟ هل ثمة خطورة من أن يتسبب عدم وضع حلول جذرية لهذه المشكلة في تقويض عمليات السلام والمصالحة، والتهديد بتجدد نشوب نزاع قد يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين؟ هل تُعامَل هذه المشكلة من المنظور الإنساني أم السياسي؟ هل يُعَدُّ إصدار مجلس الأمن قراره الأول بشأن مشكلة المفقودين بمنزلة الانطلاقة لحراك دولي، وشحْذ همم الدول لحل هذه المشكلة؟

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: مؤلف باللغة الإنجليزية تحت عنوان: «عندما ينتهي النزاع، مع استمرار عدم اليقين: المحاسبة عن الأشخاص المفقودين بين الحرب والسلام في القانون الدولي» [تأليف أليساندرا لافكارا– ٢٠١٨م]؛

When the Conflict Ends, While Uncertainty Continues: Accounting for Missing Persons between War and Peace in International Law.

يتناول هذا الكتاب التطبيق المتزامن لقواعد قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على المفقودين أثناء النزاعات المسلحة، والتطور التاريخي للمحاسبة عن فقد الأشخاص أثناء النزاع المسلح، ويؤكد أن التدابير التي تتخذ أعمالًا لحق الأسر في معرفة مصير أقربائها لا تغني عن التدابير اللازمة لإثبات المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الجنائي. ويتناول الكتاب أيضًا الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي للحصول على معلومات عن المفقودين.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا في تناولها الإطار القانوني لمشكلة المفقودين أثناء النزاعات المسلحة، وأيضًا إبراز أهمية العدالة والمساءلة عن فقد الأشخاص في الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة والتسوية السلمية للنزاعات، والتأكيد على التكامل بين الحق في العدالة، والحق في المعرفة، إلا أنها تختلف عن دراستنا في أنها تتمحور حول دور المحاسبة عن فقد الأشخاص في تعزيز عمليات السلام والمصالحة، أما دراستنا فتتمحور حول دور الإرادة السياسية للدول في حل قضية المفقودين.

الدراسة الثانية: بحث بعنوان: «مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المفقودين».
[أ.د/ نايف أحمد ضاحي الشمري، أ/ عمر عباس العبيدي] منشور في مجلة العلوم السياسية والقانون (العدد ١٦ -يوليو ٢٠١٩م- المجلد ٣)

تتناول هذه الدراسة الأساس القانوني لحماية المفقودين، ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المفقودين. وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا في تناول الإطار القانوني لمشكلة المفقودين، إلا أنها تختلف عنها في أنها تتمحور حول جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حل هذه المشكلة سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الوطني في العراق، ودراستنا وإن كانت قد أشارت في مواضع عدة إلى مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حل مشكلة المفقودين بوصفها منظمة معنية، إلا أنه ليس محورًا أساسيًّا في دراستنا.

مصطلحات الدراسة

مصطلح الأشخاص المفقودين في هذه الدراسة يشير إلى الأشخاص الذين يجهل أقرباؤهم مكان وجودهم نتيجة نزاع مسلح دولي أو غير دولي، وهو بذلك يختلف عن الاختفاء القسري الذي يقصد به المفقود نتيجة الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية الذي يتم على أيدي موظفي الدولة أو مجموعات أو أشخاص، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته، أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده وهو ما يحرمه من حماية القانون.[1] علماً أن المصطلح الأول أوسع نطاقًا من الثاني. والمفقود في نزاع مسلح قد يكون أُجبر على النزوح، أو أُسِرَ، أو أُلقي القبض عليه، أو اختُطف، أو يكون قد وقع ضحية لمجازر ودفن في مقابر جماعية.

خطة البحث

ستتناول دراستنا ثلاثة مباحث مستقلة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمشكلة المفقودين أثناء النزاعات المسلحة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمشكلة المفقودين.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمشكلة المفقودين.

المبحث الثاني: التزامات الدول وممارساتها فيما يتعلق بمشكلة المفقودين.

المطلب الأول: الالتزامات والممارسات الوقائية.

المطلب الثاني: الالتزامات والممارسات العلاجية.

المبحث الثالث: الإرادة السياسية للدول وقضية المفقودين.

المبحث الأول:
الإطار المفاهيمي والقانوني لمشكلة المفقودين

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمشكلة المفقودين

الفرع الأول: مفهوم المفقود

أوضحنا في عرض مصطلحات الدراسة، المقصود بالمفقودين في نطاق هذه الدراسة، إلا أن مصطلح المفقودين بمعناه الواسع، يعني الأشخاص الذين لا يُعْرَف مصيرهم، فهم أولئك الذين تفتقر عائلاتهم إلى أخبارهم، ويُبَلَّغُ عن فقدهم على أساس معلومات موثوقة، ويصبح الأشخاص مجهولي المصير بسبب مجموعة واسعة من الظروف، مثل النزوح، سواء أكان شخصًا نازحًا داخليًّا أو لاجئًا، يُقتل أثناء نزاع مسلح أو يختفي قسريًّا أو لا إراديًّا.

ووفقًا للجنة الدولية للصليب الأحمر فإن المفقودين هم: «أشخاص مجهولو المصير نتيجة للنزاع المسلح أو

العنف الداخلي»[٢].

وتنصَبُّ دراستنا على الفقد أثناء النزاعات المسلحة، إذ يوجد عدد لا يحصى من الأشخاص الذين فقدوا أفراد أسرهم دون أي أثر، فأثناء الحرب قد يُقتَل الضحايا من المدنيين أو العسكريين، ويُلْقَونَ في قبور لا تحمل علامات، ويمكن أن يُؤخذوا من منازلهم أو يُختطفوا من الشوارع ويختفي بعضهم أثناء فرارهم من القتال أو الانفصال عن عائلاتهم، وقد يكونون محتجزين في أماكن مجهولة أو قتلوا أو ماتوا أثناء احتجازهم، ويموت كثيرون في ساحة المعركة ويظلون في عداد المفقودين.

ويختلف المفقود عن المخفي قسرًا، إذ يقصد بالمفقود: الشخص الذي يجهل أقرباؤه مكان وجوده نتيجة نزاع مسلح دولي أو غير دولي أو خطف أو كارثة أو أي سبب آخر. أما المخفي قسرًا: فهو المفقود نتيجة الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية الذي يتم على أيدي موظفي الدولة أو مجموعات أو أشخاص، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده، وهو ما يحرمه من حماية القانون.

الفرع الثاني: مفهوم أسرة المفقود

أوصت التقارير المختلفة للأمين العام وقرارات الجمعية العامة بالأخذ بمفهوم واسع لأسرة المفقود، وعلى النهج ذاته سار القانون النموذجي الذي أعَدَّته اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ إذ أوصي بأنه يجب أن يكون تعريف قريب الشخص المفقود واسعًا بدرجة كافية ليشمل الأشخاص المتضررين من عدم معرفة مكان المفقود، إلا أنه يجب أن يشمل المصطلح:

- الأبناء الذين ولدوا في إطار العلاقة الزوجية أو خارجها، أو الأبناء بالتبني أو أحد الزوجين.
- شريك الحياة عن طريق زواج شرعي أو دون زواج.
- الوالدان (بما في ذلك زوجة الأب أو زوج الأم أو الوالدان بالتبني).
- الإخوة والأخوات الأشقاء أو غير الأشقاء أو الإخوة بالتبني[٣].

ثم نص على أن تعريف القريب يمكن أن يتسع بالقدر الذي يأخذ في الحسبان البيئة الثقافية المحددة الذي بمقتضاه قد يمتد مفهوم الأسرة ليشمل الأصدقاء المقربين على سبيل المثال. وقد عرَّف القانون اللبناني رقم ١٠٥ «قانون المفقودين والمخفيين قسرًا»، أسرة المفقود بأنهم «الفروع والمولودون ضمن مؤسسة الزواج أو خارجها، الأبناء بالتبني، ابن أحد الزوجين من زواج سابق الذي كان على عاتق المفقود أو المخفي قسرًا، الزوج والزوجة أو الأصول مهما عَلَوْا، بمن فيهم زوجة الأب أو زوج الأم، الأخ أو الأخت وأولادهم».

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمشكلة المفقودين

الأشخاص المفقودون إما موتى أو أحياء، هذا الغموض هو في حد ذاته عنصر من نقاط الضعف والتهديد الشديدين، فإذا كانوا أحياء، فقد يكونون تعرضوا للاحتجاز أو الانفصال سرًّا عن أقاربهم عن طريق النزوح المفاجئ أو الكوارث أو الحوادث، في كلتا الحالتين، يجب منحهم الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لأية فئة يمكن أن ينتموا إليها: مدنيين أو مهاجرين أو معتقلين أو أسرى حرب أو جرحى أو مرضى أو موتى أو غيرهم.

الفرع الأول: تطور الاهتمام الدولي بمشكلة المفقودين

حتى وقت قريب، لم تجذب هذه «المأساة الخفية» كما أسماها الصليب الأحمر الدولي،[٤] اهتمام المجتمع الدولي، فعلى الرغم من أن مشكلة المفقودين قديمة قدم الحرب ذاتها، فإنه، ولمدة طويلة، نظر الناس إلى القضية على أنها ميؤوس منها تمامًا.

تغيرت هذه العقلية في التسعينيات عندما انفجرت يوغسلافيا واختفى أكثر من ٢٠ ألف شخص، كانت ردود أفعال أسرهم قوية لدرجة غير متوقعة، وفي عام ٢٠٠٣م، استضافت اللجنة الدولية مؤتمرًا استثنائيًّا في جنيف في المدة من ١٩-٢١ فبراير حول المفقودين،[٥] ضم خبراء حكوميين وغير حكوميين من جميع أنحاء العالم، لمعالجة مشكلة المفقودين، والبحث عن سبل لمساعدة الأسر والمجتمعات المتضررة، وأكدوا من جديد أن للناس الحق في معرفة مصير أحبائهم[٦].

واصلت اللجنة الدولية عملها بعد المؤتمر، وشاركت في لجنة الصياغة التي أدت إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٦م. وتضطلع اللجنة الدولية بمجموعة من الأنشطة لحل مشكلة الأشخاص الذين لا يُعْرَف مصيرهم نتيجة للنزاع المسلح، أو العنف الداخلي، ولمساعدة أسرهم.

ففي معظم حالات النزاع، عندما تتعطل وسائل الاتصال المعتادة، تساعد اللجنة الدولية العائلات المنفصلة على التواصل باستخدام رسائل الصليب الأحمر والهواتف الفضائية والمحمولة والإنترنت وغيرها من الوسائل المتاحة، كما تجمع معلومات عن الأشخاص المفقودين والظروف التي اختفوا بموجبها عن عائلاتهم، وتحاول تحديد مكانهم في جميع الأماكن الممكنة: السجون والمستشفيات والمخيمات، أو عن طريق مخاطبة السلطات مباشرة، وغالبًا ما تُنفَّذ هذه الأنشطة بمساعدة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ إذ تلعب الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دورًا مهمًّا في توضيح مصير الأشخاص المفقودين من خلال إعادة الروابط العائلية (RFL)، ومن خلال برامج البحث عن المفقودين.

يمكن أن تلعب زيارات اللجنة الدولية لأماكن الاحتجاز دورًا مهمًّا في معالجة حالات الاختفاء، حيث تسجل اللجنة الدولية في أماكن الاحتجاز هوية المحتجزين، ويمكن لتسجيل المحتجزين أن يلعب دورًا في منع الاختفاء، وقد تقوم اللجنة الدولية أيضًا بترتيب تبادل الرسائل العائلية بين المحتجزين وأقاربهم[٧].

أما مجلس الأمن فقد كان بطيئًا في تناول هذه القضية، وفي ١١ يونيو ٢٠١٩م أصدر مجلس الأمن أول قرار له عن المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة، وقد جاء مشروع هذا القرار بمبادرة نابعة من معاناة الكويت بفقدان أبنائها أثناء الغزو العراقي، وإيمانًا منها بضرورة مواجهة التحديات الناجمة عن النزاعات المسلحة وتداعياتها السلبية على المدنيين، الذين يصبح كثير منهم لاجئين أو نازحين داخليًّا، فما زالت الكويت تعاني هذه المشكلةَ حيث لا يزال مجهولًا مكان ٣٦٩ من أصل ٦٠٥ من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى الذين فُقدوا أثناء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م.

الفرع الثاني:

القواعد القانونية ذات الصلة بمشكلة المفقودين

تستند الالتزامات الدولية المتعلقة بحالات الأشخاص المفقودين وضحايا الاختفاء القسري إلى القانون الدولي

الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتَنْصَبُّ على درء وقوع تلك الحالات ومعالجتها[٨].

وقد أشار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧/ ١٧٧ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢م، إلى أن مبادئ القانون الدولي الإنسانيّ وقواعده وبخاصة اتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩م، والبروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧م، والمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦م، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي دخلت حيز التنفيذ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م[٩]، تعد من أهم مصادر الالتزام الدوليّ فيما يتعلق بمشكلة الأشخاص المفقودين.

ويحوي القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان قواعد أساسية تهدف إلى المساعدة في منع اختفاء الأشخاص في المنازعات المسلحة أو العنف الداخلي، وهذا يعني كفالة احترام مبادئ القانون الدولي، وكفالة احترام سلامة البشر كافة وكرامتهم بما في ذلك الموتى والمفقودون، ومنها:

١. الحق في معرفة الحقيقة، وهو يعد القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الحماية الواجب توفيرها للمفقودين وأسرهم؛ إذ تَضَمَّنَ كل من القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، حق الأسر في معرفة مصير أقاربها المفقودين نتيجة نزاع مسلح بما في ذلك معرفة أماكن وجودهم، أو ظروف وفاتهم إن كانوا أمواتًا، وسببها، وما يرتبط بذلك من التزام بإجراء تحقيق فعلي في الظروف المحيطة بالاختفاء[١٠].

٢. وقد نص البروتوكول الإضافي الأول على هذا الحق بوصفه المبدأ العام الذي يحكم مسألة المفقودين في المادة ٣٢ منه التي قررت حق كل أسرة في معرفة مصير أفرادها، هذا المبدأ الذى عَدَّتْه اللجنة الدولية للصليب الأحمر مبدأ عرفيًّا تلتزم به حتى الدول التي ليست أطرافًا في البروتوكول، فوفقًا للقاعدة ١١٧ من دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي التي نشرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ٢٠٠٥م (دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي): «يجب على كل طرف من أطراف النزاع اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمساءلة الأشخاص الذين أُبلغ عن فقدهم كنتيجة للنزاع المسلح، ويجب عليهم تزويد أفراد أسرهم بأية معلومات لديهم عن مصيرهم». والقاعدة قابلة للتطبيق في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وقد اعترفت الدول في مناسبات دولية عدة بالحق في معرفة الحقيقة كقاعدة عرفية دولية من أهم القواعد القانونية ذات الصلة، كما تظهر السوابق القضائية الدولية بشكل جلي عرفية هذه القاعدة[١١]. ففي قضية كوينتيروس ضد أوروغواي (٢١ يوليو ١٩٨٣م، الفقرة ١٨٦)، أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أنه يُحظر حجب معلومات العائلات عن الأقارب المفقودين عن عمد، كما ذكرت أن حالات الاختفاء تنتهك بشكل خطير حقوق أسرة الشخص المختفي، الذي يعاني أوقات شديدة وطويلة الأمد من الألم العقلي بسبب عدم اليقين بشأن مصير أحبائه.

وفي قضية كورت ضد تركيا (٢٥ أيار / مايو ١٩٩٨م، الفقرات ١٣٠-٣٣)، وجدت المحكمة الأوربية لحقوق

الإنسان أن حجب المعلومات عن عائلات الأشخاص المحتجزين من جانب قوات الأمن - أو الصمت في حالة الأشخاص المفقودين أثناء النزاع المسلح- يمكن من الحصول على درجة من الشدة التي ترقى إلى مستوى المعاملة اللاإنسانية[١٢].

٣. كفالة حقوق وكرامة المتوفين، وبمقتضاها يلتزم أطراف النزاع بالبحث عن جثث الموتى ومنع سلبها[١٣]. وإرسال شهادات الوفاة أو قوائم أسماء الموتى مصدقًا عليها إلى مكتب الاستعلامات، الذي يجمع ويقدم جميع الأشياء التي توجد مع الموتى ويكون لها قيمة فعلية أو معنوية وإرسالها في طرود مختومة ترفق بها إقرارات تتضمن جميع التفاصيل اللازمة لتحديد هوية أصحابها المتوفين، وقائمة بجميع محتويات الطرد[١٤].

٤. أن يلتزم أطراف النزاع بإنشاء إدارة رسمية لتسجيل المقابر مهمتها تيسير الاستدلال على المقابر والتحقق من هوية الجثث بها، ونقل الجثث إلى بلد المنشأ[١٥].

٥. الحفاظ على هوية الأشخاص المحميين، وتقتضي هذه القاعدة تسجيل جميع البيانات التي تساعد على التحقق من هوية الجرحى والغرقى والمرضى والموتى الذين يقعون في قبضة أحد أطراف النزاع وينتمون للخصم وإبلاغها لمكتب الاستعلامات[١٦].

٦. إرساء أحكام البحث عن المفقودين التي تضمنت إلزام أطراف النزاع، وفي موعد أقصاه انتهاء الأعمال العدائية، أن تقوم بالبحث عن الأشخاص الذين أبلغ الخصم عن فقدهم، والإبلاغ بجميع المعلومات التي قد تؤدي إلى تسهيل عملية البحث، ولتسهيل الحصول على هذه المعلومات ألزمتهم باتخاذ عدد من التدابير[١٧].

٧. وحدة الأسرة تعد من أهم القواعد التي أرساها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان[١٨]، والتي تشكل مقتضياتها تدابير وقائية لحل مشكلة المفقودين، وتطبيقًا لذلك تتضمن أحكامًا عدة تحول دون افتراق الأسرة الواحدة أثناء النزاعات المسلحة[١٩].

٨. أمّا ما يتعلق بالمفقودين أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية فقد نصت المادة ٤/ ٣/ ب من البروتوكول الإضافي الثاني على أن «تتخذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل وجمع شمل الأسر التي تشتت لفترة مؤقتة»، وهو ما يؤدي إلى انطباق جميع التدابير والأحكام التي تضمنها البروتوكول الإضافي الأول فيما يتعلق بالمفقودين؛ لكونها من متطلبات تنفيذ هذه الفقرة.

المبحث الثاني: التزامات الدول وممارساتها فيما يتعلق بمشكلة المفقودين

يشتمل القانون الدولي على العديد من الالتزامات الدولية التي من شأنها الحيلولة دون فقد الأشخاص أثناء النزاعات المسلحة، وتوضيح مصيرهم ومكان وجودهم، ويتمتع المجتمع الدولي بخبرة عملية جسدتها ممارسات بعض الدول في هذا الشأن.

المطلب الأول: الالتزامات والممارسات الوقائية

أولًا: احترام قواعد القانون

يعد أول الالتزامات التي تقع على عاتق الدول، والتي تؤدي إلى منع مأساة فقدان الأشخاص أثناء النزاع المسلح،

هو احترام القانون، إذ يوجد في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي كثير من الأحيان في القانون الوطني، الأحكام التي إذا احترمها أطراف النزاع، لا تقع حالات الاختفاء. وتتحمل السلطات والأطراف في النزاعات المسلحة المسؤولية الأولى عن منع حالات الاختفاء، ومع ذلك، فإن عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين في جميع أنحاء العالم يشهدون على الافتقار إلى الصرامة في تطبيق القانون.

احترام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر أساسي في منع الأشخاص من أن يصبحوا في عداد المفقودين. حيث وضع القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان – كما سبق وأوضحنا – قواعد أساسية إذا عُومِل المدنيون وأفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة من المرضى والجرحى والأسرى والقتلى والمحرومون من حريتهم وفقًا لهذه القواعد، وإذا سمح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى الأفراد الأكثر ضعفًا خاصة، سيكون هناك عدد أقل من الأشخاص المفقودين ومن الأسر التي تستفسر عن مصيرهم، فاحترام قواعد القانون الدولي الإنساني من جانب الدول سيقيم حاجزاً ضد الاختفاء[٢٠].

ثانيًا: نشر قواعد القانون الدولي الإنساني

تقع مسؤولية نشر القانون الدولي الإنساني على عاتق الدول وأطراف النزاع المسلح، وبناء عليه، يجب على كل طرف في النزاع ضمان أن تكون القوات أو المجموعات أو الأشخاص الخاضعون لإمرته وسيطرته مدركين لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، ولمسؤوليتهم عن أي تقصير في الامتثال للأحكام ذات الصلة. ويجب تثقيف السكان المدنيين ومنهم موظفو الخدمة المدنية، التثقيف اللازم في مجال القانون الدولي الإنساني، وزيادة على ذلك، يجب أن يحصل أفراد القوات المسلحة، والسكان المدنيون أيضًا، على التثقيف اللازم في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب إدراج القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية على النحو الواجب. ذلك أن سن القوانين الوطنية يكتسي أهمية بالغة للتعامل مع قضية الأشخاص المفقودين، والحيلولة دون اختفاء الأشخاص، ومعرفة مصير المفقودين.

ثالثًا: استخدام بطاقات الهوية

الدولة هي المسؤول الأول عن توفير مستلزمات تحديد الهوية لأفراد قواتها المسلحة، مثل شارات الهوية، وعن إلزامهم باستعمالها؛ فيجب على أطراف النزاع المسلح توفير وسائل الهوية الشخصية لجميع أفراد القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وإتاحة وسائل تحديد الهوية الشخصية بسهولة لجميع الأشخاص المحميين. ويجب عليها إلزام قواتها المسلحة باستخدام بطاقات الهوية التي تتيح التعرف إلى أعضائها في حالة أَسْرِهم أو جرحهم أو قتلهم؛ وفي حالة النزوح الجماعي للسكان، يُطلب من السلطات تسجيل و/ أو تزويد المدنيين الأكثر ضعفًا مثل الأطفال بوسائل تحديد الهوية.

لذلك قد أوجب القانون النموذجي الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضرورة أن يتضمن التشريع الخاص بمعالجة حالة المفقودين كفالة السلطات الوطنية المختصة حصول جميع الأشخاص على وثيقة هوية شخصية، أما الأطفال فيحصلون على هوية خاصة بهم أو يسجلون على وثيقة هوية والديهم، وفي أوقات النزاع المسلح تكفل تسجيل الأشخاص المعرضين للخطر.

المطلب الثاني: الالتزامات والممارسات العلاجية

أولًا: إقرار قانون وطني بشأن المفقودين

قرَّر الاتحاد البرلماني الدولي، في جمعيته الـ ١١٥؛ أن السياسات الوطنية يجب أن تُقَرِّر وتسُنَّ قانونًا وطنيًّا في شأن الأشخاص المفقودين، مصحوبًا بالتدابير التنظيمية والإدارية اللازمة. ويعد إصدار تشريع وطني لإدراك ومعالجة المصاعب والمشاق القانونية والعملية التي يواجهها المفقودون وأفراد أسرهم من أهم التدابير العلاجية لمشكلة المفقودين، فقد تكون مشكلة المفقودين كابوسًا بيروقراطيًّا؛ إذ إن قوانين بعض البلاد تسمح بمرور سنوات قبل الإعلان عن وفاة شخص رسميًّا أو تغيبه، في غضون ذلك، لا يمكن لأفراد الأسرة المطالبة بميراثهم أو بيع ممتلكاتهم، ولا تستطيع الزوجة الزواج من جديد أو مجرد إقامة طقوس جنائزية[٢١]. كما أنه في كثير من الأحيان، تكون أغلبية المفقودين في النزاعات المسلحة من الرجال، وهو ما يخلف معاناة هائلة لزوجاتهم، فبالإضافة إلى معاناتهن في البحث عن أزواجهن، يقمن بدور رب الأسرة، وفي معظم الحالات، لا يوجد اعتراف رسمي بمركز «الشخص المفقود»، مما يعرضهن للعديد من المشكلات فيما يتعلق بإدارة الملكية والميراث وحضانة الأطفال، والحق في الحصول على المستحقات والحق في الزواج من جديد[٢٢].

ومن الدول التي اعتمدت قانونًا خاصًّا بالمفقودين البوسنة والهرسك والذي صدر في عام ٢٠٠٤م، ويعد أول تشريع من نوعه في بلد ما بعد نزاع يتعلق بالأشخاص المفقودين في أي مكان في العالم[٢٣]. إذ يقنن «الحق في معرفة الحقيقة بشأن مصير أقارب المفقودين»، فضلًا عن الحق في الاطلاع على جهود التحقيق، ويؤيد القانون حقوق العائلات الأخرى، مثل التصرف المؤقت في ممتلكات الأشخاص المفقودين في الحالات التي لم يعلن فيها عن وفاة، وتكاليف الدفن، وأولوية حقوق التعليم وتوظيف أولاد المفقودين، والرعاية الصحية وتخليد الذكرى في مواقع القبور.[٢٤] كذلك لبنان التي اعتمدت القانون ١٠٥ بشأن المفقودين والمخفيين قسرًا[٢٥].

ثانيًا: حماية البيانات الشخصية والتعامل الصحيح مع المعلومات

يجب على أطراف النزاع إنشاء مكاتب لتقديم معلومات عن المعتقلين أو المتوفين، ويجب التأكد من أن المعلومات التي تُجمَع عن الأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم شاملة للمعلومات الضرورية للغرض المحدد، وتجمع وتعالج بنزاهة؛ وتُرسَل المعلومات الإنسانية التي قد تخدم منظمة إنسانية محايدة وغير متحيزة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتأكد من مصير الأشخاص مجهولي المصير؛ ويجب احترام المعايير والمبادئ ذات الصلة بشأن حماية المعلومات الشخصية، كل المعلومات، بما في ذلك المعلومات الطبية والوراثية[٢٦].

ويلتزم أطراف النزاع بالمعالجة الصحيحة للمعلومات الشخصية. فيجب ألا تستخدم هذه المعلومات التي جُمِعَت إلا للأغراض الإنسانية التي جمعت من أجلها، حتى لا تُضَحّي مرة أخرى بكرامة الأشخاص المعنيين. كما يجب توفير ضمانات خاصة على البيانات الشخصية، واحترام المعايير والمبادئ ذات الصلة بشأن حماية البيانات الشخصية.

ثالثًا: اتّباع أفضل الممارسات في الطب الشرعي والتعامل الصحيح مع الرفات البشرية

على مدار العشرين عامًا الماضية، ظهر مجال جديد ومتنامٍ لتطبيق علوم الطب الشرعي لدعم التحقيقات

في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وغالبًا ما تُجرَى هذه التحقيقات تحت الولاية القضائية الدولية وتشكل تحديات وفرصًا لممارسي الطب الشرعي في جميع أنحاء العالم.

واستخدام علوم الطب الشرعي لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين أمر جديد نسبيًّا؛ فقد أنشئ أول بنك رسمي للبيانات الوراثية للبحث عن المفقودين في الأرجنتين في عام ١٩٨٧م، استجابة مباشرة لاحتياجات الأسر. ويعتمد تحديد الأدلة الجنائية على عناصر متنوعة، مثل موقع الجثة، ومقابلات الشهود، والعناصر المادية الموجودة على جثة الميت (الهوية والهاتف المحمول والصور والملابس)، والعناصر المادية التي لا تزال متاحة على الجثة (الأسنان، والرؤى، خصوصية مميزة، وبصمات الأصابع، وتحليل الحمض النووي من الشعر). وعلى الرغم من أن تحليل الحمض النووي يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه يلعب دورًا رئيسًا، فإنه في الأساس إجراء الملاذ الأخير، أو مكمل يُستخدم مع العناصر الأخرى. إضافة إلى ذلك، تبقى العديد من التحديات عندما يتعلق الأمر باستخدام علوم الطب الشرعي لتحديد هوية الأشخاص المفقودين، ومن بينها حقيقة أن الموارد المالية والبشرية ليست متاحة دائمًا بسهولة في أعقاب الصراع.

ومن المنظور الإنساني فإن بعض الأشخاص يرغبون في عودة أحبائهم حتى لو كانوا هيكلًا عظميًّا، المهم أن يعرفوا مصيرهم؛ إذ تعد إعادة الرفات البشرية إلى ذوي المفقود بمنزلة لم الشمل العاطفي للعائلة. وتقع على عاتق السلطات الحكومية والجماعات المسلحة مسؤولية إدارة الرفات البشرية والمعلومات المتعلقة بالأموات والتعامل السليم مع جميع القتلى من دون تمييز ضار، وفي توفير المعلومات للعائلات بهدف منع القلق وعدم اليقين.

وتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها ما يأتي:

- ضمان اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحديد الرفات البشرية لأولئك الذين ماتوا وتسجيل هويتهم.
- تجنب عرقلة التعرف إلى الرفات البشرية أو التداخل معها أو تعويقها.
- إصدار شهادات الوفاة.
- ضمان احترام جميع المعنيين القواعدَ القانونية والأخلاقيات المهنية السارية على إدارة واستخراج الرفات البشرية وتحديد هويتها.
- ضمان قيام المختص في الطب الشرعي، كلما أمكن ذلك، بتنفيذ إجراءات استخراج الرفات البشرية وتحديدها.
- ضمان التدريب الكافي لجميع الأشخاص الذين يجمعون معلومات عن الموتى والتعامل مع الرفات البشرية.
- بدء عملية استخراج الجثث وتحديد الهوية فقط بمجرد الاتفاق على إطار عمل من جانب جميع المعنيين، والتأكد من أن الإطار يشمل:

أ. إنشاء بروتوكولات لاستخراج الجثث وجمع بيانات الوفاة قبل التشريح، وتشريح الجثث، وتحديد الهوية بناءً على أساليب وتقنيات صالحة وموثوقة علميًّا، وأدلة عرفية أو سريرية أو ظرفية تكون مناسبة وذات صلة.

ب. اتخاذ الوسائل المناسبة لربط المجتمعات والأسر في إجراءات استخراج الجثث والتشريح وتحديد الهوية.

ت. احترام وتطوير الأخلاقيات المهنية ومعايير الممارسة للمختصين في الطب الشرعي العاملين في السياقات الدولية.

تجدر الإشارة إلى أنه حتى الآن، لا توجد أي منظمة غير حكومية أو منظمة دولية لها تفويض محدد لتحديد هوية الجثث. مع الأخذ في الحسبان أنه لا يمكن تأخير رعاية الجثث، وأن مثل هذه الإجراءات قد تؤثر بشكل واضح في تحديد الضحايا لاحقًا، فقد طُوِّرَت مؤخرًا مبادئ توجيهية لتعزيز أفضل الممارسات، كأدوات لاستخدامها من جانب مختلف السلطات ومنظمات الإغاثة في هذا المجال، إذ توفِّر المعلومات التقنية التي ستدعم النهج الصحيح للتعامل مع جثث الموتى.

ومن أفضل الممارسات في هذا السياق، اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين التي أنشئت عام ١٩٩٦م لدعم اتفاق دايتون للسلام ومقرها سراييفو، والتي تعد رائدة في استخدام تقنية الحمض النووي في تحديد هوية المفقودين، فقد ساعدت اللجنة على تحديد هوية ١٨,٠٠٠ مفقود بإجراء المطابقة بين الحمض النووي من بقايا رفات الإنسان غير المعروف والحمض النووي من أفراد أسر المفقودين. وتضم قاعدة بياناتها اليوم ١٥٠,٠٠٠ عينة من جينات مفقودين في أكثر من ٢٠ بلدًا، وأحدثت التقنيات التي وضعتها اللجنة في غربي البلقان ثورة في البحث عن المفقودين في بلدان أخرى. وقد صارت اللجنة بفضل الاستعمال الفعال للحمض النووي كوسيلة للتحديد الجماعي لهوية المفقودين أوسع برنامج لتحديد الهوية في العالم، حيث يشغل أكبر مرفق لتحديد الحمض النووي البشري ذي الإنتاجية العالية في العالم[٢٧].

ومن الممارسات الجيدة في هذا السياق، اللجنة الثلاثية التي أنشئت في عام ١٩٩١م لمعرفة مصير المفقودين في أثناء حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١م) وتتألف من العراق، والكويت، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، وقد عالجت ٣١٦ قضية من قضايا المفقودين المتصلة بحرب الخليج، وأعيد رفات ٣٢ شخصًا من الكويت إلى العراق، وتمثل هذه الإنجازات أملًا للعائلات التي انتظرت عقودًا من الزمن للحصول على إجابات.

رابعًا: إنشاء مؤسسات وطنية مختصة

نص النموذج التشريعي الذي أعدته لجنة الصليب الأحمر على ضرورة إنشاء سلطة مستقلة ومحايدة للبحث عن المفقودين وإثبات هوية الرفات البشرية، من دون أن تخلّ بسلطات الهيئات الأخرى للبحث عن المفقودين (م١٢). كما ينشأ تحت إشرافها المكتب الوطني للاستعلامات الذي يُفَعَّل في أثناء النزاعات المسلحة، ويكون مسؤولًا عن التجميع المركزي لجميع المعلومات حول الجرحى أو المرضى أو الغرقى أو المتوفين أو الأشخاص المشمولين بالحماية المحرومين من حريتهم، أو الأطفال غير المؤكدة هويتهم، والأشخاص الذين أُبلِغَ عن فقدانهم (م١٣) [نصت عليه اتفاقيات جنيف].

ويجب أن تكون لهذه المؤسسة ولاية إنسانية واضحة منصوص عليها في القانون، تركز على تعقب الأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم نتيجة نزاع مسلح، وأن تعطى الموارد والصلاحيات الضرورية للاضطلاع بتلك الولاية، وينبغي لهذه المؤسسة أن تكون مسؤولة عن تسلُّم طلبات البحث، والقيام بما يلزم للحصول على المعلومات المتعلقة بالاختفاء، ومكان الشخص ومصيره، والتأكد منها، وإتاحتها لمقدم الطلب وسلطات الدولة وفقًا للقوانين والمعايير الوطنية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وإدارتها، كذلك الاضطلاع بالمسؤولية عن إدارة سجل البيانات، كما يجب أن تتيح للأقارب والشهود آليات مثل خط هاتفي مباشر وموقع إلكتروني لتسجيل المفقودين.

ومن أمثلة هذه المؤسسات الوطنية: معهد الأشخاص المفقودين الذي أنشئ في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٥م لمعالجة جميع الجوانب المتعلقة بمسألة المفقودين الناشئة من النزاعات في يوغسلافيا السابقة، الذي وفر آلية محلية مستديمة لتحديد مكان المفقودين بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو القومي أو دورهم في الأعمال العدائية السابقة. ويعمل المعهد على حماية المقابر الجماعية وتوثيقها وحفرها بشكل صحيح، وتمكين أقارب المفقودين وغيرهم من المشاركة في عمليات البحث. وقد حدَّدَ هذا المعهد هوية أكثر من ١٩٤٩٦ في منطقة البلقان الغربية حتى مارس ٢٠١٦م. وفي الكويت أنشئت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين في ١٩٩٨م[٢٨].

خامسًا: العدالة الانتقالية مع مراعاة المنظور الإنساني

تلتزم الدول بمساءلة المسؤولين عن الاختفاء، ومكافحة الإفلات من العقاب[٢٩]. ويساهم ذلك في حل مشكلة المفقودين، فالعدالة والمساءلة لهما أهمية كبيرة في الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة والتسوية السلمية للنزاعات. وفي الأغلب يكون المفقودون ضحايا للجرائم البشعة، وتكون المواقع التي تُسترجع منها رفاتهم هي مواقع الجرائم، إلى جانب بُعد العدالة الجنائية، ولأسر المفقودين والمجتمع كله الحق في إثبات حقيقة ما حدث؛ فمن حق الأسر على حكوماتها ومؤسساتها القانونية أن تعالج آلامها وكربها حتى يتسنى في النهاية تحقيق الشعور بالعدالة. وهناك تكامل بين الحق في العدالة والحق في المعرفة، فتوضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين هو جزء من السعي لتحقيق العدالة على المستوى العالمي.

إن تقديم إجابات عن الأشخاص المفقودين ومكافحة الإفلات من العقاب، هي أهداف متمايزة ولكنها متكاملة في هذا المسعى. فعند اكتشاف مقبرة، تُعد مسرحًا للجريمة، تُفتح التحقيقات الجنائية عمومًا، ولا يمكن إجراء تقويمات الموقع واستعادة الرفات البشرية دون الحصول على إذن بذلك.

إن وجود السلطات المختصة، مثل ضباط الشرطة الذين يحققون في القضية، هو أمر مطلوب في معظم الحالات بموجب الإطار القانوني المطبق قبل فتح أية مقبرة تتعلق بالتحقيق الجنائي، وقد يكون لدى الجهاز القضائي معلومات ذات صلة عن مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم، وعلى العكس من ذلك، قد يكون لدى آليات المفقودين معلومات تهم العمليات القضائية؛ لأن فهم أنماط السلوك والأحداث التي أدت إلى ارتكاب جرائم يمكن أن يكون مفيدًا للغاية في تحقيق الأهداف القضائية، كما أن الآليات المكلفة بأعمال ذات صلة بالمفقودين فقط، لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تعوق عمل القضاء، إلا أنها يجب أن تلقى تعاونًا كاملًا من الأجهزة والسلطات الحكومية، بما في ذلك القضاء، من أجل تحقيق أهدافها. وهذا يشمل أن تحترم هذه المؤسسات الشروط التي بموجبها تقوم الآلية بجمع معلوماتها. ويجب أن تُوضَّح صلاحيات هذه الآليات وطرائق عملها؛ لأنها ليست بديلًا عن الشرطة أو سلطات الادّعاء أو القضاء: فأهدافها متمايزة وإن كانت متكاملة، وهو ما يعني اختلاف أساليب العمل.

فمثلًا عند إيجاد مقبرة جماعية، يركز التحقيق الجنائي على جمع المعلومات عن سبب الوفاة وظروفها وأي دلائل يمكن أن تساعد في العثور على الجناة، وستركز الآليات الإنسانية على البيانات التي ستساعد في تحديد الرفات البشرية، ومن ثم فإن البيانات التي تساعد في توضيح مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم لن تُجمَع من جانب محقق جنائي أو قاضٍ أو تكون ذات أهمية كجزء من عملية الملاحقة

الجنائية. وفي الأغلب تُفهم الأهداف المرتبطة بالعدالة الانتقالية على أنها مقتصرة على سبل الانتصاف القضائية التي تنطوي على تحقيقات جنائية وملاحقات قضائية، ولا تأخذ الأهداف الإنسانية في الحسبان، ولا تشمل الحصول على المعلومات ذات الصلة بالمفقودين، ولا تشمل عمليات المتابعة القادرة على معالجة قضية المفقودين.

ونحن وإن كنا نؤكد العلاقةَ التكاملية بين مؤسسات العدالة وآليات التعامل الإنساني مع المشكلة للوصول لحل مشكلة المفقودين، إلا أننا نتفق مع الرأي القائل بأن التعامل الإنساني؛ أي من منظور إنساني، مع مشكلة المفقودين، ذو أهمية خاصة عندما يُظهر تحليل البيئة المحيطة أن المؤسسات التابعة للأطراف المتحاربة السابقة ليست حريصة بالضرورة على مشاركة المعلومات التي بحوزتها خوفًا من الانتقام أو المقاضاة الجنائية؛ لذا يكون الفصل بين المنظور الإنساني ومؤسسات العدالة ذات الصلة هو أنجع وسيلة للحصول على المعلومات في هذا الشأن.

وعليه يجب ألا تحاول الآليات الإنسانية إسناد المسؤولية، وعليها أن تضمن الإدارة السليمة للمعلومات السرية، ويجب تأكيد اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن الوثائق والمعلومات المستخدمة في تحديد مكان المفقودين واستعادتهم وتحديد هويتهم لا تستخدم كدليل مباشر، ولا يجب تفسير ذلك على أنه يقيد سلطات القضاء أو كعائق أمام السلطات القضائية التي تقوم بعملها.

ويعد إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة، التي يجري فيها التحقيق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان عقب انتهاء النزاع، من الممارسات الجيدة في هذا السياق، وبخاصة إذا شارك فيها الضحايا والمجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

سادسًا: تحديد المدافن ورسم خرائط لها والمحافظة عليها

تعد هذه العملية خطوة مهمة في سبيل تحديد مصير المفقودين، وفي هذا السياق يجب جمع المعلومات عن المدافن من مصادر مختلفة، منها: كبار الضباط، والمقاتلون، والمدنيون الذين قد يملكون معلومات عن المدافن، ويجب أيضًا عقد اتفاقات عبر الحدود مع البلدان المجاورة حيثما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاشتباه في وجود مدافن فيها، وقد يكون اكتشاف مدافن أمرًا مهمًّا ليس فقط في اقتفاء أثر المفقودين، ولكن أيضًا في التعرف إلى مرتكبي الجرائم وملاحقتهم قضائيًّا.

والمحافظة على المدافن من الالتزامات التي فرضها القانون الدولي الإنساني؛ إذ نص على أنه يجب مراعاة حرمة الموتى والعمل على تمييز مقابرهم لتيسير الاستدلال عليها وحماية المقابر[٣٠]. وحظر نهب الموتى وتشويه الجثث، كما قد يعد فعل نهب الموتى وتشويه الجثث جريمة حرب؛ إذ تشكل اعتداءً على كرامة الإنسان، وبخاصة المعاملة المهينة التي تحطّ من الكرامة، على النحو المحدد في المادة ٨/ ٢/ ب/ ٢١ والمادة ٨/ ٢/ ج/ ٢ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٣١].

المبحث الثالث:
الإرادة السياسية للدول وقضية المفقودين

تعد الدول هي المسؤول الأول عن مكافحة ظاهرة المفقودين ومعرفة مصيرهم؛ لذا عليها أن تدرك مسؤوليتها عن تنفيذ الآليات والسياسات والقوانين ذات الصلة. وعلى الرغم مما يزخر به القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من قواعد فيما يتعلق بمشكلة المفقودين، فإنه مع الأسف، لم تتخذ الدول التدابير المناسبة لمنع حالات الاختفاء وتوفير المعلومات الحيوية،

فلا توجد قارة نجت من هذه المشكلة التي يتأثر بها مئات الآلاف من الناس على مستوى العالم، حيث شاب الصراع في البلقان، في النزاعات الأخيرة، عمليات إعدام جماعية ومقابر لا تحمل علامات؛ ففي كرواتيا لا يزال أكثر من ٢٥٠٠ شخص في عداد المفقودين في أعقاب النزاعات المسلحة ما بين عامي ١٩٩١و١٩٩٥م، وفي البوسنة والهرسك لايزال مصير ١٤٠٠٠ شخص غامضًا، بينهم ٥٥٠٠ فقدوا في سيربرنيتشا. وفي كوسوفو، أبلغت الأسر عن فقدان أكثر من ٢٠٠٠ شخص من جميع الطوائف، وفي سريلانكا اختفى نحو ٢٠٠٠٠ شخص، كما فقد الآلاف في نيبال في المدة من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٦م، وفي إفريقيا أُلقي القبض على عدد من الشباب ونقلوا إلى أماكن مجهولة، وفُصِلَ عشرات الآلاف عن عائلاتهم التي فرَّت من النزاع.

وفي منطقة الشرق الأوسط شهدت عدة مناطق أعدادًا كبيرة من المفقودين، ففي العراق قُدِّر عدد المفقودين بـ ٢٥٠,٠٠٠ شخص، وفي سوريا سُجِّلَ أكثر من ١٠,٠٠٠ حالة فقط وفق إفادة رينا غيلاني، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في حين ذكر جوناثان ألين، نائب الممثل الدائم لبريطانيا لدى الأمم المتحدة، أن عدد المفقودين منذ بداية الحرب في سوريا، في عام ٢٠١١م، هو ٦٠٠٠٠.

وتسبب مشكلة المفقودين معاناة للنساء والأطفال خاصة، إذ تُفَقَّد النساء والأطفال لأسباب مختلفة؛ منها على سبيل المثال: استغلالهم جنسيًّا، وقد طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٨/٧، من الدول أن تولي أقصى درجة من الاهتمام لحالات الأطفال الموجودين في عداد المفقودين فيما يتصل بالنزاعات المسلحة، وأن تتخذ التدابير المناسبة للبحث عن هؤلاء الأطفال وتحديد هويتهم. ومعالجة عواقب مشكلة المفقودين تتطلب القيام بمهام معقدة تنطوي على العديد من الجهات الفاعلة، وتتطلب التنسيق.

وأهم العقبات التي تواجه التدابير التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بمشكلة المفقودين في أثناء النزاعات المسلحة، هي صعوبة البيئة التي تعمل فيها هذه التدابير، فأطراف المشكلة لا تزال الكراهية تؤثر في عقولهم، وهذا يجعل مهمة المؤسسات المسؤولة عن ضمان سيادة القانون صعبة، ويجعلها غير قادرة على جعل الآليات تتقدم نحو تقديم إجابات ذات معنى لأسر المفقودين. علاوة على ذلك، فإن معالجة قضية المفقودين تثير بشكل خاص أسئلة حساسة، قد تحول الآليات بعيدًا من أهدافها الإنسانية، وقد تجلب معها مشكلات أمنية خطيرة لأولئك الذين يعملون في هذه القضية.

إن حصول الأسر على إجابات من السلطات عن مفقوديهم، يفترض وجود إرادة سياسية قوية تفتقر إليها سلطات الدول في الغالب، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الخوف من الإجراءات القانونية، وضرورة وضع الأمن والاستقرار السياسي قبل حق العائلات في معرفة ما حدث لأحبائهم. وفي بعض الأحيان تستبعد التحقيقات الجنائية للتركيز على الدور الإنساني[٣٢].

لذلك، وفي جميع الأحوال، لكي تحقق التدابير الغرض منها يجب أن تكون لدى السلطات المعنية القدرة والرغبة في معالجة مشكلة المفقودين. فقضية الأشخاص المفقودين مسألة سياسية للغاية؛ لأن المتحاربين غالبًا ما يتلاعبون في عدد الأشخاص المفقودين، أو يحجبون المعلومات عمدًا عن هؤلاء الأشخاص من أجل ممارسة الضغط على الأحزاب المعارضة، أو إرهاب السكان والسيطرة عليهم، أو إضعاف المحتجزين لأغراض الاستجواب.

وقد أوضح السيد بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جلسة مجلس الأمن الدولي، أنه يوجد إطار قانوني كفيل بحل مشكلة المفقودين وهو القانون الدولي الإنساني الذي هو بمنزلة نبراس يوجهنا إلى الحيلولة دون اختفاء المدنيين من جراء النزاعات المسلحة، وينص على توضيح مصيرهم واستجلاء مكان وجودهم، إلا أن المطلوب هو إرادة سياسية وتعاون أقوى.

ومن جهة أخرى؛ فإن المنظمات الإنسانية، التي تقوم بعمليات البحث عن الموتى وجمعهم، تحتاج إلى إذْن من الطرف المسيطر على منطقة معينة للقيام بأنشطة البحث والتجميع، وإذا رفض هذا الإذن بشكل تعسفي فإنه يحول دون أداء المنظمات لعملها. فالإرادة السياسية للدول تعد أهم المتطلبات الأولية اللازمة لضمان أن تؤدي التدابير والآليات لحل مشكلة المفقودين في أثناء النزاعات المسلحة، فيجب أن تسعى الدول إلى أن تكون هذه المشكلة جزءًا من جدول أعمال أوسع يُلْتَزَمُ فيه بنهج إنساني متعدد الأبعاد ومتكامل.

من دون الإرادة السياسية لن تُعالَج مشكلة المفقودين معالجة صحيحة، وإذا لم يُبذَل جهد جاد لبناء إرادة سياسية مستديمة في هذا الصدد، فستظل المشكلة قائمة وقد تتفاقم[٣٣].

وقد أثبت الواقع العملي وجود اهتمام كبير من جانب السلطات للتعريف بالإجراءات والتدابير التي تتخذها لتسليط الضوء على مصير ومكان وجود المفقودين عندما يوجد رابط بين تنفيذ هذه التدابير والتوصل إلى أعمال وعمليات سياسية مهمة على الصعيدين الوطني والإقليمي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك حالات أقيمت فيها روابط مباشرة أو غير مباشرة بين المفقودين والعمليات السياسية التي تتم على المستوى الإقليمي أو على مستوى الأمم المتحدة، من هذه الحالات اتفاق دايتون للسلام الذي انتهى بموجبه الصراع المسلح في البوسنة والهرسك والذي أشار صراحةً إلى المفقودين، كذلك قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي مهد الطريق لاستقلال كوسوفو حيث أدرجت فيه مسألة المفقودين.

وذُكِرت مسألة أسرى الحرب والمفقودين بشكل صريح في اتفاقيات الرياض (إبريل ١٩٩١م)، وفي العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، الفقرات ٣٠، ٣١؛ قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤، الفقرات ١٣، ١٤). إن امتثال العراق لالتزاماته المتعلقة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى أو رفاتهم قد تناوله مجلس الأمن بانتظام على أساس التقارير المرحلية المقدمة إليه من الأمين العام.

ونرى أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٧٤ لسنة ٢٠١٩م يعد خطوة مهمة لشحذ همم الدول تجاه حل هذه المشكلة، وبما أنه لا توجد مرجعية قانونية ومعيارية لموضوع المفقودين، فإنه بإصدار هذا القرار يتوافر لأول مرة قرار ملزم من مجلس الأمن يتعاطى مع هذه المسالة، فهذا القرار الذي تقدمت به الكويت منفردة واعتمده المجلس بإجماع أعضائه الخمسة عشر، يُعَدُّ مرجعًا خاصًّا في التعامل مع قضية المفقودين، حيث إن هناك بعض الإجراءات والتدابير المقترحة والمنصوص عليها في القرار تحث المجتمع الدولي والدول الأعضاء على اتخاذها للكشف عن مصير المفقودين، والتعاون مع الجهات المختصة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للكشف عن مصيرهم والإجابة عن استفسارات عوائلهم واتخاذ تدابير معينة في طريقة البحث عن مصيرهم.

وأكد القرار أن معرفة مصير الأشخاص المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة يمكن أن يكون عنصرًا من

عناصر تصميم وتنفيذ مفاوضات واتفاقيات السلام وعمليات بناء السلام، وطالب أطراف النزاعات المسلحة عند التفاوض على أن تُدرج اتفاقيات السلام أحكامًا لتيسير البحث عن الأشخاص المفقودين. وشدد أيضًا على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه العمل على حل مشكلة المفقودين على الساحة الدولية؛ إذ أكد أن الخطوات الواردة فيه يمكن أن تسهم في عمليات بناء الثقة بين أطراف النزاعات المسلحة، وفي تسريع مفاوضات السلام والتسوية، وعمليات العدالة الانتقالية والمصالحة وبناء السلام والحفاظ عليه.

وشجع القرارُ الدولَ على زيادة مساعدتها المالية والتقنية واللوجستية الطوعية المقدمة إلى الدول، بناءً على طلبها، دعمًا لعمليات استخراج الجثث المتصل بالبحث عن الأشخاص المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة، والتعرف إلى تلك الجثث من جهة، وللنهوض بالجهود المبذولة في مجال علوم ومنهجيات الطب الشرعي لاستخراج جثث أو رفات الموتى، والتعرف إليها، والتعامل معها بطريقة تحترم كرامة الإنسان من جهة أخرى. واعتماد القرار بالإجماع يعكس إرادة دولية متقدمة لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في البلدان التي مزقتها الحروب.

الخاتمة

النتائج

١. مشكلة المفقودين مشكلة عالمية النطاق.

٢. يوجد إطار قانوني كفيل بحل مشكلة المفقودين، وهو القانون الدولي الإنساني الذي هو بمنزلة نبراس يوجهنا للحيلولة دون اختفاء المدنيين من جراء النزاعات المسلحة، وينص على توضيح مصيرهم واستجلاء مكان وجودهم، إلا أن المطلوب هو إرادة سياسية وتعاون أقوى.

٣. قصر الموارد سبب رئيس لعدم التعامل بشكل صحيح مع قضية الأشخاص المفقودين، ففي غياب الموارد الكافية، ففي الأغلب لا تستخدم الطرق المكلفة التي تكون ضرورية لتحديد هوية القتلى، كما لا تتوافر وسائل تحديد الهوية الشخصية بسهولة.

٤. أثبتت الممارسة العملية فاعلية آلية التعاون كحلٍّ لمشكلة المفقودين إذا رَكَّزَتْ على النواحي الإنسانية وحدها، التي تلبي الاحتياجات الأساسية للضحايا من دون تمييز.

٥. التعامل مع المشكلة من منظور إنساني، لا ينفي أهمية التعامل القانوني مع المشكلة من خلال إجراء التحقيقات اللازمة للبحث عن الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

٦. التقدم العلمي والتقني الكبير أدى إلى زيادة كبيرة في كفاءة البحث عن الأشخاص المفقودين، والتعرف إليهم عبر وسائل؛ منها: علوم الطب الشرعي، وتحليل الحمض النووي، والخرائط والصور الفضائية، ورادارات اختراق الأرض، وهو ما أكده قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٧٤ لسنة ٢٠١٩م.

٧. ضرورة وجود إرادة سياسية لدى أطراف النزاع، وتعاون أقوى لحل مشكلة المفقودين.

التوصيات

١. ما لم تُضَمَّنُ الجماعات المسلحة في الحلول، فإن مشكلة الأشخاص المفقودين لن تعالج بشكل كافٍ، فالالتزامات التي ينصُّ عليها القانون الإنساني الدولي المطبق في النزاعات المسلحة

غير الدولية موجهة على قدم المساواة إلى الدول والجماعات المسلحة المشاركة في النزاع، ويجب استكشاف وتطوير الوسائل العملية، مع مراعاة خصائص الجماعات المسلحة، بما في ذلك التعاون مع هذه الجماعات.

٢. إصدار إعلان دولي بشأن دور الدول في معالجة مسألة المفقودين في أثناء النزاعات المسلحة.

٣. إنشاء آلية دولية دائمة لمعالجة مشكلة المفقودين في أثناء النزاعات المسلحة.

٤. يجب ألَّا تستغل قضية المفقودين كورقة مساومة، بل يجب على الدول أن تفي بمسؤولياتها في مواجهة هذا التحدي العميق الذي يُهمَل مع الأسف، فقضية المفقودين ذات طابع إنساني لها آثارها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني؛ لذا يجب أن تكون مجردة من الطابع السياسي، ومن ثم لا ينبغي أن تعتمد على التسويات السياسية للنزاعات المعنية، فكما قال موير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر: إن قضية المفقودين يجب أن تكون أولاً وقبل كل شيء إنسانيةً وليست جزءًا من جداول الأعمال السياسية وعمليات المساءلة.

٥. ينبغي تلبية الاحتياجات المادية والمالية والنفسية والقانونية التي تواجهها الأُسَر التي تنتظر توضيح مصير أفراد أسرتها من جانب السلطات المعنية، عند الضرورة، بدعم من المنظمة الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٦. مواصلة الجهود الدولية لاستكشاف مفاهيم وإستراتيجيات جديدة تخلق استجابة عالمية فعّالة لهذه المشكلة لكونها مشكلة عالمية أساسية ومُلِحّة.

٧. ضرورة دعوة الدول، عبر آليات ملزمة، إلى التعاون لحل مشكلة المفقودين من خلال تبادل المعلومات، وتقديم المساعدات المادية والتقنية إلى البلدان التي تعاني هذه المشكلةَ.

الهوامش

١-

2- ICRC Report: The Missing and Their Families Summary of the Conclusions arising from Events Held prior to the International Conference of Governmental and Non-Governmental Experts (19-21 February 2003) available from: http://icrc/TheMissing/01.2003/EN/10;http://www.icrc.org/Web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/5JAHR8/$File/ICRC_TheMissing_012003_EN_10.pdf).%20Last%20accessed%20Mar.%207,%202006 اطُّلِعَ عليه في ١٥/ ٨/ ٢٠١٩م.

٣- المادة الثانية من القانون النموذجي بشأن المفقودين الذي اعتمدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر متاح على الرابط: https://www.icrc.org/ar/doc/assets/files/other/model-law-missing-0209-ara.pdf اطُّلِعَ عليه في ١/ ٩/ ٢٠١٩م.

٤- تبذل اللجنة الدولية للصليب الأحمر العديد من الجهود في سبيل حل مشكلة المفقودين؛ إذ تعمل على إعادة الروابط الأسرية بين الأفراد والعائلات المشتتة والحفاظ عليها والبحث عن الأشخاص المفقودين، فمن خلال الوكالة المركزية للبحث عن

المفقودين تعمل كوسيط بين الأشخاص لتعرف بعضهم إلى بعض، وتعيد الروابط العائلية بينهم، لمزيد من التفاصيل حول دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المفقودين، انظر:

نايف أحمد الشمري، وعمر عباس العبيدي، «مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المفقودين»، مجلة العلوم السياسية والقانون (ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد ١٦، المجلد ٣، يوليو ٢٠١٩م)، ص ١٤-١٦.

5- The missing: action to resolve the problem of people unaccounted for as a result of armed conflict or internal violence and to assist their families", ICRC.

6- See "The missing: a hidden tragedy, the magazine of the International Red Cross and Red Crescent Movement, available at: www.redcross.int/en/mag/magazine2008_1/4-9.html
اطُّلِعَ عليه في ٢٣/ ٨/ ٢٠١٩.

7- Current Challenges in the Humanitarian Operations of the International Committee of the Red Cross, available at:
https://www.oas.org/dil/derecho_internacional_humanitario_sesion_especial_2009_presentaciones_Geoff_Loane_ICRC_operations_challenges.d.pdf 23/8/2019 اطُّلِعَ عليه في.

8- Missing persons, Report of the Secretary-General, A/67/267, Sixty-seventh session, Para 4.

٩- تُعَدُّ هذه الاتفاقية أول صك ملزم عالميًّا يتناول الاختفاء القسري، الذي يعرف باختطاف شخص ما أو حرمانه من الحرية على أيدي موظفي الدولة، يعقبه رفض الكشف عن مكان وجوده أو مصيره. ويعد الاختفاء القسري انتهاكًا لحقوق الإنسان وهو محظور بشكل قاطع، وعندما يرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، فإنه يعد جريمةً ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٠- تقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن أفضل الممارسات بشأن مسألة الأشخاص،٢١ فبراير ٢٠١١م، ص ١٥

١١- تقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان عن أفضل الممارسات بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة، ٢٠١١م.

12- The need to know restoring links between dispersed family members , ICRC, available at:
https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-4037.pdf
اطُّلِعَ عليه في ١٨/ ٨/ ٢٠١٩م.

١٣- المادة ١٥ من اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩م.

١٤- م ١٦ من جنيف الأولى- م١٩ من جنيف الثانية - م١٣٩ من جنيف الرابعة.

١٥- م ١٧ من جنيف الأولى- م ١٢٠ من جنيف الثالثة.

١٦- نصَّت على إنشاء هذا المكتب المادة ١٣٦ من اتفاقية جنيف الرابعة ليتلقى وينقل المعلومات المتعلقة بالأشخاص المحميين إلى الدولة التي يكون الأشخاص المذكورون من رعاياها، أو الدولة التي كانوا يقيمون في أراضيها. والرد على جميع الاستفسارات التي توجه إليها بشأن الأشخاص المحميين.

١٧- المادة ٣٣ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م.

١٨- لمزيد من التفاصيل حول مبدأ وحدة الأسرة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان انظر: د. محمد فرحات، «الأشخاص المفقودين وحق لم الشمل في ضوء القانون الدولي والممارسات الوطنية»، مجلة العلوم السياسية والقانون، (ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد ١٦، المجلد ٣، يوليو ٢٠١٩م) ص ٢٢٥-٢٢٦.

١٩- من ذلك المادة ٨٢ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أن يجمع أفراد العائلة الواحدة، وبخاصة الوالدان والأطفال، في معتقل واحد طوال مدة الاعتقال، ونص المادة ٧٥ من البروتوكول الإضافي الأول التي تضمنت أنه في حالة احتجاز أو اعتقال الأسر يجب أن يوفر لها كوحدات عائلية مأوى واحدًا.

٢٠- الأشخاص المفقودون، كتيب للبرلمانيين صادر عن: الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ص ٣، متاح على الرابط: http://archive.ipu.org/PDF/publications/missing09-a.pdf تم الاسترجاع في ١٨/ ٨/ ٢٠١٩م.

٢١- كان قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالأشخاص المفقودين الذي صدر في عام ٢٠٠٤م، أول تشريع من نوعه في بلد ما بعد نزاع يتعلق بالأشخاص المفقودين، إذ يُقَنِّنُ «الحق في معرفة الحقيقة بشأن مصير أقارب المفقودين»، فضلًا عن الحق في الاطلاع على جهود التحقيق. وقد تضمَّنَ إنشاء «معهد الأشخاص المفقودين من البوسنة والهرسك» كمؤسسة للدولة، يُعْنَى بتفويض البحث عن الأشخاص المفقودين وإيجادهم في جميع أنحاء أراضي البوسنة والهرسك كلها، ومن ثم إنهاء الممارسة التمييزية عند البحث عن المفقودين على أساس عرقهم. وألزَمَ بإنشاء سجلات مركزية للأشخاص المفقودين وصندوق لأُسَرِهِم. كما نص على فرض عقوبات ضد الأفراد والمؤسسات التي تحجب المعلومات المتعلقة بمصير الأشخاص المفقودين. والغرض من السجلات المركزية للأشخاص المفقودين إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن المفقودين، وتوحيد السجلات المحفوظة على مختلف المستويات الحكومية والمكاتب الإقليمية؛ لضمان سلامة البيانات.

٢٢- في كوسوفو اعتمد قانون المفقودين في ٢٠١١م، ولمزيد من الأمثلة على هذه التشريعات، انظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة السابعة والستين حول تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٥/ ٢١٠ المتعلق بالأشخاص المفقودين، ٨ أغسطس ٢٠١٢م.

23- Jeremy Sarkin Lara Nettelfield, Max Matthews and Renee Kosalka, Bosnia and Herzegovina Missing Persons from the Armed Conflicts of the 1990s: A Stocktaking (Sarajevo: International Commission on Missing Persons (ICMP), October 2014) P36.

٢٤- هذه المعلومات متاحة على موقع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP)، للاطلاع متاح على الرابط:
https://www.icmp.int/ar/where-we-work/europe/western-balkans/bosnia-and-herzegovina/
اطُّلِعَ عليه في ١٨/ ١٠/ ٢٠١٩م.
وللاطلاع على مواد القانون، انظر:
Official Gazette of Bosnia and Herzegovina, No. 50, 9 November 2004.

٢٥- الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد ٥٢، ٦/ ١٢/ ٢٠١٨.

26- The missing: action to resolve the problem of people unaccounted for as a result of armed conflict or internal violence and to assist their families" (Geneva: ICRC, 2011) p 191

27- See: Jeremy Sarkin, and others, Bosnia and Herzegovina Missing Persons from the Armed Conflicts of the 1990s: A Stocktaking – op cit, P51.

٢٨- أُنهيت أعمال هذه اللجنة بمقتضي المرسوم رقم ٣٢٩ لعام ٢٠١٨م، وتولَّت وزارة الخارجية اختصاصات هذه اللجنة.

29- The missing: action to resolve the problem of people unaccounted for as a result of armed conflict or internal violence and to assist their families", op.cit, p 190.

٣٠- اتفاقية جنيف الأولى المادة ١٧ والبروتوكول الإضافي الأول، المادة ٣٤/ ١.

٣١- تقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان عن أفضل الممارسات بشأن مسألة الأشخاص، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة، البند ٥ من جدول الأعمال، ٢١ فبراير ٢٠١١م، ص ٢١. متاح على الرابط:
https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4d8b43122
اطُّلِعَ عليه في ١٥/ ٨/ ٢٠١٩م.

32- Ibid.

33- M. Crettol, L. Milner, A.-M. La Rosa and J. Stockwell, establishing mechanisms to clarify the fate and whereabouts of missing persons: A proposed humanitarian approach (Geneva: International Review of the Red Cross, 2017), P594.

المراجع:

الكتب:

- La vaccara, Alessandra - When the conflict ends, while uncertainty continues: accounting for missing persons between war and peace in international law -Geneva, Graduate Institute of International and Development Studies- 2018.
- Jeremy Sarkin, Lara Nettelfield, Max Matthews and Renee Kosalka, Bosnia and Herzegovina Missing Persons from the Armed Conflicts of the 1990s: A Stocktaking - International Commission on Missing Persons (ICMP), Sarajevo, October 2014.

الأبحاث القانونية:

- الشمري، نايف أحمد؛ والعبيدي، عمر عباس،» مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المفقودين»، ألمانيا – برلين، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ١٦، المجلد ٣، يوليو ٢٠١٩م.
- فرحات، محمد، «الأشخاص المفقودون وحق لم الشمل في ضوء القانون الدولي والممارسات الوطنية»، ألمانيا – برلين، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ١٦، المجلد ٣، يوليو ٢٠١٩م.

الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م.
- البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٧٧م.

- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ٢٠٠٦م.

منشورات منظمة الأمم المتحدة:

- قرار الجمعية العامة رقم ٦٧/ ١٧٧ المؤرخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢م.
- قرار الجمعية العامة رقم ٦٩ / ١٨٤ المؤرخ ١ ديسمبر٢٠١٤م.
- قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٧٤ المؤرخ ١١ يونيو ٢٠١٩م.
- تقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان عن أفضل الممارسات بشأن مسألة الأشخاص المفقودين في الدورة الساسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان – فبراير ٢٠١١م.
- قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٧/ ٢٨ في الجلسة ٤١ / ٢٠٠٨.
- قرار الاتحاد البرلماني الدولي في جمعيته الخامسة عشرة بعد المئة في ١٨ أكتوبر٢٠٠٦م.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة السابعة والستين الصادر في ٨ أغسطس ٢٠١٢م.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الحادية والسبعين الصادر في ٥ أغسطس ٢٠١٦م.

منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

- الأشخاص المفقودون، كتيب للبرلمانيين رقم ١٧-٢٠٠٩ صادر عن: الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح على الرابط: http://archive.ipu.org/PDF/publications/missing09-a.pdf
- مبادئ توجيهية / قانون نموذجي بشأن المفقودين – مبادئ للتشريع حول وضع الأشخاص المفقودين نتيجة نزاع مسلح أو عنف داخلي – اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح على الرابط: https://www.icrc.org/ar/doc/assets/files/other/model-law-missing-0209-ara.pdf
- ICRC Report: The Missing and Their Families Summary of the Conclusions arising from Events Held prior to the International Conference of Governmental and Non-Governmental Experts (19-21 February 2003) available at: http://icrc/TheMissing/01.2003/EN/10;http://www.icrc.org/Web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/5JAHR8/$File/ICRC_TheMissing_012003_EN_10.pdf).%20Last%20accessed%20Mar.%207,%202006
- The missing: action to resolve the problem of people unaccounted for as a result of armed conflict or internal violence and to assist their families", ICRC.
- The missing: a a hidden tragedy, the magazine of the International Red Cross and Red Crescent Movement, available at: www.redcross.int/en/mag/magazine2008_1/4-9.html
- Current Challenges in the Humanitarian Operations of the International Committee of the Red Cross, available at: https://www.oas.org/dil/derecho_internacional_humanitario_sesion_especial_2009_presentaciones_Geoff_Loane_ICRC_operations_challenges.d.pdf
- The need to know restoring links between dispersed family members , ICRC, available at: https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-4037.pdf
- M. Crettol, L. Milner, A.-M. La Rosa and J. Stockwell, Establishing mechanisms to clarify the fate and whereabouts of missing persons: A proposed humanitarian approach, Geneva, International Review of the Red Cross (2017).

٥

أثَر التغيُّر الاجتماعيّ في تحديد مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة

د. محمد سليمان الفارس
أستاذ مشارك في علم الاجتماع بجامعة ماردين

ملخص البحث

نَشَأَتِ المساعدات الإنسانية (الإغاثة) مع بَدْء ظهور المجتمعات على هذه الأرض، ولكنّها اختلفَتْ في مضمونها ونَوْعها ومفهومها حَسَبَ المجتمعات تقدُّمًا وتخلُّفًا وقوّة وضَعْفًا وغِنًى وفقرًا، وتبدّلت عبر تاريخها الطَّويل من مدِّ يدِ العون بدافع الحفاظ على الحياة إلى الإحسان والبِرِّ والصَّدقة بدافع العاطفة الدينيَّة، ثم أصبحت حقًّا للإنسان المنكوب. وقد ارتقَتْ فلم تعُدْ تقتصِرُ على مجتمع محليّ معيَّن، بل اتَّسعَت اليومَ لتشمل تقديم المساعدة لِمَنْ يحتاجُها حول العالم، وتطوّرت لتنتقل من أيدي المحسنينَ والمصلحينَ والمتبرِّعينَ إلى المنظمات والخبراء.

وينقسم هذا البحث أربعة مباحث رئيسة:

المبحث الأوّل: مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة ونشأتها.

المبحث الثاني: بيان مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة عند غير العرب.

المبحث الثالث: مفهوم الإغاثة عند العرب، وتتبُّعه من العصر الجاهليّ إلى العصر الحديث؛ ممثّلة في جهود المملكة العربيّة السعوديّة في الإغاثة.

المبحث الرابع: الحديث عن أبرز المنظمات الإنسانيَّة الدوليّة.

الكلمات المفتاحية: الإغاثة الإنسانيَّة، التغيّر الاجتماعيّ، الغرب، العرب، المملكة العربيّة السعوديّة.

أثَر التغيُّر الاجتماعيّ في تحديد مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة

د. محمد سليمان الفارس سوريا

مقدمة:

إنَّ أعمالَ (الإغاثة الإنسانيّة) قديمةٌ قِدَمَ المُجتمعات الإنسانيَّة، وهي ضرورةٌ من ضرورات الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة، وكانت هذه الأنشطة تتَّخذ شكلًا تقليديًّا كالعطف والبر والإحسان، وتقومُ على نحو غير مُنظَّم، وتعتمد على الخبرات الشخصية والانطباعات الذاتية لأناس يُحبُّون الخير (مصلحين، خيِّرين، أثرياء، قادة...)، ثم تطوَّرت نتيجة تجارب الإنسان والأوضاع الاجتماعية التي مرَّت بها المجتمعات. وقد اختلفتْ صورُها باختلاف العصور، إلا أنّ ظهورَها بالمفهوم الحديث بوصفها نظامًا اجتماعيًّا له مؤسساتُهُ لم يكن إلا في سنة ١٩٤٥م، وذلك بعد الثورة الصناعية وما صاحَبَها من مُشكلات وتعقيدات في أساليب الحياة العصريّة، وعجز النُّظُم التقليديّة (الأسرة، الجيران، الجوامع والكنائس، جمعيات الإغاثة والإحسان الأهليّة...) عن تلبية الحاجات وحلّ المشكلات، وهو ما فرَضَ على الدول الأخذَ بالنهج العلميّ لإيصال البرامج التنموية والخدمات للمستفيدين في أصقاع العالم، فأصبحت المؤسسات الإغاثيّة تُؤدِّي عملها بمهارة، وتستند إلى القيم الإنسانيَّة السَّامية مُعتمِدةً على اختصاصيينَ لديهم خبرةٌ ودافعٌ ومهارةٌ وتدريبٌ كافٍ لفَهْم سلوك الناس وفهم حاجاتهم، وتوجيههم لخدمة أنفسهم وثَباتِهم أمام الأزمات. ولَمَّا أصبحَتِ الدَّولة الحديثة هي السلطةَ صاحبةَ القوة الشرعية التي تنهض بكامل الأعباء؛ فقد تعاظَمَ دورُها في تقديم الخدمات المتنوعة (الاقتصاديّة، الاجتماعيّة، النفسيّة، الصّحيّة، التَّعليميّة، الأمنيّة، التّرفيهيّة...) من خلال هيئات ومنظّمات وأجهزة مختصّة تابعة للوزارات.

منهج البحث

يعدّ المنهجُ التاريخيّ المنهجَ الأنسبَ في تتبُّع الأحداث التاريخيّة التي تُعين على الإحاطة بمفهوم الإغاثة وصلتِهِ بالتغيّرات الاجتماعية، ويعملُ المنهجُ الوصفيُّ التحليليُّ على وصف أعمال الإغاثة في الواقع المعيش وتحليل بياناته أيضًا؛ لذلك فهو مكمِّلٌ للمنهج التاريخيّ.

أهمية البحث

تكمن أهمِّيّة البحث في كونه يسعى إلى تسليط الضَّوء على تغيُّر مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة تبعًا للتغيّرات الاجتماعية، وبيان كيفية وَعْي المجتمعات عبر التاريخ لقضية الإغاثة الإنسانيّة.

المبحث الأول:
مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة ونشأتها

يروم الباحث في هذا المبحث بيانَ مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة عامّة، ثم ينتقل للحديث عن نشأة الإغاثة.

إنَّ الإغاثةَ لغةً: مصدر من قولهم: أغاثَهُ يُغيثُهُ، وهو مأخوذ من مادّة (غ و ث)، التي تدلّ على الإعانة والنُّصرة عند الشِّدّة، ما أغثْتَ به المُضطرَّ من طعام أو نَجْدة، ومنها قول الرجل: أَغِثْنِي، أي: فرِّجْ عنِّي. يقول ابن فارس: «غوث: الغين والواو والثاء كلمة واحدة، وهي الغَوْث من الإغاثة، وهي الإعانة والنُّصرة عند الشِّدة»[١].

أمّا الإغاثة اصطلاحًا فنذكر أن مُرتَضى الزَّبيديَّ عرَّفَها بقوله: هي تقديم الغوث، وهو «التّخليص من الشِّدّة والنّقمة والعَوْن على الفِكاك من الشَّدائد[٢]. وهذا التَّعريف، وإن كان تعريفًا لغويًا إلَّا أنَّهُ يَصلُحُ أَنْ يكون تعريفًا اصطلاحيًّا للإغاثة، أمّا الإنسانيَّة فهي مصدر صناعيّ منسوب للإنسان، ونِسبة الإغاثة للإنسانيّة مقصودٌ منها: الإغاثة التي يتمتَّع بها الإنسان من دون تمييز على أساس الجنس أو الجنسيّة أو اللون أو العِرْق أو الدِّين بوصفه إنسانًا مُكرَّمًا، صَونًا لقيمة الإنسان ولكرامته وحقوقه، وحِفاظًا على حُرِّيته.

عرَّفَ موريس توريللي الإغاثةَ الإنسانيَّةَ بأنَّها «الخدمات الصِّحيَّة أو المواد الغذائيَّة أو المساعدات المُقدَّمة من الخارج لضحايا أيِّ نِزاعٍ دوليٍّ أو داخليٍّ»[٣].

والإغاثة الإنسانيَّة في الواقع أشملُ من ذلك؛ فهي تشمَلُ كلَّ أنواع الإغاثة التي يمكن أَنْ تُقدَّمَ للمتضرِّرين والمنكوبين. وتشمَلُ ابتداءً إنقاذَ حياتِهم من الموت؛ ويكون ذلك بالإسهام في عمليَّات الإنقاذ والإخلاء، وفي تقديم الموادِّ الغذائية والرعايَة الصحيَّة والنفسيّة، وفي الإسلام يعدُّ الدُّعاءُ نوعًا من الإغاثة. ثمّ إنَّ هذه المساعداتِ لا يتوقَّف تقديمها على النِّزاعات الدّوليّة أو الدَّاخليّة، بل تشمل أيضاً الكوارث والزلازل والمجاعات التي قد تكون طبيعيّة.

وتبعًا لِما تقدَّم، فإن الإغاثة الإنسانيّة تُعَرَّف بأنها: كلُّ ما يُقدَّم للمنكوبين والمتضرِّرين من خدماتٍ ومساعداتٍ وإعاناتٍ جرَّاء وقوعِ نزاعات داخليّة أو خارجيّة، أو وقوع كوارث أو مجاعات، بغضِّ النَّظرِ عن دِينهم أو جِنسهم أو جِنسيَّتهم[٤].

أمّا عن نشأة الإغاثة الإنسانيَّة في التاريخ القديم، فنذكر أنّ النظر إلى تاريخ البشريّة يُظهر وجود قوتينِ نفسيتَينِ كانتا تَحكُمان أفعالَ الإنسان هما: غريزة فطرية تدفعُهُ للاستئثار بالحاجات الضروريّة والنافعة، وهذه غريزةُ حبِّ التملك. وثانيهما تدفعُهُ إلى الاستئناس بأفراد جنسه، وإلى الاجتماع مع أقرانه للعيش معًا، وقد جعلَتْ منهُ كائنًا اجتماعيًّا توّاقًا للعيش مع الجماعة، مرتبطًا بها وبحاجته المعيشية، وهذه هي غريزة الإنسان الاجتماعيّة[٥].

ولَّما كان الإنسان يعجز وحدَهُ عن تأمين حياته أمام قُوى الطبيعة (الزلازل، الفيضانات، البراكين، الكوارث...) وعالم البهائم المتوحِّشة المحيطة به؛ فقد اضطُرَّ الناسُ للعملِ مجتمعينَ متكاتفينَ، فعملُ الجماعة وحدَهُ أتاحَ لهم تأمينَ وسائلِ المعيشة وصُنعَ الأدوات. ولا ريبَ أنّ النَّشاطَ الجماعي هذا هو الذي يشدّ من رابطة الجماعة، فنرى أفراد الجماعة يتعاونون تعاونًا بسيطًا لأداء عمل واحد غير متخصّص، ولذلك اتَّصفت تلك العلاقات الإنتاجيّة البدائيّة في مرحلة نُشوئها بالعمل الجماعيّ والملكيّة المشتركة لوسائل الإنتاج، والتوزيع المتساوي لمنتجات العمل. وهكذا فقد نشأ التَّعاون

الجماعيّ في سبيل البقاء على حياة الإنسان البدائيّ[٦].

وفي تلك المرحلة الاجتماعية ترسّخت عند أفراد المجتمع فكرة التوزيع المتساوي للدخل بحكم الحاجة، وأصبحت عادةً سلوكيّةً مُطبَّقةً.

إنّ التَّعاون لصدِّ هجمات الوحوش الضَّارية والصُّمود أمامَ ظواهر الطبيعةِ المهدِّدةِ للحياة في تلك المجتمعات شكَّلَ نَسَقًا من الرِّعاية والإغاثة الذي كان سائدًا في المجتمعات البدائية، وهو نَسَق منطقيّ يُساير الأخطار المُحدِقة بالإنسان آنذاك. ولم تكن الأعمال العاطفيّة كالصّدقة والإحسان والأخوة لها تأثير في نسق الإغاثة والعمل الاجتماعيّ البدائي[٧].

وبرزَ التغيُّر لاحقًا مع نشوء الملكيّة الخاصّة؛ إذ أدَّى تطوّر وسائل الإنتاج إلى تغيير في مبدأ التوزيع المتساوي الذي سادَ في المِلْكِيَّات المشاعيّة في العشيرة. ونمت إنتاجيَّة العمل مع زيادة نصيب الفرد من ريع المنتوجات التي يحصِّلها لقاء عمله، ومع زيادة العمل وتحسُّن أدوات العمل وتراكم الخبرة زادَ الإنتاج، وأصبح هناك فائضٌ استولى عليه القليل، وانقسم المجتمع إلى طبقتين، وبدأ التقسيم الاجتماعيّ للعمل نتيجة تسخير الرقيق للعمل البدنيّ واحتكار السادة للعمل الذهنيّ[٨].

وتطوَّرت العلاقات الاجتماعيّة من علاقات قرابيّة إلى علاقات أكثر اتساعًا بزيادة عدد الأفراد والانقسام إلى عشائر، فظهرت طبقة من المجتمع أخذت على عاتقها دَوْر رعاية (الأيتام، والفقراء، والأرامل، والضُّعفاء، والمرضى) وفق مبدأ دينيّ، وهم الكهنة، وأصبح الحماس والعاطفة الدينيّة من أقوى الدَّوافع لتقديم البرِّ والإحسان[٩] -الأعمال الإنسانيَّة والإغاثيّة بمفهومنا المعاصر- غير أنَّ المساعدات الخيرية بقيتْ محصورة في نطاق محليّ (عشائريّ).

المبحث الثاني:
الإغاثة الإنسانيَّة عند غير العرب

يهدف هذا المبحث إلى إبراز المنعطفات التاريخيّة التي تجلّت فيها التغيّرات الاجتماعية، وأثَّرت في تغيّر مفهوم الإغاثة الإنسانية.

أعمال الخير في عهد الفراعنة واليونانيون

تذكُرُ بعض الوثائق أنَّ مصرَ عرَفَتْ بعض أنواع المساعدات الخيريّة الأهليّة والحكوميّة؛ ففي مصرَ قبل الميلاد عاش الناس في ظل حكم الفرعون، ولمَّا كان سلطان الكهنوت (الدِّين) قويًّا، احتلّ الكهنة مكانةً مقدسةً بين طبقات الشعب، لذلك تأثرت حضارتهم بهذا النوع من التفكير الذي تجسَّد في معابدهم وأهراماتهم وغير ذلك من المظاهر المادية التي تُعبِّر عن كثير من النواحي الروحيّة.

ولقداسة الفرعون؛ فقد كانَ هو الذي يملكُ حقَّ التَّصرُّف بكل الرِّزق، فكان يعطي الجنودَ والموظفينَ بعض الأراضي لينتفعوا بها، وجزءٌ آخر يستولي عليه الكهنة لمعابدهم. ونلحظ بعضَ جوانب الرِّعاية للفقراء الفلاحين في دولتهم من الحكام ورجال المعبد من باب الصَّدقة من السيد على المسود، ويظهر ذلك في حديث أمنحوتب الأول لابنه سنوسرت الأول الذي يقول فيه: لقد أعطيتُ الخبزَ للجائع وعلَّمتُ اليتيمَ. ووُجِدَ هذا المعنى أيضاً في لوحة هيروغليفية على قبر أمنحوتب الثالث جاء فيها: لقد أعطيتُ الخبزَ للجائع، وسمحْتُ لِمَنْ لا يستطيع عُبور النيل باستخدام قاربي، وكنْتُ أبًا لليتيم، وزوجًا للأرملةِ، وواقيًا لِمَنْ يُعاني الفقر[١٠].

وبالرجوع إلى الصُّور التي وُجدت على قبر سرخوف يُوجد سِجِلٌّ جامعٌ يُحصي معابدَ الرِّعاية وأماكنَها

والأموالَ الخيرية المخصَّصة لها[١١]. وهذا النظام أقربُ ما يكون إلى سجل نظام المعلومات الذي يُعدُّ من النُّظم الحديثة التي تعمل عليها الدول الآن.

وفي الدَّولة اليونانيَّة، ظهرت بعضُ المساعدات في حالات الطوارئ من طعام وشراب ومأوًى لعائلات الجنود، وكذلك عند التعرُّض للمجاعات والكوارث. ولم تكن هناك سياسات مُنظَّمة لتحسين أحوال الناس، بل كان الأمر يقوم على نوع من السَّخاء والكرم من الأغنياء وخزانة الدّولة. وهذا ما دعا أرسطو في كتابه (السياسة) إلى القول: إنه ينبغي وضع خطّة لا للإغاثة فحسب، بل لمنع الحرمان الاقتصاديّ[١٢].

مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة في أوروبا المجتمع الإقطاعيّ (القرون الوسطى)

حَلَّ نظام الإقطاع في أوروبا بفعل التغيّرات الاجتماعيّة محلَّ نظام العبوديّة، واتَّسم هذا النِّظام بظهور طبقتينِ، إحداهما تتشكّل من السادة من مُلاَّك الأراضي والضِّياع الشَّاسعة من بارونات ولوردات ونُبلاء وأساقفة، والثانية من الفلاحين الأقنان سواء أكانوا عبيدًا أو أتباعًا، ولم يكن التَّابع أو الرقيق متاعًا شخصيًّا للإقطاعيّ كحال العبيد في الماضي، بل كان حُرًّا مُلحَقًا بأرض السَّيِّد تنتقل ملكيته تبعًا لانتقال مِلكيَّة الأرض، لعدم تمتُّعه بحرية تَرْكِها أو تغييرِ عملِهِ إلا بموافقةِ الإقطاعيِّ.

ومع سقوط الإمبراطوريّة الرُّومانيَّة ازدادت سُلطة مُلَّاك الأراضي لتصبحَ الضِّياع أو الإقطاعَة هي الوحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة[١٣]، وهو نظام مختلف في مداه ودرجة تعقيده؛ فقد يتَّسع ليشملَ إمبراطوريةً بأسرها، وقد يقتصر على ضِيَعٍ مَحدودة، واتسم النظام الإقطاعيّ بالانقسام طبقتينِ: إحداهما تتمتَّع بكل شيء، والأخرى محرومة من كلِّ شيء، حيثُ كانَ الفلاح (القِنّ) يَفلَحُ قطعةً من الأرض يملكها إقطاعيٌّ يُؤجِّرُها له طوال حياته، ويَبسُطُ حمايتَهُ عليه ما دام يُؤدِّي له أجرًا سنويًّا من الغِلال أو المال[١٤]. وظهر نتيجةَ ذلك النظام فقراءُ وأيتامٌ وحاجاتٌ إنسانيَّةٌ لاحقة تطلبت نوعًا من الرِّعاية.

ولعبت الكنيسة دورًا مهمًّا في الأعمال الإنسانيَّة وتحريكها إلى الإمام بوصفها القوةَ الأخلاقيَّة والدينيَّةَ الموجودةَ في المجتمعات الأوروبيّة؛ إذ عملت على ترسيخ فكرة البِرّ وما يرتبط بها من ثواب وعقاب في الآخرة، فهي وسيلة للاطمئنان والأمل في دخول ملكوت السموات. «وقد أسبغت تعاليم أنبياء بني إسرائيل والقساوسة من أمثال القديس بولص وأوغسطين وفرانسيس وتوما الأكوينيّ على مَنْ يتلقَّى الإحسان لونًا من الكرامة، وأضفت عليه قداسة دينية، كما أضفت نبلاً ومكانةً عاليةً على واهب الإحسان»[١٥].

ومع انتشار المسيحيّة في القارة الأوروبيّة أُنشِئت مؤسَّسات اجتماعيّة، وأُلحقت بالأديرة؛ كملاجئ الأيتام ودُور المُعاقين والمُسنِّين...، وكانت هذه المؤسَّسات تُمثِّل نظام الإحسان الأساسيّ في العصور الوسطى، وكانت تُموَّلُ عن طريق التبرعات والوَصايا[١٦].

ولا يغيب عنا تلك الجهود التي قدَّمها مصلحون وهيئاتٌ عامّة أسهمتْ بشكل أو بآخر في هذا المجال؛ «ففي ألمانيا وجَّه مارتن لوثر عام ١٥٢٠م نداءً عامًّا للنبلاء المسيحيين في كلِّ الدَّولة الألمانيَّة للقضاء على التسوُّل، وطلب إنشاء صندوق تمويل عام في كلِّ الأبرشيّات[١٧]، مهمته تسلُّم الأموال والطَّعام والملابس، وتوزيعها على الأفراد المحتاجين. وفي

زوريخ، قام المُصلِح الدينيّ الريخ زوينجلي باقتراح خُطَّة مماثلة لتنظيم الإحسان. ويعدّ مجلس إيبرس ببلجيكا من أشهر الهيئات المحليَّة التي قامت بتنظيم الإحسان في ظلِّ الملكيَّة الإقطاعيَّة»[١٨].

وقامت جامعة باريس (السُّوربون) بدراسة فكرة «تحريم التسول وتنظيم الإحسان»، والفكرة تقوم على جهود جماعة من الأهالي يعملون متطوعينَ لجمع التبرُّعات والإشراف على توزيعها، وأوصت بنشر الفكرة على الدول الأوروبية كافة[١٩]. ولعل هذه الدراسة وهذا النظام هو الذي أَوجَدَ الفكرةَ الأساسيةَ لتنظيم عمل الإغاثة والأعمال الإنسانيَّة بصورتها الحديثة.

ومع أن الكنيسة -ممثَّلة بالأديرة وغيرها- كانت من أهمِّ المؤسسات التي تُقدِّم الصَّدقات في تلك الآونة، فإنَّ نشاطَها كان امتداداً لأعمال المساعدات التي كانت تقوم بها الطَّوائف فيما بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر الميلاديّين؛ والتي كان على كلّ مَنْ يرغب الاشتراك فيها أَنْ يُمارسَ طقوسًا معيَّنةً يصبح بعدها أخًا للأعضاء، ويصبحون إخوةً له. ولَمَّا نَشِطتِ التِّجارة والصِّناعة شَكَّلَ رجالُ الأعمال هيئاتٍ سُمِّيتْ(طوائفَ التجار)، ثمَّ تشكَّلت بعدها (طوائف الصُّنَّاع)، وكانت وظيفتُها، إضافةً إلى الدفاع عن مصالح الأعضاء والسعيِ نحو تقدُّم حرفهم، تقديمَ المعونة الماليَّة في حالات المرض، وفي الأعياد والمناسبات الدينية، وعند الوفاة. وفي الوقت نفسِهِ تشكّلت من أهالي المناطق المُتجاوِرة طوائِفُ دينيّة واجتماعيّة لكلٍّ منها صندوقٌ عامّ، يُؤدِّي إليه كلُّ عضوٍ مبلغًا معيَّنًا في مواعيدَ مُنتظَمة يُؤمِّنُ له الحقَّ في الحصول على مساعداتٍ ماليةٍ في حالات المرض والعجز عن العمل[٢٠].

مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة في أوروبا الرأسماليّة

تغيّرت أوضاع العُمَّال تغيُّراً كبيرًا في ظلّ الثورة الصناعيّة والاعتماد على الآلة، وتحوّلت أوروبا من النظام الإقطاعيّ إلى الرأسماليّ، فالحاجة إلى المال أوجدت طبقتينِ في المجتمع: طبقة العمال التي لا تملك سوى قُدرتِها على العمل؛ وطبقة الرأسماليين. وأصبح العاملُ سلعةً رخيصةً في سوق العمل بعد دُخول النِّساء والأطفال إلى المعامل؛ فانخفضت الأجور، ولم تعد تغطِّي النفقات الأساسيّة، وهو ما دفعَ الكثيرينَ إلى الزجّ بأطفالهم في سوق العمل ليُعينوهم في معيشتهم، وكانوا يعملون ١٤ ساعة يوميًّا.

وعمومًا، كانت الحقبة المُمتدَّة ما بين سنتي (١٧٦٠-١٨٤٠م) من أسوأ حقب العمّال في أوروبا؛ إذ تَدَهْورت حالات كثير من السكان على مستوى أوروبا. ويدلّ على ذلك وَصْف كانون شارد فورد في خطابه لمجلس العموم البريطانيّ: «إن هناك في بلدة روتشديل ٨٥٪ من الناس لا يجدون غطاء»[٢١].

وإذا مَرِضَ العامل، وأَجهَدَهُ التَّعبُ، وعَجَزَ عن العمل بسبب بعض الإصابات، أو قَلَّتْ كفايته في العمل لأيِّ سببٍ آخرَ؛ أسرعَ أصحاب العمل إلى استبدال عامل آخر به حتى تستمرّ الآلات في عملها دون توقُّف[٢٢].

في ظل هذه التَّناقُضات الاجتماعيّة التي أنتجتها هذه التطوُّرات السياسيّة والاقتصاديّة، لم تستطع الجمعيّات والحركات التَّقليديَّة -التي كانت تَنشَط آنذاك في مجال المساعدات- من انتشال المُعوِزين من سوء الحال الذي هم فيه. لذا أُسست جماعات المُساعدات المتبادلة خلال مرحلة التصنيع؛ إذ بَدَأَ العمَّال بجمع الاشتراكات الاختياريّة من الأعضاء، وادِّخار مبلغٍ من المال لمساعدة

أفرادها في حالات الشيخوخة والمرض. وبدأت الجمعيّات الأهليَّة في الظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر تحت تأثير أهدافٍ دينيةٍ وإصلاحيّةٍ، ورغبت في تعليمِ الفقراء أساليبَ الحياة السليمة، وتقديمِ بعض المساعدات، وإثارة الوَعْي بالمشكلات الاجتماعية السائدة[٢٣].

المبحث الثالث:
الإغاثة الإنسانيَّة عند العرب

يعرض هذا المبحث مفهوم الإغاثة عند العرب مرورًا بثلاث مراحل رئيسة، وستكون المرحلتان الأوليَانِ في مطلب واحد، وهما تُحدِّدان مفهوم الإغاثة عند العرب قديمًا عبر تاريخهم الطويل المُمتد إلى ما قبل العصر الحديث. أمّا المرحلة الثالثة فستُفرَدُ للحديث عن مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة في العصر الحديث ممثلةً بجهود المملكة العربيّة السعوديّة.

الإغاثة الإنسانية عند العرب في العصر الجاهليّ

كانت العرب تُعظِّم الكعبةَ بيتَ الله الحرام قبل الإسلام، فتأتيه الوفودُ من كلّ حَدَبٍ وصَوبٍ، وعلى ذلك أدرك سادة مكّة ما يترتَّب عليهم من واجبات تُجاه وفود الحُجَّاج؛ فقسّموا المناصب بينهم، وأهمها على الإطلاق: (السِّدانة، والرِّفادة، والسِّقاية)، يعني: حِماية البيت وزُوَّاره من أَيِّ ظُلْم ورعايتهم، فأسَّسُوا حِلْفًا فيما بينهم سُمِّي (حلف الفضول)، وجعلوا مالًا خاصًّا يُجمَع ويُعطَى لقُصَيِّ بن كِلاب كي يصنعَ بهِ طَعامًا للفقراء من زُوَّار الكعبة. ويُضاف إلى ذلك مهمّة جليلة عظيمة وهي جَلْب الماء ونقله من بِئر زمزم، ووَضْعه في فِناء الكعبة ليشربَ منه الزُّوَّار. كلّ تلك الأعمال الإنسانيَّة أصبحت سُنَّةً متوارثة جيلًا عن جِيل، وكابرًا عن كابرٍ.

وقد خصَّص العرب قبل الإسلام أصنافًا من الغنم والإبل تُترك للكعبة بشروط؛ فلا يَشرَبُ ولا يَأكُلُ منها أهلُها قَط، ولكِنْ ينتفعُ منها زُوَّارُ الحرمِ مِن شُرْبِ حليبها أو أَكْلِ لحمها.

وتَنقُلُ لنا الآثار من الشِّعر وغيره كيف كانَتِ النَّجدة والإغاثة واجبتين عند العرب، وأنهما ليستا مقتصرتين على نوع معيَّن من المساعدة كالطَّعام والمال فقط؛ بل تعدَّدتا بحسب الحال، فيمكن أن تكون بالقوة والنُّصْرة، كما قال عنترة بن شدَّاد:

ومكروبٍ كشفْتُ الكَرْبَ عنه
بضَرْبةِ فَيْصَلٍ لَمَّا دَعَانِي[٢٤]

وقد تكون بالجاه؛ فبعض الناس يحتاج جاهَ رجلٍ مُعظَّم حتَّى يستغيثَ به وتُلبَّى حاجتُهُ. ومن الناس من يحتاج إلى الجاه ليقضيَ به مأربَه، ويصل به إلى مبتغاه، ومن الناس من حلَّ به الفقر فيحتاج إلى من يُغيثُهُ بمَطعَمٍ أو مَلبَسٍ أو نفقةٍ؛ تُعِينُهُ على مَسْغَبَتِهِ وفاقته.

ثم جاء الإسلامُ، وهذَّب العادات، وأباح بعضها، وجعلها من مكارم الأخلاق، فأجازَ الشَّفاعة الحسَنة، وعدَّها خُلُقًا طيبًا. وكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ إذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أوْ طُلِبَتْ إلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ: «اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، ويَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ ما شَاءَ»[٢٥].

وقد قال ﷺ أيضًا: «مَنْ نَفَّسَ عن مُؤْمِنٍ كُربةً مِنْ كُرَبِ الدُّنيا نَفَّسَ اللهُ عنهُ كُرْبةً مِنْ كُرَبِ يومِ القيامةِ، ومَنْ يَسَّرَ على مُعسِرٍ يسَّرَ اللهُ عليه في الدُّنيا والآخرةِ، وَمَنْ سَتَرَ مسلمًا سَتَرَهُ الله في الدُّنيا والآخرةِ، واللهُ في عَونِ العبدِ ما كانَ العبدُ في عَوْنِ أخيهِ»[٢٦].

وقالَ أيضًا: «أَحبُّ الأعمالِ إلى الله عزَّ وجل سُرورٌ تُدخِلُهُ على مُسلِم، أو تَكشِفُ عنهُ كُربةً، أو تَطرُدُ عنهُ جوعًا، أو تقضي عنه دَيْنًا»[٢٧].

إنَّ مفهومَ الإغاثةِ في الإسلام حَسَبَ ما عرضناهُ من أحاديث يَعْضُدُ التعريفَ الاصطلاحيَّ لكلمة الإغاثة الإنسانيَّة المعروفة اليومَ.

وفي الشِّعر أيضًا نجد ما يشير إلى أصالةِ هذا العمل الإنسانيِّ عند العرب منذُ القِدمِ، فقد جاء في كتاب (طبقات فحول الشُّعراء) لمحمَّد بن سلَّام الجُمَحيّ قولُ الشاعر:

ولم أرَ كالمعروفِ، أمَّا مذاقُهُ
فحُلوٌ، وأمَّا وجهُهُ فجميلُ[٢٨]

جهود المملكة العربية السعوديَّة في الإغاثة الإنسانيّة

سيتركَّز الحديث هنا عن المملكة تحديداً خاصةً؛ لكونها تمثل قبلة المسلمين، ومبتدأ الدعوة الإسلامية ومقرها.

تُعدّ المملكة العربيّة السعوديَّة منذ توحيدِها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في طليعة الدول التي تحرص على مد جسور الدعم والمساندة للمجتمعات والدول المُحتاجة، حتَّى أضحَتْ في مُقدِّمة الدَّاعمين للعمل الإنسانيّ والتنمويّ من دون أيّ تمييز دينيّ أو عِرْقيّ أو قوميّ، وذلك وفق ما تشير إليه إحصاءات المنظمات الأمميّة للعمل الإغاثيّ والإنسانيّ.

أعمال البر والإحسان في عهد الملك عبد العزيز مُؤسِّس المملكة

وَصَفَ أحدُ معاصري الملك عبدالعزيز مساعداته الإنسانيّة وإعانتَهُ الناسَ قائلاً: كان الملك يُنفِقُ من ماله الخاص على أصحاب الحاجات ومَنْ يمرُّون بضائقةٍ، أو المنقطعينَ وأبناء السبيل. ويُخصِّص لذلك أموالًا وأرزاقًا تُصرَفُ خِفيَةً؛ فهو لا يُحِبُّ أن يُذكَرَ بالكرم. من جانب أعماله التي تناقَلَتْها الكتب قِيامُهُ بتأمين ٢٠٠ شخص من الحُجَّاج الأفغان والهنود والبخاريِّين الذين نَفِدَ ما معهم من مال، ورحلُوا بالباخرة على نفقةِ خَزِينتِهِ الخاصّة[٢٩].

وكان في الميزانية العامة للدَّولة السعوديّة بابٌ خاصٌّ بأُعطيات الملك ومَبرَّاته مُقسَّم إلى خمسة أقسام: (إعانة المُؤسَّسات الخيرية، وأُعطيات مَلكيَّة مُقرَّرة، وأُعطيات مَلكيَّة غير مقررة، وبدل كساوي، وصَدَقات). ومثال على ذلك ما صُرِفَ خلال الأعوام ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩م بما يعادل الدولار الأميركي[٣٠]:

السنة	المؤسسات الخيرية	أُعطيات مُقرَّرة	بدل كساوي	أُعطيات غير مُقرَّرة	صدقات
١٩٤٧م	٢٨٩٤٩	١٨٤٧٧٥	٣٨٧٣٣	٣٢٧٤٢١	٢٢١٤٥٦
١٩٤٨م	٢٤,٣٧٧	٤٠٧,٨١٦	١٧٤,٣٨٣	١٧٢,٥١٢	٥٦٦٨٦
١٩٤٩م	٢٥٨٤٩	٩١٥٤٥٣	١٠٥٠٢	٢٢٠٣١٦	٥٦٥٤٥

أما أُعطياته الخفيّة فيقول عنها الزركليّ ما خلاصته: أنه في عام ١٩٢٦م سافَر سكرتير جمعية إغاثة المنكوبين في سوريا إلى الحجّ مع وفد لجمع التبرُّعات من الحجاج، فيقول السكرتير: في الوقت المعين ١٣ يونيو ١٩٢٦م تشرَّفنا بزيارة الملك عبدالعزيز آل سعود، ونقَلْنا لجلالته ما حلَّ بالبلاد السوريّة من النَّكَبات فردّ علينا بكلمات مِلْؤُها العَطْف والتأثُّر، وأعجبه منَّا حَصْر التبرُّع بجلالته وبالمقيمين في مكة المكرمة من السوريين وغيرهم من المحسنين، من دون الحجاج، ثم قال: أنا رهين رغبتكم في ذلك، وأنا ألبَسُ ما تُفصِّلون، ولو شِئتُ أن أستشيرَ أحدًا لَما وجدْتُ مَنْ هو أفضل منكم، وأنا مستعدٌّ لكلّ ما تريدون. فشكرناه وضاعَفْنا الثناء على لُطْفِه، وأجبناه: إن الأمر يعود لجلالتكم، وسنكون من الشاكرين، قَلَّ ما تجودُون بهِ أو كَثُرَ.

ولَمَّا لم يُعفِنا مِنْ أَنْ نقترحَ، راعينا ظروفَه، وكانت صعبةً؛ وذلك لأن جلالته لم يضمَّ الحجاز إلا من سنتين فقط، وكانت النفقات التي يبذلها في الظَّرف الحاضر غير قليلة، فوفود المؤتمر الإسلاميّ المنعقد في مكّة ضُيوف على جلالته، ومثلهم الصحفيُّون العديدون الذين وفدُوا إلى مكة لأداء فريضة الحج؛ بلغ عددهم ألفي نسمة، حتَّى إنَّ الإبلَ التي كانت تنقُلُ النساءَ تزيد على الأربعمئة، وكل ذلك على حساب جلالته، ولهذا رأينا ألا نُثقِلَ عليه بأكثر من ألف ليرة عثمانية ذهبًا. ولكن كم أكبَرْنا رُوحَ جلالته عندما قال: طَيِّبْ هذا باسمي، وأمَّا باسم نجد؟ فسُرِرْنا لهذا العطف بمثل هذا اللطف، وأجبناه: وكذلك نجد. فقال: الحقيقة أنَّ هذا قليل، فليكن المبلغ ألفين وألفين (٤ آلاف ليرة ذهبية)، ولو كان الظَّرف مُساعِدًا لَما اكتفيتُ بذلك. ثمَّ أردف يقول: وعلى كل حال من المستحسن أن يشار إلى أنَّ هذا المبلغ جُمِعَ من المحسنين على يد الشيخ عبدالله الفضل- وكان حاضرًا - فأمره بدفع المبلغ[٣١].

أعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز

حتى لا يطول الحديث عن المملكة سنكتفي بذكر أعمال الإغاثة الإنسانيَّة في العصر الراهن كما ذكرنا بداية توحيدها. لقد بقيت المملكة على عهدها في تقديم العون الإنسانيّ حول العالم، لكن بتنظيمٍ جديدٍ، وفَيضٍ عَميم بفضل الله؛ إذ قدَّمتِ المساعدات الإنسانيَّة والتنمويّة والخيريّة من مِنح دون تمييز بين لون أو دين أو عِرق، وكانت المملكة دومًا في طليعة الدول تقديمًا للمساعدات، وتصنَّف المملكة عالميًّا على أنها من أكبر عشر دول داعمة إنسانيًّا[٣٢].

وإضافَةً إلى جهود الجمعيات الأهليّة التي تُقدِّم المساعدات؛ فإن المملكة عَمِلَتْ شراكةً مع شركاء دوليِّين لتنظيم دعمها الإنساني عن طريق المنظمات الدوليَّة، مثل: اليونيسيف، ومنظمة الإغاثة الدوليَّة للاجئين، والتعاونُ مع منظمةِ الصِّحَّة العالمية. وقدَّمت الرعاية للمجتمعات بما يتناسب مع طبيعة الحدث؛ حيث يُقَدَّمُ الإسعاف الطبّيّ اللازم والطعام والدواء في حالات: حدوث الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين، أو الأزمات البشرية كالحروب، فمثلاً: أسهمت المملكة في بناء مدينة سكنيّة للفلسطينيِّين في رفح، وأمدَّتْ متضرِّري إعصار تسونامي والمتشرِّدين عقب انهيار سدّ زيزون في حماة عام ٢٠٠٢م بالخيام والغذاء

والأدوات الطبية، وأغاثَتْ لاجئِي الحرب السوريّة منذ عام ٢٠١١م حتى الآن، ولاجئِي الشعب اليمنيّ كذلك.

وتتصدر اليمن قائمة الدول التي تتلقى المساعدات من المملكة العربية السعودية، وذلك بسبب الأوضاع الإنسانية الصعبة فيها، بـ ٣٧١ مشروعًا بمبلغ إجمالي مليارين و٣٩٤ مليون دولار أميركي، تليها فلسطين بـ ٨٠ مشروعًا ومبلغ ٣٥٥ مليون دولار أميركي، وسوريا ١٩٨ مشروعًا بمبلغ ٢٧٨ مليون دولار أميركي، وتأتي الصومال في المركز الرابع بـ ٣٩ مشروعًا ومبلغ ١٨٠ مليون دولار أميركي، وذلك حسب إحصائية مركز الملك سلمان في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م، ثم دول متعددة متوزعة على قارات عدة، منها باكستان، ولبنان، والعراق، وميانمار، ونيجيريا ، وبوركينا فاسو، وموريتانيا[٣٣].

وتغطِّي المساعدات السعوديَّة عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانيَّة قطاعاتٍ إنسانيّةً وتنمويّةً وخيريَّةً عدة، من أهمها: المساعدات الإنسانيَّة والإغاثيّة في حالات الطوارئ، والتعليم، والمياه، والصِّحة العامّة، والنقل، والأعمال الخيريَّة الدِّينية والاجتماعيّة، وتوليد الطاقة وإمدادها، والزِّراعة، إضافة إلى قطاعات أخرى متنوِّعة.

ولو وُزِّعتْ تلك النفقات والمشاريع الإغاثية الإنسانية على القارات لرأينا أن آسيا هي أكثر القارات المستفيدة، ثم إفريقيا، ثم أميركا؛ إذ إن إجمالي المساعدات المقدمة لتلك الدول في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية بلغ في ٣١ سبتمبر ٢٠١٩م (٣,٧٢١,٤٦٧,٦٧٤) ثلاثة مليارات و٧٢١ مليون دولار أميركي[٣٤].

وفيما يتعلق بمساهمات المملكة الماليّة في المنظمات الأمميّة والهيئات الدوليَّة والصناديق الإقليميّة التنموية والإنسانيَّة والخيرية، فقد بلغت ٤٨٩ مساهمةً ماليةً، بمبلغ ٣ مليارات و ٤٩ مليون ريال سعودي، أي ما يُعادل ٩٢٩ مليون دولار أميركي.

وتوزّعت المساهمات السعوديَّة الأمميّة على ثلاثة قطاعات، هي: الموازنات، والبرامج العامة للصناديق والمنظمات والهيئات التنمويّة، والمساعدات الإنسانيَّة والإغاثيّة في حالات الطوارئ لمنظمات الأمم المتحدة والهيئات الدوليّة، إضافةً إلى الأعمال الخيرية الدينية والاجتماعية للهيئات الدوليَّة والإقليميّة.

وقد حَظِيَ الشعب الفلسطينيُّ بنصيب وافر من هذا الدَّعم على مرّ التاريخ، تأكيدًا للروابط العريقة التي تربط بين شعبَي المملكة وفلسطين؛ إذ بَلَغَ مُجمَل ما قُدِّمَ من مساعدات إنسانيّة وتنمويّة ومجتمعيّة خلال المدة الممتدَّة بين عامي ٢٠١٨-٢٠٠٠م ستة مليارات و٥١ مليونًا و٢٢٧ ألفًا و٤٩٣ دولارًا أميركيًّا، وقد شاركت اللجنة الوطنيَّة لإغاثة الشعب الفلسطينيّ بجُزْء منها.

وتنوعت المجالات الإغاثيّة والإنسانيَّة التي أسهمت فيها المملكة لمساعدة الفلسطينيين؛ ما بين المساعدات التنموية التي بلغ مقدارها أربعة مليارات و٥٣١ مليونًا و٤٨٧ ألفًا و١٥ دولارًا أميركيًّا؛ والمساعدات الإنسانيَّة التي بلغت مليارين ومليونين و٢٩٨ ألفًا و٣٣٠ دولارًا أميركيًّا؛ والمساعدات الخيريّة ١٧ مليونًا و٣٣٠ ألفًا و٨٧٨ دولارًا أميركيًّا، إضافة إلى مئتي مليون دولار تعهَّدت بها المملكة لدولة فلسطين، منها ٥٠ مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، و١٥٠ مليون دولار لدعم

برنامج الأوقاف الفلسطينيّة بالقدس.

ومن أهمِّ المساعدات التنمويّة التي قدَّمتها المملكة العربية السعوديَّة إلى الشعب الفلسطينيّ مشروعُ إنشاء وترميم الوَحَدات السَّكنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومخيمي نهر البارد وعين الحلوة؛ بمبلغ قدرهُ ٢٦٣ مليونًا و١٧ دولارًا أميركيًّا[٣٥].

وعلى الجانب السوريّ، فقد أسهمت المملكة في دعم السوريين وتخفيف معاناتهم؛ ففي تركيا وحدها يوجد من السوريِّين الذين ألجأتهم الحرب إلى بلدان العالم، بين المخيمات والمدن ٣,٦٣٢,٦٢٢ لاجئًا سوريًّا، ونحو ٧٦٠ ألفًا منهم طلّاب[٣٦]، وقد عملت المملكة -بالتَّنسيق مع منظمة اليونيسيف- على دعم المراكز التعليميّة المؤقّتة فيها، وتقوم المنظمة -التي تُشكِّل المملكةُ الدَّاعم الأكبر عالميًّا لها- بتنظيم رواتب المعلمين، وطباعة الكتب المدرسيّة وتوزيعها على الطلاب السوريين على امتداد الدَّولة التُّركيّة.

المبحث الرابع:
منظمات الإغاثة الإنسانيَّة الدولية

لَمَّا لم يكن بإمكان أيِّ دولة مُنفردة تقديم العون لغيرها على الشكل الأمثل، ونتيجة الحاجات المتزايدة الناشئة عن الحروب والكوارث الطبيعية؛ فقد نشأت منظمات دولية لتُسهِمَ في تنسيق الدَّعم الذي امتدَّ على مساحة العالم ليشمل كلّ محتاج ومُعوِز في كلّ بقعة من بقاع الأرض، سواء كان مصدر الكارثة طبيعيّةً أو بشريّةً. وقد وجدت المملكة في هذه المنظمات السبيل المناسب لشراكتها في تقديم الإغاثة والأعمال الإنسانيَّة في كلِّ أنحاء العالم.

الصليب الأحمر والهلال الأحمر

أوَّلُ جمعيَّة دوليَّة للأعمال الإنسانيَّة كانت (الصليب الأحمر)، وقد تأسَّست عام ١٨٥٩م على يد شابٍّ سويسريٍّ يُسمى هنري دونان؛ إذ كان يجول في إيطاليا فراعَهُ مَنظَر الجرحى الذين لم يَجِدُوا مَنْ يَمُدُّ لهم يد العون إثر معركة (سولفرينو) الدَّامية بين الجيش النمساويّ والفرنسيّ، حيث خَلَّفَتِ المعركة ما يُقارب أربعينَ ألف ضحيّة في الميدان ما بين قتيل وجريح، وعانى فيها الجرحى نَقْصَ الرِّعاية الطبية، وهو ما أثَّر في ذلك الشاب، ودفعه إلى تقديم المساعدة، حيث نظَّم مجموعةً من الأفراد المحليِّين لتضميد جراح الجنود وإطعامهم، والعمل على راحتهم. وعند عودته إلى موطنه جنيف نادى بإنشاء جمعيةٍ وطنيَّةٍ للإغاثة تهدف إلى مساعدة جرحى الحرب ورعايتهم دون تمييز، وبذلك مهَّد الطريق إلى معاهدة جنيف في المستقبل. إذاً، فالهدف الأول لهذه المنظمة هو الإغاثة الطبيّة الإنسانيّة.

كتب دونان قائلًا: «أوليس هناك وسائل، خلال وقت السلم والهدوء، لتشكيل جمعيات للإغاثة تهدف إلى الاعتناء بالجرحى في وقت الحرب من خلال متطوعينَ مُتحمِّسين، ومتفانين، ومؤهلين جيدًا لمثل هذه المهمة؟!». وفي عام ١٨٦٣م، كوّنَ خمسة رجال في جنيف، منهم دونان، اللجنةَ الدوليَّة لإغاثة الجرحى، ثمّ تحولت - فيما بعد - إلى اللجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، وكان شعارُها صليبًا أحمرَ اللون على خلفية بيضاء على عكس العلم السويسريّ. وبعد عدة سنوات، تبنَّت ١٢ حكومةً معاهدةَ جنيف الأولى؛ وقد شكَّلتْ علامةً بارزةً في تاريخ البشرية، مُوفِّرةً الرعايةَ للجرحى، ومقدِّمةً خدماتِ الرعاية الطبية في ميدان المعركة بصفة حِيَادية»[٣٧].

ونمت نشاطاتُ الصَّليبِ الأحمرِ على مستوى العمل الإنساني منذ بداياتِ انطلاقها حتّى غدتْ منارةَ هذا العمل في جميع جوانبه؛ نظرًا لانطلاقها من سبعة مبادئ: الإنسانيَّة، والحياديّة، والاستقلال، والوحدة، والخدمة التطوعيّة، وعدم التحيُّز، والعالميّة. وتُعَدُّ هذه المبادئ شرطًا في كلّ أعمالِ ونشاطات المُنظمةِ.

وفي أعقاب الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٩م أظهرت الحرب ضرورة التعاون الوثيق بين جمعيّات الصليب الأحمر، وقد جذبت إليها الملايينَ من المتطوِّعين لبناء كيان كبير من الخبرات؛ وذلك من خلال النشاطات والمساعدات الإنسانيَّة التي قدَّمتها باسم أسرى الحرب والمقاتلين. ولم يكن في مقدور أوروبا المُدمَّرة خسارةُ مثل هذا الكيان النافع والثَّمين[٣٨]. ويرجع الفضل في إنشاء الاتحاد إلى هنري دافيسون رئيس لجنة الصليب الأحمر الأميركية وقْت الحرب؛ حيث بادر دافيسون إلى عقد مؤتمر طبيّ دوليّ نَتَجَ عنه ولادة ما كان يسمى برابطة جمعيات الصليب الأحمر، التي سُمّيتْ لاحقًا في أكتوبر من عام ١٩٨٣م، رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ثم أُطلق عليها في نوفمبر من عام ١٩٩١م الاتحاد الدولي لجمعيَّات الصَّليب الأحمر والهلال الأحمر.

وبَلَغَ اليوم عددُ الجمعيات الوطنيَّة المعترف بها ١٨٩ جمعية – أي ما يقارب جمعية في كل دولة من دول العالم. وقد كانت مهمتها الأولى مساعدة ضحايا مرض حُمَّى التيفوس والمجاعة في بولندا، أما اليوم فإنها تُدير ما يزيد على ثمانينَ عملية إغاثة في العام الواحد.

المفوضيّة الساميّة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

هي منظمة عالمية تركز عملَها على إنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للاجئين والمجتمعات النازحة قسراً، وتعمل على ضَمان أَنْ يتمتَّع كلُّ شخص بحقِّ التماس اللجوء، والبحث عن ملاذ آمن؛ هربًا من العنف أو الاضطهاد أو الحروب أو الكوارث في وطنه.

ومنذ عام ١٩٥٠م، واجهت أزمات متعددة في قارات متعددة، وقدّمت مساعدات حيوية للاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًّا والأشخاص عديمي الجنسية، بعد أن تقطَّعت السُّبل بالكثيرين منهم، ولم يبقَ لهم من يأوون إليه[٣٩].

منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ اليونيسيف

تأسّست بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ واجَهَ الأطفال الأوروبيون خطر انتشار المجاعة والمرض؛ فأنشأت الأمم المتحدة اليونيسيف في ديسمبر ١٩٤٦م؛ لتوفير الغذاء والكساء والرعاية الصحية لهم.

وأصبحت اليونيسيف هيئة دائمة في الأمم المتحدة عام ١٩٥٣م. وفي عام ١٩٥٩م أقرت الجمعية العامة للأمم المتَّحدة إعلان حقوق الطفل الذي يُحدِّد بوضوح حقَّ الطفل في الحماية والتعليم والرِّعاية الصحية والتغذية السليمة. ونظراً لجهود تلك المنظمة الكبيرة فقد مُنحت عام ١٩٦٥م جائزة نوبل للسلام؛ لتعزيزها «مبدأ الأخوّة بين الدول».

وقد دفعت اليونيسيف مجلس الأمن عام ١٩٩٨م إلى مناقشة مسألة الأطفال والصراع، وعكست أوَّل مناقشة مفتوحة للمجلس حول هذا الموضوع مدى قوّة الاهتمام الدولي بآثار الحرب على الأطفال[٤٠].

منظمة الصحة العالمية

تأسَّست منظمة الصحة العالمية في ٧ إبريل ١٩٤٨م، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصِّصة، ويقود المنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس منذ الأول من يوليو عام ٢٠١٧م، وتتَّخذ من مدينة جنيف بسويسرا مقرًّا رئيسًا لها، إضافة إلى ستَّة مكاتب إقليمية حول العالم، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط مقره مدينة القاهرة في مصر[٤١].

الخلاصة:

يتضح مما سبق أنَّ تطوّر المجتمعات وتغيُّرها وضروراتها يُسهِم في تغيُّر مفهوم الإغاثة الإنسانيَّة، وذلك على النحو الآتي:

١. تطوَّر مفهوم الإغاثة الإنسانية من مجرد فِعلِ خير عفويٍّ داخليٍّ إلى عمل منظَّم دوليٍّ.
٢. ارتقى مفهوم الإغاثة الإنسانية من خدمات دافِعُها الإحسان التطوُّعي إلى برامج مقننة للخدمات الإنسانيّة.
٣. تجاوز مفهوم الإغاثة الإنسانية مسألةَ رعاية الفقراء والمحتاجين في البلد ليغدو حقًّا من حقوق الإنسان في أوقات الحاجة.
٤. تحوّل مفهوم عمل الإغاثة الإنسانيَّة إلى (فكرة أخلاقيّة).

مميزات الإغاثة في العصر الحاضر: تميزت الأعمال الإنسانيَّة ببعض السمات والخصائص، منها:

١. جهود مُنظَّمة وموجَّهة (خاضعة للتنظيم الرسميّ).
٢. المشاركة والمساهمة الحكومية والأهليّة.
٣. تنوُّع المجالات الإغاثيّة (الصحة، التعليم، الغذاء، المواد الأولية من خيام وثياب وغيرها).
٤. الخيريَّة وعدم استهداف الرِّبح.

والسؤال الذي يجب طرحه في نهاية البحث، هو:

إذا كان التغيُّر الاجتماعيّ أسهم في تغيُّر مفهوم الإغاثة وتطوّره، فهل ستبقى المنظمات الحالية بآلياتها التي عليها الآن أم إنَّنا سنلحظ تغيُّرًا بشكل آخر لكيفية الإغاثة وآليات التوزيع والعمل؟

الهوامش:

١- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام محمد هارون (بيروت: دار الفكر، ج٤، ١٩٧٩م)، ص٤٠٠.

٢- محمد بن محمد بن عبدالرزاق الزَّبيديّ، تاج العروس من جواهر القاموس (الكويت: دار الهداية، بلا تا)، ج٥، ص٣١٤.

٣- محمد حمد عبدالحميد، «أهداف الإغاثة الإنسانيَّة في ميزان مقاصد الشريعة»، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الشريعة (الأردن: جامعة آل البيت، ١٧-١٨/ ٦/ ٢٠١٤م)، ص٤.

٤- محمد حمد عبدالحميد، «أهداف الإغاثة الإنسانيَّة في ميزان مقاصد الشريعة»، مرجع سابق، ص٤.

٥- منذر عبدالحسين الفضيل، الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٨م) ص٨-٩.

٦- غانم حمدون، «اقتصاد العمل»، مجلة المرشد (الجزائر: العدد التاسع، ١٩٨٨م)، ص٥٧.

٧- محمود حسن، الخدمة الاجتماعية، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط٢، بلا تا)، ص٢٩.

٨- غانم حمدون، «اقتصاد العمل»، مرجع سابق، ص٥٨.

٩- محمود حسن، الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص٣١-٣٢.

١٠- أحمد كمال أحمد ومحمد حسن إسماعيل وآخرون، مقدّمة الرعاية الاجتماعية، ط٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة، ١٩٧٦م)، ص٤٤-٥٠.

١١- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية: دراسة تحليلية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة)، ص٥٥.

١٢- يُنظر: أحمد كمال أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص٣٥-٥٤.

١٣- انظر، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر،١٩٨١م)، ص٧٨-٨٠.

١٤- عبدالعزيز جاهمي، الرعاية الاجتماعية العمَّالية في التنظيمات الصناعية: منطلقاتها النظرية وأسسها العملية، ط١ (الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٦م)، ص٢٨.

١٥- المرجع نفسه، ص٣١.

١٦- أحمد كمال أحمد وصلاح مصطفى الفوال، الخدمة الاجتماعية والميثاق (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٣م)، ص٤٨.

١٧- أماكن أو رعايا تابعة لسلطة الأسقف الروحية.

١٨- ينظر: محمود حسن، الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص٣٥-٣٨.

١٩- ينظر: المرجع نفسه، ص٣٨.

٢٠- محمود حسن، الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٠.

٢١- سعد عبدالسلام حبيب، مشاكل العمل والعمال (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١م)، ص٤٢.

٢٢- محمد عثمان نجاتي، علم النفس الصناعي، ط٢ (القاهرة: دار النهضة العربيّة، القاهرة)، ج١ ص ج.

٢٣- محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص٣١-٣٢.

٢٤- حتي نصر الحتي، مظاهر القوة في الشعر الجاهلي، (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٧١م)، ص١٦٠.

٢٥- أخرجه الإمام البخاريّ في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام، ج١ ص٢٠٢ الحديث برقم (٢٦٢٧).

٢٦- أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ج٤ ص٢٠٧٤ الحديث برقم (٢٦٩٩).

٢٧- أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، تح: حمدي السلفي، ط٢ (الموصل: مكتبة العلوم والحكم)، ج١٢ ص٤٥٣ الحديث برقم (١٣٦٤٦).

٢٨- أحمد أزهري، إغاثة الملهوف، (الرياض: دار ابن خزيمة، ٢٠١٩م)، ص٢.

٢٩- ينظر: خير الدين الزركلّي، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، ط٥ (بيروت: دار العلم للملايين)، ص٣٦٣-٣٦٥.

٣٠- «الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود/ أعمال البر والإحسان»، موقع مقاتل من الصحراء، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ:
(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/KingAbdziz/sec03.doc_cvt.htm).

٣١- المرجع السابق. وينظر: خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، ط٩ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٩م)، المجلد الثالث.

٣٢- «٣٣ بليون دولار قيمة المساعدات السعوديَّة لـ٧٨ دولة»، جريدة الحياة، (الرياض: ٢٢ يونيو ٢٠١٨م)، على الرابط الشَّبكيّ:
(http://www.alhayat.com/article/4588067).

٣٣ -مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، قسم الإحصائيات والمشاريع، إحصائيات ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م.
https://ksrelief.org/Statistics/ProjectStatistics

٣٤- المرجع السابق.

٣٥- عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، «مساعدات المملكة إلى فلسطين من ٢٠١٨-٢٠٠٠م ستة بلايين دولار»، جريدة الحياة، (الرياض: ١١ يونيو ٢٠١٨م)، على الرابط الشَّبكيّ المختصر: (https://cutt.us/o4nI).

٣٦- ياسين أقطاي نائب رئيس حزب التنمية والعدالة التركي، مقابلة تلفزيونية، تلفزيون TRT العربية، ٢٠١٨م.

٣٧- الموقع الرسمي للاتحاد الدولي لمنظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
www.ifrc.org/ar/who-we-are/history

٣٨- الموقع الرسمي للاتحاد الدولي لمنظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. www.ifrc.org/ar/who-we-are/history

٣٩- ينظر: الموقع الرسميّ للمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكي: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc271c5.html

٤٠- يُنظر: الموقع الرسمي لمنظّمة اليونيسيف، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ: https://www.unicef.org/arabic/about/who/25234_33463.html

٤١- يُنظر: الموقع الرسميّ لمنظّمة الصحة العالمية، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ: www.who.int/ar/about/who-we-are/history

المراجع

الكتب المطبوعة:

- أحمد، أحمد كمال؛ وإسماعيل، محمد حسين؛ وشديد، محمد جمال، مقدمة الرعاية الاجتماعية، ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٦م.
- أحمد، أحمد كمال؛ الفوال، صلاح مصطفى، الخدمة الاجتماعية والميثاق، ط١، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٣م.
- أزهريّ، أحمد، إغاثة الملهوف، الرياض، دار ابن خزيمة، ٢٠١٩م.
- البطريق، محمد كامل؛ حسن، طه أبو الفضل، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية: دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، بلا تا.
- جاهمي، عبدالعزيز، الرِّعاية الاجتماعية العُمَّاليَّة في التنظيمات الصناعية: منطلقاتها النظرية وأسسها العملية، ط١، الجزائر، مركز الكتاب الأكاديميّ، ٢٠١٦م.
- حبيب، سعد عبدالسلام، مشاكل العمل والعمال، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١م.
- الحتي، حتى نصر، مظاهر القوة في الشعر الجاهلي، بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٧١م.
- حسن، محمود، الخدمة الاجتماعية، ط٢، الكويت، منشورات ذات السلاسل، بلا تا.
- نجاتي، محمد عثمان، علم النفس الصناعي، الجزء الأول، ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية، بلا تا.
- دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسيّ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر،١٩٨١م.
- الربيعة، عبدالله بن عبدالعزيز، «مساعدات المملكة إلى فلسطين من ٢٠١٨-٢٠٠٠م ستة بلايين دولار»، جريدة الحياة، (الرياض: ١١ يونيو ٢٠١٨م)، على الرابط الشَّبكيّ: (http://www.alhayat.com/article/4583499).
- الزَّبيديّ، محمد بن محمد بن عبد الرزّاق، تاج العروس في جواهر القاموس، ج٥، الكويت، دار الهداية.

- الزركليّ، خير الدين، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، ط٥، بيروت، دار العلم للملايين.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- الفضيل، منذر عبدالحسين، الوظيفة الاجتماعيّة للملكيّة الخاصَّة في الشريعة الإسلاميّة والقانون الوضعيّ (رسالة ماجستير في الأصل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٨م.

الدوريات والمجلات والمؤتمرات والندوات:

- حمدون، غانم، «اقتصاد العمل»، مجلة المرشد، الجزائر، العدد التاسع، ١٩٨٨م.
- عبدالحميد، محمد حمد، «أهداف الإغاثة الإنسانيَّة في ميزان مقاصد الشريعة»، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الشريعة، الأردن، جامعة آل البيت، ١٧-١٨/ ٦/ ٢٠١٤م.
- من دون اسم مؤلف، «سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية: المفهوم والأهداف»، المعهد العربيّ للتخطيط، الكويت، بلا تا.

مواقع على الشَّابكة:

- من دون اسم مؤلف، «٣٣ بليون دولار قيمة المساعدات السعوديَّة لـ ٧٨ دولة»، جريدة الحياة، (الرياض: ٢٢ يونيو ٢٠١٨م)، على الرابط الشَّبكيّ: (http://www.alhayat.com/article/4588067).
- من دون اسم مؤلف، «الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود-أعمال البر والإحسان»، موقع مقاتل من الصّحراء، تاريخ الدُّخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/KingAbdziz/sec03.doc_cvt.htm
- الموقع الرسمي لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، قسم الإحصائيات والمشاريع، إحصائيات ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م. تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ: https://ksrelief.org/Statistics/ProjectStatistics
- الموقع الرّسميّ للمفوضيّة السَّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩ م، على الرابط الشَّبكيّ: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc271c5.html
- الموقع الرَّسميّ لليونيسيف، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ:
https://www.unicef.org/arabic/about/who/25234_33463.html
- الموقع الرَّسميّ لمنظَّمة الصِّحة العالميَّة، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ:
www.who.int/ar/about/who-we-are/history
- الموقع الرَّسميّ للاتحاد الدوليّ لمنظمات الصَّليب الأحمر والهلال الأحمر، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ: www.ifrc.org/ar/who-we-are/history

- الزركليّ، خير الدين، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط٥، بيروت، دار العلم للملايين.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- الفضيل، منذر عبد الحسين، الوظيفة الاجتماعيّة للملكيّة الخاصَّة في الشريعة الإسلاميّة والقانون الوضعيّ (رسالة ماجستير في الأصل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٨م.

2) Periodicals, Conferences, and Seminars

- حمدون، غانم، «اقتصاد العمل»، مجلة المرشد، الجزائر، العدد التاسع، ١٩٨٨م.
- عبد الحميد، محمد حمد، «أهداف الإغاثة الإنسانيَّة في ميزان مقاصد الشريعة»، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الشريعة، الأردن، جامعة آل البيت، ١٧-١٨/ ٦/ ٢٠١٤م.
- دون اسم مؤلف، «سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية: المفهوم والأهداف»، المعهد العربيّ للتخطيط، الكويت، بلا تا.

3) Websites:

- دون اسم مؤلف، « - «٣٣ بليون دولار قيمة المساعدات السعوديَّة لـ ٧٨ دولة»، جريدة الحياة، (الرياض: ٢٢ يونيو ٢٠١٨)، على الرابط الشَّبكيّ: (http://www.alhayat.com/article/4588067).
- دون اسم مؤلف، «الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود-أعمال البر والإحسان»، موقع مقاتل من الصّحراء، تاريخ الدُّخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/KingAbdziz/sec03.doc_cvt.htm
- الموقع الرسمي لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، قسم الإحصائيات والمشاريع، إحصائيات ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م. تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ: https://ksrelief.org/Statistics/ProjectStatistics
- الموقع الرّسميّ للمفوضيّة السَّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc271c5.html
- الموقع الرَّسميّ لليونيسيف، تاريخ الدَّخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ:
https://www.unicef.org/arabic/about/who/25234_33463.html
- الموقع الرَّسميّ لمنظَّمة الصِّحة العالميَّة، تاريخ الدّخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ:
www.who.int/ar/about/who-we-are/history
- الموقع الرَّسميّ للاتحاد الدوليّ لمنظمات الصَّليب الأحمر والهلال الأحمر، تاريخ الدخول: ٠١/ ١٠/ ٢٠١٩م، على الرابط الشَّبكيّ: www.ifrc.org/ar/who-we-are/history

37- International Federation of Red Cross and Red Crescent Organization. Retrieved from: www.ifrc.org/ar/who-we-are/history

38- Ibid.

39- United Nations High Commissioner for Refugees. Retrieved from https://www.unhcr.org/ar/4be7cc271c5.html

40- United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF). Retrieved from https://www.unicef.org/arabic/about/who/25234_33463.html

41- World Health Organization. Retrieved from www.who.int/ar/about/who-we-are/history

References

1) Printed Books

- أحمد، أحمد كمال؛ وإسماعيل، محمد حسين؛ وشديد، محمد جمال، مقدمة الرعاية الاجتماعية، ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٦م.
- أحمد، أحمد كمال؛ الفوال، صلاح مصطفى، الخدمة الاجتماعية والميثاق، ط١، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٣م.
- أزهريّ، أحمد، إغاثة الملهوف، الرياض، دار ابن خزيمة، ٢٠١٩م.
- البطريق، محمد كامل؛ حسن، طه أبو الفضل، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية: دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، بلا تا.
- جاهمي، عبد العزيز، الرِّعاية الاجتماعية العُمَّاليَّة في التنظيمات الصناعية: منطلقاتها النظرية وأسسها العملية، ط١، الجزائر، مركز الكتاب الأكاديميّ، ٢٠١٦م.
- حبيب، سعد عبد السلام، مشاكل العمل والعمال، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١م.
- الحتي، حتى نصر، مظاهر القوة في الشعر الجاهلي، بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٧١م.
- حسن، محمود، الخدمة الاجتماعية، ط٢، الكويت، منشورات ذات السلاسل، بلا تا.
- نجاتي، محمد عثمان، علم النفس الصناعي، الجزء الأول، ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية، بلا تا.
- دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسيّ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر،١٩٨١م.
- الربيعة، عبد الله بن عبد العزيز، «مساعدات المملكة إلى فلسطين من ٢٠٠٠-٢٠١٨م ستة بلايين دولار»، جريدة الحياة، (الرياض: ١١ يونيو ٢٠١٨م)، على الرابط الشَّبكيّ:http://www.alhayat.com/article/4583499
- الزَّبيديّ، محمد بن محمد بن عبد الرزّاق، تاج العروس في جواهر القاموس، ج٥، الكويت، دار الهداية.

19- See, Ibid., 38.

20- Mahmoud Hassan, *Social Work*, previous reference, 40.

21- Saad Abd al-Salam Habib (1951). *Problems of Work and Workers*. Cairo: The Egyptian Renaissance Library, 42.

22- Muhammad Othman Nagati *Industrial Psychology*, 2nd edition (Cairo: Arab Renaissance House, Cairo), Part 1.

23- Mahmoud Hassan, *Introduction to Social Work*, previous reference, 31-32.

24- Until Nasr Al-Hatti (1971). *Aspects of Power in Pre-Islamic Poetry.* Beirut: Dar Al-Kotob Al Ilmiyah, 160.

25- Retrieved from https://sunnah.com/riyadussaliheen/1/246

26- Retrieved from https://sunnah.com/urn/2054270

27- Retrieved from https://abuaminaelias.com/dailyhadithonline/2013/01/22/most-beloved-to-allah-beneficial-people/

28- Ahmad Azhari (2019). *Relief of the Induced.* Riyadh: Dar Ibn Khuzaimah, 2.

29- Khair al-Din Al-Zirikli The *Brief in the Biography of King Abdulaziz*, 5th edition (Beirut: Dar El Ilm Lilmalayin), 363-365.

30- King Abdulaziz bin Abdul Rahman Al Saud, Acts of Righteousness and Charity, a Desert Warrior. Retrieved from http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/KingAbdziz/sec03.doc_cvt.htm

31- Ibid. Also see: Khair al-Din Al-Zirikli (1999). *The Peninsula in the Reign of King Abdulaziz, 9th Edition*. Beirut: Dar El Ilm Lilmalayin, 1999), Vol. 3.

32- (2018, June 22). *33 billion dollars Saudi aid to 78 countries. Al-Hayat*. Retrieved from http://www.alhayat.com/article/4588067

33- King Salman Humanitarian Aid and Relief Center. *Project Statistics, statistics of 30 September 2019.* Retrieved from: https://ksrelief.org/Statistics/ProjectStatistics

34- Ibid.

35- Abdullah bin Abdulaziz Al-Rabeeah. (2018, June 11). Kingdom's Aid to Palestine from 2000 to 2018 reached six billion dollars. Al-Hayat. Retrieved from https://cutt.us/o4nI

36- Yassin Aktay, Vice-President of the Turkish Development and Justice Party, TV interview, TRT Arabi channel, 2018.

Endnotes

1- Ahmad bin Faris bin Zakaria, *Lexicon of Language Standards*, Reviewer: Abd al-Salam Muhammad Harun (Beirut: Dar al-Fikr, vol. 4, 1979 AD), 400.

2- Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Razzaq al-Zubaidi, *Taj al-Arus Min Jawahir al-Qamus.* . (Kuwait: Dar al-Hidaya), 5, 314.

3- Muhammad Hamad Abdul Hamid, *Humanitarian Relief Goals in the Balance of the Purposes of Sharia*, The Third International Conference of the College of Sharia (Jordan: Al Al-Bayt University, 18 /6/201-17), 4.

4- Muhammad Hamad Abdul Hamid, *Humanitarian Relief Goals in the Balance of the Purposes of Sharia*, 4.

5- Munther Abdul-Hussein Al-Fadhil, *The Social Function of Private Property in Islamic Law and Positive Law,* (Algeria: Office of University Press, 1988), 8-9.

6- Ghanem Hamdoun, *Business Economics, El Mourchid Journal*, (Algeria: Ninth Issue, 1988), 57.

7- Mahmoud Hassan, *Social Work*, (Kuwait: That Al-Salasil Publications, 2nd edition), 29.

8- Ghanem Hamdoun, *Business Economics, El Mourchid Journal*, (Algeria: Ninth Issue, 1988), 58.

9- Mahmoud Hassan, *Social Work*, 31-32.

10- Ahmed Kamal Ahmed et al (1976) *Introduction to Social Welfare*, 2nd edition. Cairo: The Egyptian Renaissance Library, 44-50.

11- Muhammad Kamel Al-Batriq & Hassan Taha Abu Al-Fadl Introduction *to Social Work: An Analytical Study* (Cairo: Modern Cairo Library), 55.

12- Ahmed Kamal Ahmed et al, *Introduction to Social Welfare*, 2nd edition (Cairo: The Egyptian Renaissance Library, 1976), 35-54.

13- Mohamed Dwidar (1981). *Principles of Political Economy.* Algeria: National Publishing Company, 78-80.

14- Abdelaziz Jahmi (2016) *Labor Social Welfare in Industrial Organizations: Its Theoretical Bases and Practical Foundations,* 1st edition. Algeria: Academic Book Center, 28.

15- Ibid., 31.

16- Ahmed Kamal Ahmed & Salah Mustafa Al-Fawal (1963). *Social Work and the Charter.* Cairo: Modern Cairo Library, 48.

17- Places or subjects of the spiritual bishop authority.

18- See, Mahmoud Hassan, *Social Work*, previous reference, 35-38.

was to help victims of typhus and famine in Poland, but today it manages over eighty relief operations in one year.

United Nations High Commissioner for Refugees: UNHCR

It is a global organization devoted to saving lives, protecting rights, and building a better future for refugees and forcibly displaced communities. It works to ensure that everyone has the right to seek asylum and to seek safe haven in order to escape violence, persecution, wars, or disasters in his homeland. Since 1950, it faced multiple crises on multiple continents, and provided vital assistance to refugees, asylum seekers, internally displaced persons, and stateless persons, after many of them were stranded, and there was nothing left for them to shelter in[39].

United Nations Children's Fund: UNICEF

UNICEF was founded by the United Nations in 1946 after the end of the Second World War to save European children from starvation and disease. UNICEF became a permanent body in the United Nations in 1953. In 1959, the United Nations General Assembly passed the Declaration of the Rights of the Child, which clearly defines the child's right to protection, education, health care, and proper nutrition. In view of the efforts of this large organization, it was awarded in the year 1965 the Nobel Peace Prize, for its promotion of "the principle of brotherhood among nations."

In 1998, UNICEF encouraged the Security Council to discuss the issue of children and conflict. The first open debate of the Council on this topic reflected the strength of international attention on the effects of war on children[40].

World Health Organization

The World Health Organization was founded on April 7, 1948. It is a United Nations specialized agency, the organization has been led by Tedros Adhanom Ghebreyesus since July 1, 2017, and its headquarters is in Geneva, Switzerland. In addition to six regional offices around the world. The regional office for the Eastern Mediterranean is based in Cairo, Egypt[41].

Conclusion:

At the beginning of this article, we have discussed how the idea of humanitarian relief belongs to the history of different societies and faiths, from the most ancient ones to the most modern societies. From the above, it has been found that the development, change, and needs of societies contributed to the creation of a new concept of humanitarian relief that has evolved from the religious sphere into a more secular one with the development of international relief organizations not depending exclusively on voluntary actions. This is since humanitarian relief has become part of a wider awareness of more general principles of human rights. Principles which have become a point of reference across cultures and religious beliefs.

organizations, the Kingdom found the appropriate way of providing humanitarian relief.

Red Cross and Red Crescent

The first International Society for Humanitarian Action was the Red Cross. It was founded in 1859 by a young Swiss man named Henry Dunant. He was traveling in Italy when he saw the suffering of the wounded soldiers after the bloody battle of Solferino between the Austrian army and the French one. The battle left about forty-thousand victims in the field between dead and wounded. The wounded suffered from a lack of medical care. This inspired Henry Dunant to aid. He organized a group of local individuals with the purpose to heal the wounds, feed the soldiers, and work for their recovery. On his return to his homeland, Geneva, he called for the creation of a National Relief Society aimed at assisting and caring for the war-wounded without discrimination, thereby paving the way for the future Geneva Convention. So, the first goal of this organization was humanitarian medical relief.

Dunant wrote, "Would there not be some means, during a period of peace and calm, of forming relief societies whose object would be to have the wounded cared for in time of war by enthusiastic, devoted volunteers, fully qualified for the task?" In 1863, five men in Geneva, including Dunant, formed the International Committee for the Relief of the Wounded. Then it turned - later - to the International Committee of the Red Cross, and its logo was a red cross on a white background, opposite to the Swiss flag. Several years later, twelve governments adopted the first Geneva Convention; it was a milestone in the history of mankind, providing care for the wounded, and providing medical care services on the battlefield neutrally[37].

The activities of the Red Cross grew at the level of humanitarian action from the beginning of its inception until it became a beacon of this work in all its aspects. Seven principles inspired its actions: humanity, neutrality, independence, unity, voluntary service, impartiality, and universality. These principles are a requirement of all the organization's work and activities.

War World I (1914-1918) reinforced the need for close cooperation between the Red Cross and the societies affected. The Red Cross attracted millions of volunteers with a large body of experts who, through the humanitarian activities and assistance, provided relief to prisoners of war and fighters. Destroyed Europe at that time could not afford to lose such a valuable and beneficial entity[38]. To Henry Davison, president of the US Red Cross Commission goes the credit to have created an international Red Cross through an international medical conference that resulted in the birth of what was called the Association of Red Cross Societies, which in October 1983 took the name of Association of Red Cross and Red Crescent Societies. Later, in November 1991, it was called the International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies.

Today, the number of recognized national societies is 189 - nearly one in every country in the world. Its first mission

and social charities, power generation and supply, agriculture, and various others.

From the data we have we can see that Asia is the most benefitted continent, next Africa, and last America. The total aid provided to these countries in the field of relief and humanitarian aid up to September 31, 2019, is 3 721 467 674 USD [34].

Regarding the Kingdom's financial contributions to international organizations, international bodies, and regional humanitarian, charitable, and development funds, it amounted to 489 financial contributions, amounting to 3.049 billion Saudi riyals, equivalent to 929 million USD.

The Saudi international contributions were distributed to three sectors: budgets, general programs for development funds, organizations, bodies, and humanitarian assistance in times of crisis for the United Nations organizations and the international bodies, in addition to religious and social charities for international and regional bodies.

The Palestinian people have enjoyed a large share of this support in the past years, confirming the long-standing ties between the people of the Kingdom and Palestine. The total amount of humanitarian, development, and societal assistance provided during the period 2000-2018 is 651 227 493 USD. The National Commission for the Relief of Palestinian People participated in part of this amount.

The Kingdom contributed to the assistance of the Palestinians in various fields: development aids amounting to 4 531 487 15 USD. Humanitarian aids amounted to 2 200 298 330 USD. And charitable aids 17 330 878 USD. In addition to two hundred million dollars pledged by the Kingdom to the State of Palestine of which 50 million dollars allocated to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), and 150 million dollars in support of the Palestinian Endowments Program in Jerusalem.

Among the most important development assistance projects provided by the Kingdom of Saudi Arabia to the Palestinian people, there is the establishment and restoration of housing units in Palestinian refugee camps in the West Bank, Gaza Strip, and Nahr al-Bared and Ain al-Hilweh camps, with an amount of 263 million and 17 USD[35].

As for Syria, the Kingdom has contributed to easing their suffering. In Turkey, there are 3 632 622 Syrian refugees distributed between the camps and cities, and about 760 thousand of them are students[36]. The Kingdom, in coordination with UNICEF, has worked to support temporary educational centers there. The UNICEF, for which the kingdom is the largest supporter worldwide, organizes teachers' salaries, prints textbooks, and distributes them to Syrian students throughout the Turkish country.

Section 4 : International Humanitarian Relief Organizations

No single country can aid others in an optimal way and because of the increasing needs arising from wars and natural disasters, international organizations have emerged with the purpose of coordinating international relief efforts. Through these

Your Majesty, and we will be thankful, whatever you provide. He insisted on our suggestion, and because of many commitments and hardships he was facing at that time, we decided not to ask much. We asked a thousand golden Ottoman coins. But how great was the spirit of His Majesty when he said: 'This is good by my name, but as for Najd? We were pleased with his kindness and answered him: And so as Najd. He said: 'In fact, this is little, so let the amount be two thousand plus two thousand (4000 golden Ottoman coins), and if the circumstance were helpful, I would not be satisfied with this.' Then he said: 'However, it is advisable to indicate that this amount was collected from benefactors by Sheikh Abdullah Al-Fadl,' who was attending the meeting, so he ordered him to pay the amount[31]."

Relief and humanitarian aid during the reign of King Salman bin Abdulaziz

In order not to prolong the talk about the Kingdom, it will be enough to mention the humanitarian relief actions in the current era. The Kingdom has remained committed to the provision of humanitarian aid around the world, but with new well-organized ways. The kingdom provided humanitarian, developmental, and charitable assistance in terms of grants without discrimination. The Kingdom is globally classified as one of the ten largest humanitarian supportive countries[32].

In addition to the efforts of NGOs that provide aid, the Kingdom has partnered with international organizations such as UNICEF, the International Refugee Relief Organization, and the World Health Organization. Communities were provided with care commensurate with the nature of the situation, where necessary medical assistance, food, and medicine are provided in times of natural disasters such as earthquakes and volcanic eruptions, or human crises such as wars. For example, The Kingdom contributed to the building of a residential city for Palestinians in Rafah, and it provided the homeless after the collapse of the Zayzoun Dam in Hama in 2002 and the victims of the 2004 tsunami, with tents, food, and medical aids. It has provided relief to the Syrian war refugees from 2011 until now, and the refugees of the Yemeni people as well. According to the King Salman Center's statistic on September 30, 2019, Yemen tops the list of countries receiving aid from Saudi Arabia because of the difficult humanitarian conditions there; until now 371 projects have been carried out, for a total value of $ two billion, 394 million. Palestine comes next with 80 projects and an amount of $ 355 million. Syria had 198 projects with $ 278 million, and Somalia comes fourth with 39 projects and an amount of $ 180 million. Saudi Arabia humanitarian intervention also includes many other countries spread over several continents, including Pakistan, Lebanon, Iraq, Myanmar, Nigeria, Burkina Faso, and Mauritania[33].

Saudi Arabia's aids, through the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center, are devoted to several developmental, humanitarian, and charitable sectors, including education, watering, public health, transportation, religious

Furthermore, Poetry best describes the authenticity of this humanitarian action amongst Arabs since early times. For example, in his book classification *'Tabaqât fuhûl al-shu'ara*, Ibn Sallâm al-Jumahî cites a poet's verse:

I haven't seen better than the act of goodness

Feels sweet and looks beautiful[28].

Saudi Arabia's humanitarian relief efforts

From the time of its unification by King Abdulaziz bin Abdurrahman Al Saud to the era of the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdulaziz Al Saud, Saudi Arabia strived to support societies and countries afflicted by humanitarian disasters without any religious, ethnic or national discrimination, as indicated by the statistics of the international organizations for relief and humanitarian action.

Acts of benevolence during the reign of King Abdulaziz

One of King Abdulaziz's contemporaries described his humanitarian aids to people, saying: "The king used to spend from his own money in support of those in need and those who were going through hardship, or vagabonds. And he allocated funds to be spent secretly for people in need. One of his humanitarian aids consisted of funding the travel of 200 Indian, Afghan, and Bukhari pilgrims from Mecca back to their countries by steamship[29]."

In the general budget of the Saudi state at that time, there was a private donations section divided as follows:

Year	Aid to charitable foundations	confirmed royal grants	unconfirmed royal grants	clothing allowance	almsgiving
1947	28949	184775	327421	38733	221456
1948	24377	407816	172512	174383	56686
1949	25849	915453	220316	10502	56545

(Aid to charitable foundations, confirmed royal grants, unconfirmed royal grants, clothing allowance, and almsgiving). A good example of these aids is what was spent during the years 1947, 1948, and 1949. All numbers in the following table are equivalent to the US dollar[30]:

Regarding his secret aids, Al-Zirikli said that in 1926, that the secretary of the Humanitarian Relief Association in Syria traveled to Hajj with a delegation to collect donations from pilgrims. The secretary said: "At the appointed time, June 13, 1926, we were honored to visit King Abdulaziz, and we conveyed to His Majesty the calamities occurred to the Syrian country. He responded with words full of sympathy. He admired our behavior consisting of asking donations only from his Majesty and from Syrians and some other benefactors who reside in Mecca, but not from pilgrims. Then he said: 'I am ready to provide all that you need, and there is no one better than you to suggest on me.' We replied: It is up to

in charge of the provision of water. With the aim to protect the sacred House and the pilgrims, they established a pact known as Al-Fudul Confederacy (Hilf al-Fudul) and appointed Qusai ibn Kilab, the trustee of the Ka'bah at the time, who received money so that he could feed the pilgrims in need in addition to a great mission, that is the provision of water from Zamzam well to the courtyard of the Ka'bah for visitors to drink from. All the aforementioned humanitarian actions have become an inherited tradition through generations.

Pre-Islamic Arabs donated different varieties of sheep and camels to Ka'aba providing that the locals had no right to their meat or milk, but they were exclusively for pilgrims.

Moreover, Arabs' relief was not limited to the provision of money and food, but rather, it was considered as an obligation which varied according to the situation. This can be clearly reflected in Antarah ibn Shaddad's poetry as he reads:

A distressed man called upon me,
For help, for relief shouted he,
I hurried onward and yanked my sword,
I fought with him till he relieved[24]

Relief might also be provided in the form of high standing, as some people ask the support of a famous man to fulfill their needs and reach their objectives. Poor people would also seek food, clothes, or maintenance allowance to attain the means of their subsistence.

Humanitarian relief during the Islamic era

Later, the Islamic religion came into existence redefining and introducing new customs. For example, it considered good intercession as a good virtue. This is clear in the following Hadith cited by Abu Musa Al-Ash'ari (May Allah be pleased with him):

Whenever a needy person would come to the Prophet Mohammed (All Prayers and Blessings of Allah be upon him), he would turn to those who were present and say, "If you make intercession for him, you will be rewarded, because Allah decreed what He likes by the tongue of His Messenger[25]."[Al-Bukhari and Muslim].

Also, in the same context, the Messenger of Allah (All Prayers and Blessings of Allah be upon him) said: "If anyone relieves a Muslim believer from one of the hardships of this worldly life, Allah will relieve him of one of the hardships of the Day of Resurrection. If anyone makes it easy for the one who is indebted to him (while finding it difficult to repay), Allah will make it easy for him in this worldly life and in the Hereafter, and if anyone conceals the faults of a Muslim, Allah will conceal his faults in this world and in the Hereafter. Allah helps His slave as long as he helps his brother[26]." Narrated by Muslim.

Likewise, Ibn Umar reported: The Prophet, peace and blessings be upon him, said, "The most beloved people to Allah are those who are most beneficial to people. The most beloved deed to Allah is to make a Muslim happy, or to remove one of his troubles, or to forgive his debt,…[27]" (Al-Mu'jam al-Awsaṭ 6192)

The concept of relief in Islam, according to the hadiths presented above, supports the idiomatic definition of the word "humanitarian relief" known today.

Simultaneously, we see the foundation of religious and social communities of neighboring regions funded by individual fixed memberships set with the purpose to secure the right to financial assistance in case of illness and incapacity to work[20].

Humanitarian relief of capitalist Europe

The situation of workers changed dramatically under the industrial revolution and machine dependence when Europe shifted from a feudal to a capitalist system. The need for money led to divisions in the community: the working class, which has only the capacity to work; and the capitalist class. The worker became a cheap commodity in the labor market with the entry of women and children in the factories; wages were reduced, and basic expenses were no longer covered. This forced many people to send their children to work to put them into their lives, where a child had to work fourteen hours a day.

In general, the period (1760-1840) was absolutely the worst for workers in Europe. The situation of many people around Europe had been deteriorated. Clear evidence of this situation was Canon Ford's speech to the House of Commons of the United Kingdom, where he said, "In the town of Rochdale, 85% of people have no blankets[21]."

Moreover, if the worker becomes sick, tired, unable to work because of some injuries, or less efficient at work for any other reason, the employer rushes to replace him/her with another worker so that machines could continue work without stopping[22].

Under these social disparities created by those political and economic developments, societies, and local movements, which were then active in the field of aid, were unable to lift the destitute people out of their poor condition. Thus, mutual assistance groups were founded during the industrialization stage; workers began collecting voluntary contributions from members and saving money to help their own members in case of old age and sickness. During the mid-nineteenth century, NGOs began to emerge under the influence of religious and reformist goals, with the purpose to educate poor people in conducting a healthy lifestyle, providing some assistance, and raising awareness of prevailing social problems[23].

Section 3 : Arabs Humanitarian Relief

This section introduces the concept of humanitarian relief among Arabs in three main stages. The first two stages define the concept of humanitarian relief among ancient Arabs during the long past times until the modern era. The third stage will talk about the concept of humanitarian relief in the present day represented by the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia.

Arabs humanitarian relief during Pre-Islamic era

Pre-Islamic Arabs used to glorify the Ka'aba, the sacred House of God, a site which delegations would visit from all over. Thus, the masters of Mecca were aware of their responsibilities towards pilgrims and decided to establish specific roles. Sidana: the custodianship; Rifadah: in charge of feeding pilgrims, and Siqayah

which was owned by a feudal lord who had leased it to the serf throughout his life. And as long as the serf had been carrying out an annual portion from the crops, the feudal lord had the duty to protect him.(14) As a result of that feudal system, poor people, orphans, and urgent humanitarian needs appeared and relief was required.

In its role of moral and religious authority in the European societies at that time, the Church played an important role in developing a process for the provision of humanitarian aid and relief. It relied on the idea that only as a reward of benevolence a believer could enter the Kingdom of Heavens avoiding punishment. "The doctrines of the priests and prophets of the Israelites; like Paul the Apostle, Augustine of Hippo, Francis and Thomas Aquinas granted the people who receive charity a kind of dignity and religious sanctity, and a noble and high status to the donors of charity."(15)

Simultaneously with the expansion of Christianity in the European continent, social institutions were founded dependent on monasteries, such as orphanages and houses for disabled and elderly people. Those institutions represented the basic charity system of the Middle Ages, and donations were their main fund(16).

We must also mention those efforts made by reformers and public authorities that have contributed in one way or another in this field. For instance, "In Germany, Martin Luther issued a public appeal to Christian nobles throughout the German state to eliminate begging, and requested the establishment of a public fund in all parishes(17) for receiving donations, food and clothing, and distributing them to the needy". And in Zurich, Reich Zwingli, the religious reformer, had proposed a similar plan for organizing charity actions. The YPress Council of Belgium is considered one of the most famous local authorities that organized charity actions under the feudal monarchy(18).

The University of Paris (Sorbonne) studied the idea of "prohibiting begging and organizing charity actions". This idea was based on the participation of some volunteers in collecting donations and supervising their distribution. The Sorbonne also recommended the publication of this study in all European countries(19). Thus, this study is believed to be the starting point that led to the organization of humanitarian aid and relief system in its modern form.

Although the Church, represented by monasteries and other charity institutions, was one of the most important organizations providing alms at that time, its relief activity was a mere extension of the associations' relief actions carried out between the 12th and 15th centuries. However, those who wished to join these associations had to comply with certain rituals to become members. After the prosperity derived from commerce and industry, businessmen had founded authorities under the name of merchants' communities and manufacturers communities, whose main job, besides defending the members' interests and seeking the development of their trades and industries, was to provide financial aid in cases of illness, religious holidays, and death.

Section 2 : Humanitarian Relief of Non-Arabs

This section sheds light on the historical developments that have led to new concepts of humanitarian relief.

Philanthropy during the reign of Pharaohs and Greeks

Some reports indicate that Egypt has known some types of civil and governmental charitable assistance. In pre-Christian Egypt, people lived under Pharaoh's rule where religion was strong, and priests used to have great influence. The religious prominence of Egyptian culture reflects in their temples, pyramids, and many other physical manifestations of their spirituality.

Because of his sanctity, the Pharaoh had the right to oversee all state properties. He used to donate soldiers and employees the property of plots of land and allowed the priests to build temples on his lands. This organization allowed both pharaohs and priests to provide some ways of relief for poor peasants in their country. This relief, provided in the form of charity from a master to a slave, appears clearly in the speeches of Amenophis I to his son Senusert I: "I gave bread to the hungry people and taught the orphan". The same attitude towards the poor appears in a hieroglyphic painting on the tomb of Amenophis III: "I gave bread to the hungry people, allowed those who could not cross the Nile to use my boat, I was a father to the orphans, a husband to the widow, and a reliever for those who suffer poverty[10]."

And by reference to the pictures found on the tomb of Sarakhov, there is a comprehensive record for the houses of care and the charitable funds allocated to them [11].

In times of crisis, humanitarian aids such as food, drink, and shelter were provided to the people in need in Greece. However, no systematic policies to improve people's lives were in place. On the contrary, humanitarian aids depended on the generosity of wealthy people; For this reason in his book (The Politics), Aristotle read: "A plan should be drawn up not only for relief but also to prevent economic deprivation[12]."

Humanitarian relief of feudal Europe (Middle Ages)

As a result of social changes, the feudal system had come into existence in Europe to replace the slavery system. This system led to the emergence of two classes, one of which consisted of the masters: land-owners, barons, lords, nobles, and bishops, while the other class consisted of serfs. The serf was not owned by the feudal lord, as was the case with the slave in the past, rather he was free but attached to the master's land. The serf can only leave to work with another feudal lord after the consent of the owner of the land.

Once the Roman Empire had been dissolved, the land-owners' authority increased to the extent that the fief had become the only economic, social, and political unity[13]. The feudal system scope is complex as it may expand to include an entire empire, and may be limited to few fiefs. This feudal system created two classes: one class enjoyed everything; the other class was deprived of everything. The serf had been working on a piece of land

As for the emergence of humanitarian relief in the past times, it is mentioned that the consideration of human history shows the existence of two psychological forces that controlled human behaviors; the first is a possessive instinct which is an innate instinct that drives the human being to capture the necessary and useful needs. The second is the herd instinct which pushes him/her to join the members of his/her gender to meet with his/her peers to live together. This instinct has created a social being who longs for living within a community[5].

Since the human being cannot secure his/her life alone from the forces of nature (earthquakes, floods, volcanoes, disasters, etc.) and the surrounding wild animals' world, people have been forced to live and work together, and their belonging to a community has allowed them to secure the means of living and make tools. There is no doubt that this cooperation is the one that strengthens the bond of the community. So, one can see a group of people cooperating to perform general work. These primitive productive relationships were characterized at the stage of their emergence by collective action, shared ownership of production tools, and the equal distribution of products. Thus, collective cooperation has emerged to survive the life of the primitive human being[6]. At that social stage, the idea of equal distribution to the income has been established by members of society as a matter of need and has become an applied behavioral habit.

Cooperation to prevent the attacks of predatory monsters, and to face life-threatening natural phenomena in those societies formed an aid and relief system that prevailed in primitive societies. It was a logical system compatible with the life-threatening dangers at that time. Emotional actions, such as charity, had no impact neither on the relief system nor on the primitive collective action[7].

Change has come into existence simultaneously with the emergence of private ownership; when the development of production led to a change in the principle of equal distribution that recently had prevailed in the common property of the clan. Work productivity grew as per capita income increase. The increase in work productivity, workers' experience and the improvement of work tools led to production increase. There was a surplus that was seized by few people; the thing which led to the division of society into two classes: the slaves who were employed for physical work, and the masters who employed themselves for the mental work[8].

Then, social relationships have evolved from close relations to broader relationships as a result of the increasing number of individuals organized in clans. Another class of society has emerged: the priests who undertook to relieve (orphans, poor people, widows, old people, sick people, etc.) following religious principles. Thus, religious enthusiasm and sympathy have become the most powerful motivations for offering benevolence and charity[9] (humanitarian aid and relief actions in our contemporary sense), but charitable assistance remained limited to a local (clannish) domain.

historical method, he also uses the descriptive method with the purpose of better describing relief actions in the present days and analyzing their data.

Research Significance

The importance of this research lies in studying the stages in which the concept of humanitarian relief evolved according to social changes, and in demonstrating how societies throughout history were aware of its importance.

Section 1 : Concept and Emergence of Humanitarian Relief

In this section, the researcher provides an investigation into the origin of the Arabic term [ighatha], and then moves to demonstrate the concpt of humanitarian relief in general.

Syntactically, in Arabic, the term [*ighatha*=relief] is a noun; [*aghatha*=relieved] is the past verb, and [*yugheethu*=relieves] is the present verb. Morphologically and orthographically, the term [*ighatha*] is derived from a three-letter root [ghayn wāw thā], which etymologically indicates providing aid and assistance to someone when in distress. In other words, it means to aid and provisions rendered to the needy people. A man says, for instance, [*aghethni*] which simply means *relieve me*; In his *Dictionary of Language Standards* (1997), Ibin Fares spells out the term: [*ghawth=relief*] into [ghayn wāw thā], which all together form one single word, meaning to relieve or provide relief; that is, offering assistance, support, and aid when in distress(1). Whereas, the term [ighatha=relief] terminologically is as Al-Zubaidi pointed out, "to provide relief means to help rid of distress and resentment and to offer aid to overcome difficulties and smooth away uneasiness, hardship, and adversity.(2)" This can be used as a terminological definition for the term *relief*, although it is a syntactical one.

The term [*humanitarian*] is a synthesized adjective attributed to *human beings*. The attribution of relief to humanity means the relief that a human being characteristically has or can have without discrimination based on gender, nationality, color, race, ethnicity, or religion. According to Maurice Torrelli, health services, nutrition, or overseas assistance to victims of any international or internal conflict(3) constitute humanitarian relief.

In fact, humanitarian relief is more comprehensive. It includes all types of relief provided to afflicted people. It initially involves saving their lives by contributing to rescue and evacuation, nutrition, health, and psychological care. Supplication (to humbly ask Allah to help somebody) is also a form of relief in Islam. Moreover, humanitarian relief actions are provided not only during international or national conflicts but also during crises derived from natural disasters.

Thus, humanitarian relief means providing all kinds of assistance to those who are affected by national or international conflicts, or natural disasters, regardless of their religion, gender, or nationality(4).

Impact of Social Change on Defining Humanitarian Relief

Dr. Mohamed Sliman Al-Fares Syria

Introduction

Humanitarian relief actions are as old as human societies and constitute the bases for building an economic, social, and safe life. In the past, humanitarian relief actions had been traditionally provided in the form of sympathy, altruism, and charity in an unorganized way and its provision was the result of individual experiences and subjective impressions of people who love good, such as reformers, philanthropists, wealthy people, and leaders. As a result of human experiences and social conditions that societies passed through, humanitarian relief actions have developed and varied over eras.

The contemporary concept of humanitarian relief actions as a social institutional system has come into existence for the first time in 1945 after the failure of the traditional systems (family members, neighbors, mosques, churches, Civil Relief and Charity Associations), with the purpose to meet the needs and solve the social and economic problems created by the Industrial Revolution. This has forced countries to adopt a scientific approach to deliver development programs and services to those in need around the world. This also enabled relief institutions to work adopting sophisticated humanitarian values with the support of experienced, motivated, skillful, and well-trained specialists able to recognize people's behavior and needs and to guide them in moments of crisis. Once the modern State became the only legitimate power, its role in providing diversified services (economic, social, psychological, health, education, security, entertainment, etc.) has expanded with the creation of specialized authorities, organizations, and systems under ministries' control.

Research Methodology

The researcher uses the historical method. This is the most appropriate for tracking historical events that help understand the concept of relief and its relevance to social changes. Complementary to the

Abstract

Ever since societies have come into existence, humanitarian aid, alternatively referred to as a *relief*, has emerged with varied forms of content, type, and concept according to societies' evolution, failure, strength, weakness, richness, and destitution. Throughout its long history, humanitarian aid has changed from rendering life-saving assistance to charity and almsgiving, to become a recognized right for the truly distressed people. More so, humanitarian aid has developed to a point that it is no longer confined to a community but has now expanded to include assistance to those in need around the world. It evolved to the point that it does not depend any longer from the goodwill of well-off people, reformers, and donors but it has become a recognized field of action for organizations and experts.

This research is divided into four key sections. The first section addresses the concept of humanitarian relief and how it has first come into existence; the second section investigates and explains the concept of humanitarian relief of the non-Arabs; the third section spells out the concept of humanitarian relief of the Arabs, represented by the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia from the past until the present times; the fourth section brings to focus on the most prominent international humanitarian organizations.

Key words: Humanitarian Relief, Social Change, West, Arabs, Saudi Arabia

5

Impact of Social Change on Defining Humanitarian Relief Concept

Dr. Mohamed Sliman Al-Fares
Associate Professor of Sociology, Mardin Artuklu University

- ICRC. (2008). ***Current Challenges in the Humanitarian Operations of the International Committee of the Red Cross.*** https://www.oas.org/dil/derecho_internacional_humanitario_sesion_especial_2009_presentaciones_Geoff_Loane_ICRC_operations_challenges.d.pdf.
- ICRC. (2009). ***Model Law on Missing: Principles for Legislating the Situation of Persons Missing as a Result of Armed Conflict or Internal Violence.*** https://www.icrc.org/ar/doc/assets/files/other/model-law-missing-0209-ara.pdf
- International Parliamentary Union, & International Committee of the Red Cross. (2009). ***The Missing Persons, handbook for parliamentarians.*** http://archive.ipu.org/PDF/publications/missing09-a.pdf.
- ICRC. (2010). ***The need to know restoring links between dispersed family members.*** https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-4037.pdf.
- International Red Cross and Red Crescent Movement. (2019). ***The Missing: a Hidden Tragedy.*** http://www.redcross.int/en/mag/magazine2008_1/4-9.html.
- Human Rights Council's Advisory Committee. (2011). ***Best Practices Related to Persons.***
- United Nations. (1949). ***Geneva Convention.*** https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-0173.pdf.
- United Nations General Assembly. (2014). ***Missing Persons.*** https://undocs.org/pdf?symbol=en/A/67/267.

Journals

- Al-Shammari, N. A., & Al-Ubaidi, O. A. (2019). The ICRC's Contribution to the Protection of Missing Persons. ***Journal of Political Science and Law.*** 16 (3), 14-16.
- Crettol, M. et.al. (2017). Establishing Mechanisms to Clarify the Fate and Whereabouts of Missing Persons: A Proposed Humanitarian Approach. ***International Review of the Red Cross.*** 99(2), 589–618.
- Farhat, M. (2019). Missing Persons and the Right to Reunification in the Light of International Law and National Practices. ***Journal of Political Science and Law.*** 16(3), 225-26.

Legal Sources

- Constitution of Bosnia Herzegovina. 2004. https://advokat-prnjavorac.com/legislation/Law-on-missings-persons.pdf.
- Lebanese Official Gazzette. (2018). ***The Law of Missing and Forced Disappearance.*** No. 52.

Endnotes

1- This is included in Article 2 of the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, presented in 2006 and applied for the first time on December 23, 2010. Only in June 2015 forty-six countries ratified it.

2- In Kosovo, the Missing Persons Act was adopted in 2011. For more examples of this legislation see: Report of the Secretary-General of the United Nations at the sixty-seventh session on the implementation of United Nations General Assembly Resolution No. 65/210 on missing persons, August 8, 2012.

3- To access the articles of this specific law, see: Official Gazette of Bosnia and Herzegovina, No. 50, 9 November 2004.

4- More detailed information about the Tripartite Commission can be found at this webpage https://www.kuwaitmission.ch/The_Tripartite.aspx.

5- The work of this committee was completed by virtue of Decree No. 329 of 2018 and the Ministry of Foreign Affairs assumed the functions of this committee.

References

Books

- La Vaccara, A. (2018). ***When the Conflict Ends, while Uncertainty Continues: Accounting for Missing Persons between War and Peace in International Law.*** Geneva, Graduate Institute of International Development Studies.
- Sarkin, J. et al. (2014). ***Bosnia and Herzegovina Missing Persons from the Armed Conflicts of the 1990s: A Stocktaking.*** International Commission on Missing Persons ICMP.

Reports

- ICRC. (2003). ***The Missing and Their Families Summary of the Conclusions Arising from Events Held prior to the International Conference of Governmental and Non-Governmental Experts.*** http://icrc/TheMissing/01.2003/EN/10;http://www.icrc.org/Web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/5JAHR8/$File/ICRC_TheMissing_012003_EN_10.pdf.
- ICRC. (2003). ***The missing and their families, action to resolve the problem of people unaccounted for as a result of armed conflict or internal violence and to assist their families.*** https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/report/5xrdjr.htm

nation.

Recommendations

1. Unless armed groups are included in the solutions, *ipso facto*, the issue of missing persons will not be adequately addressed. The obligations provided for by the international humanitarian law applicable in non-international armed conflicts are addressed equally to the world states and armed groups involved in such conflicts. Practical means should be further explored and developed, considering the characteristics of armed groups, including cooperation with such groups.
2. Issuing an international declaration to be devoted to the role of the world states in addressing the issue of missing persons during armed conflicts.
3. Establish a permanent international mechanism with the purpose to address the issue of missing persons during armed conflicts.
4. The issue of missing persons should not be used as a bargaining chip; rather, the world states should fulfill their responsibilities in the face of this profoundly neglected challenge. The issue of missing persons has a deeply rooted humanitarian nature with implications for human rights and international humanitarian law and should, therefore, be demilitarized. Therefore, it should not rely on the political settlements of the conflicts in question. As the ICRC's President states, the issue of missing persons should first and foremost be humanitarian and not part of political agendas and accountability processes.
5. The material, financial, psychological, and legal needs of families awaiting clarification of the fate and whereabouts of their family members should be met by the relevant authorities, where necessary, with the support of the intergovernmental and non-governmental organizations.
6. The international efforts should be constantly made to explore new concepts and strategies that create an effective global response to this issue as a fundamental and urgent global problem.
7. It is critically important to call upon the world states, through binding mechanisms, to cooperate closely to resolve the issue of missing persons through the exchange of information and the provision of material and technical assistance to countries suffering from this problem.

time as a binding resolution and has been submitted and later unanimously adopted by the Council's fifteen members. Some of the proposed measures and actions proposed in the resolution urged the international community and the member states to take action to clarify the fate and whereabouts of the missing persons cooperating closely with the competent bodies such as the ICRC and answering questions posed by their families.

The Resolution stresses that knowing the fate of the missing person because of armed conflicts could be a key element in the design and implementation of peace negotiations and agreements and peace building processes. The Resolution also calls upon the parties involved in armed conflicts when negotiating that peace agreements include provisions to facilitate the search for missing persons. Again, the Resolution emphasizes the importance of the role that can be played to resolve the issue of missing persons on the international scene, underlying that the steps contained therein can contribute to confidence-building processes between the parties to armed conflicts and to accelerate peace and settlement negotiations, transitional justice processes, reconciliation, and peace building and maintenance.

The Resolution encourages the world states to increase their voluntary financial, technical and logistical assistance to the states in need, at their request, in support of exhumations related to the search for and identification of missing persons as a result of armed conflicts. It also promotes the efforts in the field of forensic science and methodologies, exhumation as well as identification, ensuring a dignified treatment of mortal remains. The unanimous adoption of the Resolution reflects an advanced international will to address the issue of missing persons in war-torn countries.

Conclusion

This study aimed at analyzing the different approaches adopted from a humanitarian and legal point of view to address the dramatic problem of the issue of persons missing in armed conflicts. The international humanitarian law serves as a beacon to prevent the disappearance of civilians because of armed conflicts. It is clear from this study that a humanitarian perspective does not rule out the importance of a legal approach. On the contrary, the two approaches complement each other and contribute to a successful process of peace building and post-war reconstruction.

However, this article also highlighted the difficulties that both these approaches can find in addressing this problem in the absence of a strong political will. In addition, the limitation of resources could be a major challenge. In the absence of adequate resources, it is very difficult to face the costs needed for any forensic investigation to start. This lack of means can jeopardize any attempt of identification of the victims once a mass graves has been located.

As we saw in some of the examples mentioned, the cooperation mechanism has proven to be an effective solution to the issue of missing persons if it focuses on humanitarian aspects, which meet the basic needs of victims without discrimi-

the belligerent parties often manipulate the number of missing persons, or deliberately withhold information about them with the purpose to exert pressure on opposition parties, terrorize and control the population, or weaken detainees for interrogation purposes.

At the UN Security Council session, ICRC President Peter Maurer explains a legal framework for resolving the issue of missing persons is international humanitarian law. A set of legal requirements that serve as a beacon to prevent the disappearances of civilians as a result of armed conflicts and provide information about their whereabouts.

Despite the provision of these legal requirements, humanitarian organizations still require permission from the party in control of an area to act, and if such permission is arbitrarily denied it prevents organizations from performing the tasks they are mandated with. The political willpower of the world states is the most important prerequisite for ensuring that measures and mechanisms to resolve the issue of missing persons in armed conflict. For this reason, it is pivotal that world states engage in a broader agenda comprising of a multidimensional and integrated humanitarian approach.

Without political willpower, the issue of missing persons will not be properly addressed, and if no serious efforts are made to build sustainable political willpower in this regard, the issue will persist and may even worsen (Crettol et.al., 2017).

There has been considerable interest on the part of the authorities in publicizing the actions and measures they are taking to highlight the fate and whereabouts of missing persons. This happens when there is a link between the implementation of these measures and the development of important political and national actions and processes at the national and regional levels. For example, there are instances where direct or indirect linkages have been established between the missing persons and political processes at the regional or United Nations level, such as the Dayton Peace Agreement, which ended the armed conflict in Bosnia and Herzegovina which explicitly mentions the commitment of the country to deal with the problem of missing persons. Security Council Resolution 1244 (1999), which paved the way for Kosovo's independence also included this condition.

The issue of prisoners of war and missing persons is explicitly mentioned in the Riyadh Agreements (April 1991) and in several UN Security Council Resolutions (UNSCR 687, Paragraphs 30, 31; UNSCR 1284, paragraphs 13-14). Iraq's compliance with its obligations to return or send back all Kuwaitis and nationals of other countries, as well as their remains has been regularly addressed by the Security Council based on progress reports submitted to it by the Secretary-General.

It should be also noted that the 2019 UN Security Council Resolution 2474 constitutes an important step to enthuse the world states with working out a solution for this issue. Since there was no legal and normative reference to the issue of missing persons, this resolution, proposed by Kuwait, has been issued for the first

became sadly famous for its mass executions and unmarked graves. In Croatia, for instance, more than 2,500 people remain missing in the aftermath of the armed conflicts that occurred between 1991 and 1995. In Bosnia and Herzegovina, the fate of 14,000 people remains infamously mysterious, including 5,500 missing in Srebrenica. In Kosovo, families reported the loss of more than 2,000 people of all communities and denominations. In Sri Lanka, some 20,000 people disappeared, and thousands lost their lives in Nepal between 1996 and 2006. In Africa, several young people have been arrested and taken to unknown locations, and tens of thousands have been separated from their families who have fled the conflict.

In the Middle East, several areas have experienced large numbers of missing persons. In Iraq, about 250,000 people have been reported missing, according to Rina Ghailani from the UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. In Syria more than 10,000 cases have been registered, a number that, according to Jonathan Allen, Britain's deputy permanent representative to the United Nations, reached 60,000 since the start of the war in 2011.

The issue of missing persons causes suffering to women and children. Women and children are missing for various reasons, and sexual exploitation is a case in point. As stated in Resolution 7/28, the Human Rights Council requests the world states to give the utmost attention to the situations of missing children in connection with armed conflicts and to take appropriate measures to search for and identify such children. Admittedly, addressing the consequences caused by this phenomenon requires onerous tasks involving many actors and close coordination.

The most important obstacle to measures that could be taken regarding the issue of missing persons during armed conflicts is the difficult environment left by the war where bitter hatred still determines the relationship between the parties in conflict. This makes the task of institutions responsible for ensuring the rule of law difficult and makes them unable to make mechanisms move towards meaningful answers to the families of missing persons. Moreover, addressing the issue of missing persons raises particularly sensitive questions, which may cause the mechanisms to veer off their humanitarian objectives, and may bring with them serious security problems for the personnel involved in an eventual investigation.

Authorities often lack the willpower to provide answers to the families affected. This is due mainly to fear of legal action and the need to prioritize political security and stability over the families' right to know what has happened to their loved ones. Criminal investigations are sometimes brushed aside to better focus on the humanitarian role (Human Rights Council's Advisory Committee, (2011).

Therefore, in all cases, for the measures to achieve their purpose, the authorities concerned should have the capacity, readiness, and willingness to address the issue of missing persons, which is a critically important political one. This is because

of reprisals or criminal prosecution. The separation between the humanitarian perspective and the relevant justice institutions is therefore the most effective means of obtaining information in this regard.

Humanitarian mechanisms should not, therefore, attempt to assign or delegate responsibility and should ensure proper management of confidential information. It should be also emphasized that all necessary measures should be taken to ensure that the documents and information used to locate, recover, and identify missing persons are not used as direct evidence. This should not be construed as limiting the judiciary or as an impediment to the judicial authorities acting as per the tasks they are mandated with.

The establishment of truth and reconciliation commissions, in which post-conflict patterns of human rights violations are investigated, is good practice in this context, especially if victims and civil society, including NGOs, are involved.

Identifying, Mapping and Maintaining Burial Ground

All the procedures put in place by both the ICRC and the ICMP constitute an important step in identifying the fate of missing persons. Information about the mass graves should be collected from various sources, including senior officers, combatants, and civilians. Cross-border agreements should also be concluded with neighboring countries where there are reasonable grounds to suspect the presence of burial grounds or cemeteries. Their discovery may be important not only in tracing missing persons but also in identifying and prosecuting perpetrators.

Maintaining burial grounds and cemeteries is an obligation under the international humanitarian law, which states that the sanctity of the dead should be respected and that their graves should be distinguished to facilitate their identification, the law also provides for the protection of graves (First Geneva Convention, 1949, Article 17, First Additional Protocol, Article 34/1). Under no circumstances can desecration be tolerated. More importantly, the foregoing law strictly prohibits looting and mutilation of dead bodies. The act of looting and mutilating dead bodies may also constitute a war crime. It constitutes a grave violation against human dignity, as stated and defined in Articles 8/2/B/21 and 8/2/C/2 of the statute of the International Criminal Court (ICC) (Human Rights Council's Advisory Committee, (2011).

The Political Willpower of States and the Issue of Missing Persons

The world states are primarily responsible for addressing the issue of missing persons and should therefore recognize their responsibilities to implement relevant mechanisms, policies, and laws. Despite the abundant norms and rules of the international humanitarian and the human rights law concerning the issue of missing persons, unfortunately, the states have not taken appropriate measures to prevent such disappearances or to provide vital information. No continent has survived this nightmare, which affects thousands of people worldwide. In recent years, the conflict erupted in the Balkans

really happened. Providing answers about missing persons and combating impunity are different yet complementary objectives to this end. When a mass grave is discovered, it is a crime scene, criminal investigations are generally launched, and site assessments and human remains cannot be recovered without permission.

Families shall have the right to ask their own governments and legal institutions to address their pain and distress so that a sense of justice can finally be achieved. The right to justice and the right to know are complementary. Explaining the fate and whereabouts of missing persons is part of the pursuit of justice at the global level.

It is critically important to have competent authorities, such as police officers, investigate any cases under the applicable legal framework before any grave for criminal investigation is opened. The judiciary may have relevant information on the fate and whereabouts of missing persons. Conversely, the mechanisms of missing persons may have information relevant to judicial processes, because understanding the patterns of behavior and incidents that brought about the commission of crimes can be very seminal to achieving judicial objectives. Moreover, the mechanisms entrusted to work on missing persons cannot in any way hinder the work of the judiciary. However, they should receive the full and close cooperation of government agencies and authorities, including the judiciary, to achieve their objectives. This requires that these institutions respect the existing mechanisms for the collection of the relevant information. The powers and working methods of these mechanisms should be well explained, as they are not a substitute for the police, prosecutorial or judicial authorities: what distinguishes them is the adoption of alternative, sometimes innovative, working methods.

For instance, when a mass grave is found, a criminal investigation shall focus on gathering information about the cause(s) and circumstances of death and any evidence that could help find the perpetrators. On the contrary, humanitarian mechanisms focus on data that will assist in the identification of human remains, this means that data that help to explain the fate and whereabouts of missing persons will not be necessarily collected by a criminal investigator or a judge as part of the criminal prosecution process but that they eventually can be used to this purpose. Transitional justice objectives are often understood to be limited to judicial remedies involving criminal investigations and prosecutions. Such objectives, even if very important for the process of transitional justice, do not consider humanitarian objectives, do not include access to relevant information on missing persons or follow-up processes capable of addressing the issue of missing persons.

In addition to emphasizing the differences and complementarities between a judicial and a humanitarian approach this study also agrees with the view that the latter is particularly important when the analysis of the surrounding environment reveals the reticence of the institutions affiliated with the former belligerent parties to share their information for fear

Establishment of Competent National Institutions

The legislative model prepared by the ICRC states that an independent and neutral authority shall be established to trace and identify human remains, without prejudice to the powers of other competent bodies (Article 12). The National Information Office, which operates during armed conflicts, was also established under its supervision, and which shall be responsible for the central collection of all information about the wounded, sick, shipwrecked, deceased, protected persons deprived of their freedom, unidentified children and persons reported missing (Article 13) [provided for by the Geneva Conventions].

Such an institution must have a clear humanitarian mandate provided for by the law, focusing on the tracing of missing persons whose fate or whereabouts is unknown because of armed conflict. The institution should also receive the necessary resources and powers to carry out such a mandate. This institution should be responsible for receiving search requests, carrying out what is necessary to obtain information on disappearances, revealing a person's whereabouts and fate, and ensuring that all information will be available to the applicants and state authorities in accordance with national laws and standards relating to the protection and management of personal data. It also should have the responsibility for managing the data record. The institution should also provide relatives and witnesses with mechanisms such as a hotline and a registration website.

Examples of such national institutions include the Institute for Missing Persons, established in Bosnia and Herzegovina in 2005 to address the issue of missing persons after the civil war that wreaked apart the former Yugoslavia. This institution provides a sustainable local mechanism for locating missing persons irrespective of their ethnic, religious, or national affiliation or their role in the previous hostilities. The foregoing institute seeks to protect, document, and properly excavate mass graves and exhume bodies to enable relatives of missing persons and others to participate in search operations. The findings of the activities carried out by the Institute have helped to identify so far more than 19,496 in the Western Balkans until March 2016. In the same way, in Kuwait, the National Committee for Prisoners and Missing Persons was established in 1998[5].

Transitional Justice and the Human Perspective

All states shall be committed to hold those responsible for disappearances accountable and to combat impunity (ICRC, 2003). Such a measure contributes to resolving the issue of missing persons. Justice and accountability are of great importance in making more efforts to achieve reconciliation and the peaceful settlement of disputes. Missing persons are often the victims of heinous crimes, and the sites from which their remains are recovered are the crime scenes, object of a criminal justice dimension. The families of missing persons and the whole community shall have the right to prove what has

persons collecting information on the dead and properly dealing with human remains.

7. Starting the process of exhumation and identification only once a framework has been agreed on by all the parties concerned and ensuring that the framework includes:

a. Establishing protocols for exhumation, collection of pre-autopsy data, autopsy, identification based on valid and scientifically reliable methods and techniques, and appropriate, relevant clinical, or situational evidence.
b. Taking appropriate means to link communities and families in the procedures of exhumation, autopsy, and identification.
c. Respecting and developing professional ethics and standards of practice for forensic professionals working in international contexts.

In this context, it should be noted that, to date, no Non-Governmental Organizations (NGOs) or international organizations have a specific mandate to identify bodies. However, it is important to bear in mind that the care of bodies cannot be delayed, and that such measures may clearly affect the identification of victims later. Guidelines for the promotion of best practices have recently been developed as tools for use by various authorities and relief organizations in such a field. Such guidelines provide technical information that supports the correct approach to handling dead bodies.

One of the best practices in this context is the International Commission on Missing Persons (ICMP), established in 1996 to support the Sarajevo-based Dayton Peace Agreement, which is a leading entity in the use of DNA technology to identify missing persons. The ICMP helped to identify 18,000 missing persons by matching DNA from the remains of unknown human remains to the DNA of family members of the missing persons. Today, its database contains 150,000 samples of genes of missing persons in more than 20 countries. The techniques developed by the ICMP in the Western Balkans have revolutionized tracing missing persons in other countries. Thanks to the effective use of DNA as a means of mass identification, the ICMP has become the largest identification program in the world, operating the world's largest high-throughput human DNA identification facility (Sarkin, et al, 2014).

Good practice in this context is the Tripartite Commission, established in 1991 to find out the fate and whereabouts of the missing persons during the Gulf War (1990-1991). This commission was composed of three main groups: France, the United Kingdom, Saudi Arabia, and the United States of America representing Kuwait; Iraq; and the International Committee of the Red Cross as a third party. This Commission handled 316 cases of missing persons related to the Gulf War, and the remains of thirty-two people were returned from Kuwait to Iraq. These achievements constituted just a glimmer of hope for the families who have waited decades for definite answers.[4]

the dignity of the persons concerned. Special guarantees should be provided for personal data and respect for relevant standards and principles for the protection of personal data.

Adoption of best forensic practices and proper treatment of human remains

As said earlier, a mere legal approach is not enough. A humanitarian attitude is also useful to tackle the problem. Over the past twenty years, a new and increasingly developing field of forensic science has gained prominence in support of investigations into violations of human rights and international humanitarian law. Such investigations are often conducted under international jurisdiction and present challenges and opportunities for forensic practitioners around the world.

The use of forensic science to explain the fate of missing persons is relatively new. The first official tracing genetic data bank was established in Argentina in 1987, in direct response to the needs of affected families. The identification of forensic evidence depends on various elements, such as the location of the body, witness interviews, the physical elements on the body of the deceased (identity card, mobile phone, photos, and clothing), and the biophysiological elements still available on the body (teeth, vision, distinctive privacy, fingerprints and analysis of nuclear acid of hair). Although DNA analysis is increasingly seen as playing a key role, it is essentially a last resort or complementary procedure used with other elements. In addition, many challenges remain difficult to overcome when it comes to the use of forensic science to identify missing persons, including the fact that financial and human resources are not always readily available in the aftermath of armed conflict.

From a humanitarian perspective, some people want their loved ones to return even if they are mere skeletons; for them, it is critically important to know their fate and whereabouts. Returning human remains to the respective relatives of the missing person constitutes an emotional family reunion. Government authorities and armed groups bear the responsibility to manage human remains and information on the dead, to properly handle all the dead without harmful discrimination, and to provide information to families to prevent anxiety and uncertainty. Possible measures to be taken include:

1. Ensuring that all possible measures are taken to identify and locate the human remains of those who have died. And register their identities;
2. Avoiding obstructing, hindering and interfering with identifying human remains;
3. Issuing death certificates;
4. Ensuring that all the people concerned respect the legal regulations, laws and professional ethics applicable to the management, exhumation and identification of the human remains;
5. Ensuring that forensic practitioners concerned carry out, where and when possible, procedures for the exhumation and identification of the human remains.
6. Ensuring adequate training for all the

to a personal identity document. Children receive their own identity cards or register their parents' identity documents and, in times of armed conflict, ensure that vulnerable persons – at risk – are registered.

Obligations and Remedial Practices:

Adoption of a national law on missing persons

At the 115 Assembly, the Inter-Parliamentary Union it was decided that national policies should be adopted and should enact a national law on missing persons, with the necessary regulatory and administrative measures. One of the most important remedial measures for missing persons is the enactment of national legislation to recognize and address the legal and practical difficulties faced by missing persons and their families. In most cases, the status of "missing person" is not officially recognized forcing families to live in a kind of legal limbo and facing a bureaucratic nightmare, as the laws of some countries allow years to pass before a person is officially declared dead or absent. In the meantime, family members cannot claim their inheritance or sell their property, and the wife cannot remarry or simply hold funeral rites (Bosnia and Herzegovina Constitution, 2004). In addition, since most people missing in armed conflicts are men, women are left alone, and they have to play the role of head of household and breadwinners[(2)].

Bosnia and Herzegovina is among the countries that have adopted a law on missing persons in 2004. It is the first legislation of its kind in a post-conflict country concerning missing persons anywhere in the world (Sarkin, et.al., 2014). It codifies "the right to know the truth about the fate of the relatives of the missing" as well as the right to be informed of investigative efforts. The law upholds the rights of other families, such as temporary disposition of the property of missing persons in cases where no death has been declared, burial costs, the priority of the rights of education and employment of children of missing persons, healthcare, and memorialization at gravesites[(3)]. On the same line, Lebanon also adopted Law 105 on the missing and forcibly abducted persons (Lebanese Official Gazzette, 2018, 52.

Protection of personal data and correct information processing

Parties to an armed conflict should establish offices to provide information on detainees or deceased. It should be ensured that the information collected about persons whose fate is unknown is inclusive of the information necessary for the specific purpose and is collected and processed with integrity. Humanitarian information that may serve a neutral humanitarian organization, such as the ICRC, is sent to ascertain the fate of unaccounted persons; relevant standards and principles on the protection of personal information should be respected, including medical and genetic information (ICRC, 2011).

The parties to any armed conflict are obliged to properly handle and process personal information. The information collected should only be used for the humanitarian purposes for which it was collected, so as not to destroy again

Obligations and Practices of States of Missing Persons

The international law provides for many international obligations for the prevention of the loss of persons during armed conflicts including the disclosure of their fate and whereabouts. The international community has gained experience in this regard. This experience is clearly embodied in the practices of some countries

.

Preventive Obligations and Practices:

Respect for the rule of law

The first obligation of any state to prevent the tragedy of the loss of persons during armed conflicts is the respect of the international humanitarian and international human rights laws. Often in international law, disappearances do not occur if provisions are respected by all the parties in the conflict. The authorities and parties engaged in an armed conflict have the primary responsibility for preventing disappearances. However, thousands of missing persons around the world suffer a lack of rigorous law enforcement.

Respect for international humanitarian and international human rights laws is essential in preventing people's disappearance. As already explained, the international humanitarian law and human rights law set out basic rules for fair treatment of civilians and members of the armed forces or armed groups, including the sick, wounded, prisoners, dead, and those deprived of their freedom. Respect for the rules of the international humanitarian law by states helps to steer clear of any disappearance (International Parliamentary Union and the International Committee of the Red Cross, (2009).

Dissemination of the rules of international humanitarian law

It is the responsibility of the states and parties in conflict to disseminate and promote international humanitarian law. They should ensure that the forces, groups, or persons under their command and control are aware of their obligations under the international humanitarian law and of their respective responsibility for any failure to comply with the relevant provisions. Both civilians, including civil servants, and members of the armed forces at all levels should be aware of and sensitized to the international humanitarian law. In addition, international humanitarian law should be duly incorporated into national legislation. It should be also noted that the enactment of national laws is critically important when addressing the issue of missing persons because it would prevent the disappearances and help in the process of identifying the fate and whereabouts of missing persons.

Use of identity cards

Any state is primarily responsible for providing identity cards and promote their use among soldiers. This would help in case of capture, injury, or killing. Every state should also provide identification cards for all civilians, including children, to allow their identification in the case of mass population displacement.

The Model Law prepared by the ICRC, therefore, requires that legislation addressing the issue of missing persons should ensure that all persons have access

severity that equal to inhuman treatment (ICRC, 2010).

3. The rights and dignity of the deceased shall be ensured, according to which the parties to the conflict are obliged to search for the bodies of the dead and prevent exhuming and looting such bodies (First Geneva Convention, 1949, Article 15). This also includes sending death certificates or lists of the names of the dead, certified signed and stamped to the information office concerned, which collects all the things found with the dead and have actual or moral value and send them back in sealed parcels, with statements explaining all the details necessary to identify the relative(s) closest to the deceased, and a list of all the contents attached by (First Geneva Convention, 1949, Article 19.
4. The parties to the conflict shall establish an official burial registration service to facilitate the identification of mass graves and documentation of the bodies inhumed in the graves, and the transfer of bodies to the country of origin (First Geneva Convention, 1949, Article 17, Third Geneva Convention, Article 120).
5. The identity of protected persons shall be maintained. This rule shall require that all data that helps to check and verify the identity of the wounded, shipwrecked, sick and dead who are in the hands of a party to the conflict while they are part of the adversary, and such information and data shall be registered and communicated to the information office concerned (Fourth Geneva Convention, 1949).
6. Provisions for tracing missing persons shall be established, which include the obligation of the parties to the conflict, not later than the end of hostilities, to search for persons reported missing by the adversary, to report all information that may facilitate the search and to facilitate access to such information, by dint of which they are obliged to take a number of measures (Geneva Convention First Additional Protocol, 1977).
7. The family union shall be one of the most important rules established by the international humanitarian law and human rights law the provisions of which shall constitute preventive measures to resolve the issue of missing persons (Farhat, 2019). To this end, it shall state numerous provisions that prevent the separation of family members during armed conflicts (Fourth Geneva Convention, 1949, First Additional Protocol Articles 82, 75).
8. Regarding missing persons in non-international armed conflicts, Article 4/3/B of the Second Additional Protocol provides that "all appropriate steps shall be taken to facilitate and reunite families separated temporarily", which shall apply to all measures and provisions contained in the First Additional Protocol, relating to missing persons as a requirement for the implementation of such Paragraph.

Persons from Enforced Disappearance, which entered into force on 23 December 2010, are among the most important sources of international commitment in relation to the issue of missing persons.

The international humanitarian law and international human rights law govern basic rules set out to help prevent the disappearance of persons in armed conflicts or domestic violence. Simply put, this means ensuring respect for the principles of international law and ensuring respect for the safety and dignity of all human beings, including the dead and the missing. These rights include:

1. The right to know the truth is the fundamental basis for the protection of missing persons and their families. To this end, the international humanitarian law and human rights law state the right of families to know the fate of their missing relatives as a result of armed conflict, including their whereabouts or circumstances of death, if they are dead, and the associated obligation to conduct an effective investigation into the circumstances contributory to such disappearances (Rights Council's Advisory Committee, 2011, p. 15).
2. The foregoing right is provided for in the First Additional Protocol as the general principle governing the issue of missing persons in Article (32), which states the right of each family to know the fate of its members. This principle, developed by the ICRC, is a customary principle that even the states that are not parties to the Protocol are bound by. In accordance with rule 117 of the Customary International Humanitarian Law Study published by the ICRC in 2005: "Each party to the conflict shall take all feasible measures to hold accountable the persons reported missing as a result of armed conflict and shall provide their family members with any information they have about their fate". The rule is applicable in both international and non-international armed conflicts. States have on many international occasions recognized the right to the truth as an international customary rule is one of the most relevant legal norms. Similarly, international jurisprudence clearly demonstrates the customary nature of this rule. In the case of Quinteros versus Uruguay (July 21, 1983, Paragraph 186), the UN Human Rights Committee affirms that it is prohibited to intentionally withhold family information from missing relatives. It also mentions that disappearances seriously violate the rights of the family of the disappeared or missing person, suffering severe and prolonged times of mental pain due to uncertainty about the fate of his or her loved or beloved ones.

In the case of Kurt versus Turkey (May 25, 1998, Paragraphs 130-33), the European Court of Human Rights finds that withholding information from the families of persons detained by the security forces – or by an imposed silence in the case of missing people during armed conflicts – could reach a degree of

December 2006. The ICRC carried out a range of activities to resolve the issue because of armed conflicts and better to help their families.

In most conflict-driven scenarios, when frequently used means of communication are disrupted, the ICRC helps separated families to communicate using Red Cross messages, satellite phones, mobile phones, the Internet, and other means available. On the same path, the ICRC also collects information on missing persons and the adverse circumstances under which they have disappeared from their families; this organization also aims at identifying their whereabouts, and locating them in all possible places, such as prisons, hospitals and camps by communicating directly with the authorities. These activities are often carried out with the help rendered by the Red Cross and Red Crescent Societies. It is also important to know that both the National Red Cross and Red Crescent Societies play a vital role in revealing the fate of missing persons through restoring family links (RFL) and through tracing programs for missing persons.

ICRC's visits to places of detention also plays an important role in addressing disappearances. In such places of detention, the ICRC registers the identities of detainees, preventing possible disappearances. Likewise, the ICRC may also arrange the exchange of family messages between detainees and their respective relatives (ICRC, 2008).

The Security Council has been slow in addressing this issue. Only then on June 11, 2019 the Security Council did pass its first resolution on missing persons because of armed conflicts. The draft resolution materialized based on an initiative driven by the sufferings of the State of Kuwait caused by the loss of its children during the Iraqi occupation. Aware of the challenges posed by the impact of war on civilians the state of Kuwait believed that it had to address the tragic consequences of the conflict on civilians, in particular a high number of refugees and IDPs left after the war with Iraq, and the whereabout of 369 of the 605 Kuwaitis and third-country nationals who went missing during the Iraqi invasion of Kuwait in 1990 and whose fate is still unknown.

Legal Rules Pertinent to the Issue of Missing Persons

International obligations relating to the cases of missing persons and victims of enforced disappearance – alternatively known as forcibly concealed persons – are based on international humanitarian and international human rights laws, and are thus designed to prevent and address such issues (United Nations General Assembly, (2014).

The UN General Assembly Resolution 67/177 dated 20 December 2012, states that the principles and rules of the international humanitarian law, in particular the four Geneva Conventions of 1949, the two Additional Protocols of 1977, international human rights standards, in particular the Universal Declaration of Human Rights of 1948, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights of 1966, the International Covenant on Civil and Political Rights of 1966 and the Convention for the Protection of All

- Parents (including stepmother, stepfather or adoptive parents);
- Full or half brothers and sisters or adoptive siblings (ICRC, 2009).

The Model Law of the ICRC also states that the definition of 'relative' could be as broad as to include and take into account the specific cultural environment in which the concept of family might extend, for example, to close friends. On a similar subject, the Lebanese Law No. 105 known as the Law of Missing and Forcibly Concealed Persons defines the family of a missing person as the extended and nuclear family, including children born within or outside a marital relationship, adopted children, stepson and stepdaughter of a previous marriage who were once in the custody of a missing or forcibly concealed spouse, husband and wife along with their ancestors no matter how distant they are in one's lineage, including stepmother or stepfather, brother or sister and their children" (Lebanese Law Official Gazzette, 2018).

The Legal Framework of the Issue of Missing Persons

It stands to reason that missing persons are either dead or alive. This presents an unpalatable, yet inescapable fact shrouded in ambiguity loaded with severe vulnerability and threat. If alive, missing persons may have been detained or secretly marooned from their relatives by abrupt displacement, disaster, or incident. In either case, missing persons should enjoy the protection stated and provided by the international humanitarian law to any category to which they may belong, civilians, migrants, internees, prisoners of war, the injured, inmates, dead, or otherwise expressed.

Development of International Attention to the Issue of Missing Persons

Until recently, such a hidden tragedy – as the ICRC (Al-Shammari & Al-Ubaidi, 2019) refers to – has not yet attracted the attention of the international community. Admittedly, although the issue of missing persons is as old as the war itself, people have for a long time viewed the issue as a desperate one.

Back in the 1990s, such a mindset changed when Yugoslavia experienced widespread unrest, causing the disappearance of more than 20,000 people. To that gritty reality, the reaction of the families of missing persons was unexpectedly mounting and forceful. Later in 2003, the ICRC hosted an extraordinary conference in Geneva on 19-21 February on missing persons (ICRC, 2003) bringing together a wealth of governmental and non-governmental experts from all over the world to address the issue with the purpose of seeking methods to help the impacted families and communities. They reaffirmed that people always have the right to know the fate and whereabouts of their beloved ones (International Red Cross and Red Crescent Movement 2019).

As a result of the conference, the ICRC participated in the drafting committee that helped to conclude the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance adopted by the UN General Assembly in

3. The political will of world countries.

The Conceptual and Legal Framework: The Conceptual Framework

Concept of missing person

The term *missing persons* has already been spelled out within the context of the research. In the broader sense, however, the term *missing persons* refers to persons whose fate becomes unknown; those whose families are unaware of their whereabouts; those who are reported missing on the basis of reliable information, and such missing persons who are unaccounted for due to a wide range of circumstances, such as displacement, whether an internally displaced person or a refugee, or killed during an armed conflict or forcibly or involuntarily disappeared. According to the ICRC, missing persons are "persons unaccounted for as a result of an armed conflict or internal violence" (ICRC, 2003).

The current research study highlights the loss during armed conflicts, simply because there are countless people who have lost their family members without any vestige of hope that such missing persons would be found alive. During belligerency, civilian or military victims may be killed, buried, or more technically buried in unmarked graves, taken away from their homes or stalked, handcuffed, bound, gagged, and abducted on the streets, some may disappear while fleeing fighting or being shut off their families. They may be held in unknown locations or even killed or died in custody. Still, many may die on the battlefield and go missing.

Technically, a missing person is different from a forcibly concealed person: a missing person means a person whose relatives are unaware of his or her whereabouts as a result of an international or non-international armed conflict, being kidnapped, a disaster or any other similar reasons. While a forcibly concealed person is a missing person as a result of arrest, detention, abduction or any manifestation of deprivation of freedom by government officials, groups or even persons, while utterly denying they have curtailed, inhibited, restricted or taken away someone else's freedom or even sealing one's fate or whereabouts. Such missing persons cannot be hence protected by the governing law.

Concept of the family of a missing person

The various reports of the Secretary-General and General Assembly resolutions recommend the adoption of a broader concept of the family of a missing person. Based on such an official recommendation, the Model Law of the ICRC recommends that the definition of the relative of a missing person should be broader to include persons impacted by the lack of knowledge of the whereabouts of the missing persons. However, the term should further include:

- Children born within or outside the marital relationship, adopted children or children of one of the two spouses;
- Life partner through legal marriage or otherwise;

bility for violations against the international humanitarian, human rights, and international criminal laws. The book also addresses the humanitarian efforts of the international community to obtain information on missing persons.

Akin to the current study, the book also places special attention on the legal framework of the issue of missing persons in armed conflict areas. The author also emphasizes the pivotal significance of justice and accountability for the loss of missing persons as a basic effort to achieve reconciliation and peaceful settlement of conflicts emphasizing the complementarity of the right to justice and the right to know. This work, on the other end, focuses principally on the role of political willpower of the world countries to resolve the issue of missing persons.

Second study

The second research study is the *Contribution of the International Committee of the Red Cross to Protect the Missing Persons* by Al-Shammari and Al-Obeidi (2019). Like the current research study, the study by Al-Shammari and Al-Obeidi (2019) examines the legal framework for the protection of missing persons and the role of the ICRC in protecting missing persons. This study highlights the role played by the ICRC to resolve this issue, both regionally and nationally in Iraq. Although this research has indicated in several instances the invaluable contribution of the ICRC to the efforts towards an understanding and a solution to the issue of missing persons, this does not constitute the central focus of this study.

Research Terminology

Missing persons as a term used in this study denotes persons whose relatives are unaware of their whereabouts because of international or non-international armed conflicts. Given the contextual meaning, the term is hence different from what is referred to as *enforced disappearance*, which is the result of arrest, detention, abduction or any other form of deprivation of freedom caused by government officials, groups or even persons, while utterly denying they have curtailed, inhibited, restricted or taken away someone else's freedom or even sealing one's fate or whereabouts. Such missing persons cannot be hence protected by the governing law[(1)]. It should be noted, anyway, the first term is broader than the second one; such missing persons in any given armed conflict may have been displaced, captured, caught, abducted, or victimized by massacres and buried in mass graves.

Research Structure

The current research addresses three independent topics as follows:

1. The conceptual and legal framework of the issue of missing persons during armed conflicts.
   a. The conceptual framework.
   b. The legal framework.
2. The obligations and practices of the world countries about the issue of missing persons in armed conflicts.
   a. Obligations and preventive practices.
   b. The obligations and remedial practices.

the Western Balkans in the 1990s and early 2000s; thousands of people have forcibly disappeared in current conflicts around the world.

Spatial scope:

The issue under discussion attracts worldwide attention. As such, this issue will be discussed at a global level with the focus on some regions that have experienced instances of missing persons as reported by some statistics.

Temporal scope:

The issue under study dates back many years as it is associated with armed conflicts both diachronically and synchronically. Back in the 1990s, the issue began to resurface and gained interest. Hence, the time scale of the study is set in the early 1990s to date.

Research Methodology

The research methodology adopted in this study is based on three different approaches: a descriptive one that provides a detailed description of the dimensions of the issue and the associated consequences. A deductive one with the purpose to investigate the relevant international conventions and resolutions and assess their validity. And finally, an inductive approach to better extrapolate the government practices in addressing the issue.

Research Hypotheses

What is the legal reality of missing persons in areas impacted by armed conflicts? Is the legal framework currently in place enough to deal with the problem? With the world countries turning a blind eye to the issue, is the number of missing persons increasingly growing or, as Peter Maurer, President of the International Committee of the Red Cross, simply puts it is just the tip of an iceberg? Again, is there any potential risk that stems from the failure to develop holistic solutions to the issue, which would otherwise undermine peace and reconciliation processes and present a threat of renewed conflict that may destabilize and subvert international peace and security? Is the issue addressed from a humanitarian or political perspective? Given the adoption of the first resolution to the issue of missing persons by the Security Council, can it be considered a starting point for the international efforts to enthuse and galvanize the world countries into action?

Literature Review

First study

The first study considered is *When the Conflict Ends, While Uncertainty Continues: Accounting for Missing Persons between War and Peace in International Law* by Alessandra La Vaccara (2018).

The book addresses how the rules of human rights and international humanitarian law are synchronically implemented to missing persons in armed conflicts, along with the historical development of accountability thereof. More importantly, the book highlights the importance that the measures taken to uphold and safeguard the right of families to know the fate of their relatives do not override the measures necessary to assign responsi-

to the settling of armed conflicts, reducing hostility, mistrust, and intolerance.

From a humanitarian perspective, the loss of loved ones inflicts untold sufferings to the families. The loss, albeit a tragedy for the one missing, is still excruciating for all family members who, without corroborative evidence of their death, are left without the possibility of mourning them. They remain locked in a vicious circle of possibilities in the hope to see them again alive somewhere in the future. Overburdened by hypothetical yet frightening scenarios, the family members delude themselves into believing that their missing loved ones have been thrown into an unknown prison, have lost memory and other tacit assumptions. In some cases, the missing person was the breadwinner and his disappearance left them in despair and in an inevitable, future misery. In this context, the issue of missing persons in the areas plagued by armed conflicts is one of the most critical challenges faced by ICRC's humanitarian operations. Epistemologically, the significance of the study falls into two key foci:

Scientific significance:

This study provides an in-depth scientific background regarding the treatment of the problem of missing persons during armed conflicts from both a legal and humanitarian perspective. The findings will be seminal to potential researchers and experts for further studies. They also aim at offering whoever has involved in this kind of research a relevant reference.

Practical significance:

This study highlights the best practices adopted in addressing the issue of missing people, from both a legal and humanitarian point of view, offering a helpful guide for governmental authorities and for other stakeholders operating in the humanitarian sector.

Objectives of the Study

Given the various resolutions issued by the UN General Assembly on missing persons in armed conflicts, it has become critically important to foster public awareness on this pressing concern. The International Conference of Governmental and Non-Governmental Experts held annually also recommends the need to raise international awareness on this ongoing issue. In addition, the way in which this problem is tackled plays a vital role in the relations between the parties involved in the armed conflicts and in their efforts to reach a peaceful settlement of the existing disputes.

Scope of the Study

Thematic scope:

People go missing for a whole series of reasons, including but not limited to natural disasters, domestic violence, unrest, upheaval, and others. However, it is common knowledge that missing persons in areas stormed by armed conflicts reach record numbers. For example, reliable statistics reveal that more than one million people disappeared without a trace in Iraq between 2003 and 2013. More than 10,000 people are reported to be still missing in the aftermath of the armed conflict erupted in

Missing Persons in Armed Conflicts

Legal and Political Perspectives

Dr. Hanan Ahmad Elfouly **Egypt**

Introduction

As the scourge of war comes to an end and seals fatalities into early graves, the time comes when both parties put an end to the conflict and count the number of casualties. It is then that the appalling suffering caused by the horrendous atrocities of the war becomes an unbearable pain for the families who lost their loved ones. Now, as if the sorrow of many bereaved families was not enough, for some of them the mystery surrounding the fate of their family members becomes a pressing concern.

Significance of the Study

The loss of people in armed conflicts is one of the most traumatic effects incurred in past and present wars. Such a scourge is increasingly mounting around the globe. Recently, the number of people reported missing because of armed conflicts has glaringly increased. Last year, for instance, more than 45,000 people were reported missing by the International Committee of the Red Cross (ICRC).

With the number of missing persons on the increase, there is now no vestige of hope for many years to come that the missing persons will be found alive. As clearly stated in General Assembly Resolution 73/178 dated 17 December 2017, the foregoing issue has a negative impact on the efforts made to put an end to such armed conflicts. It is true that until so many people are reportedly going missing, promoting true peace, or even calling for reconciliation and rapprochement remains locked in a stalemate. Driven by the heartrending stories of myriads of missing persons, the Security Council adopted Resolution No. 2474/2019 with the purpose to address the issue diplomatically as well as practically. The international community became aware that resolving the issue of missing persons may contribute

Abstract

Despite modern warfare, the number of missing persons during conflicts remains a notoriously growing concern all over the world.

This research aims to investigate the different aspects of the issue of missing persons during armed conflicts and their impact on the implementation of peace processes and the reconstruction of post-conflict communities. It will study the measures and mechanisms necessary to deal with such an issue from both a humanitarian and legal perspective, analyzing the work of organizations such as the International Committee of the Red Cross (ICRC) and of the International Commission for Missing Persons (ICMP) and the resolutions adopted by the United Nations General Assembly and the Security Council included in the reports of the UN Secretary-General and the Human Rights Council.

The findings of the research will produce a set of pivotal recommendations and suggestions with the purpose of proposing innovative and revised methods to deal with the problem of missing persons during armed conflicts.

Key Words: Missing People, Armed Conflicts, Humanitarian Perspective, Legal Perspective, Political Willpower, Conceptual Frame

4

Missing Persons in Armed Conflicts

Legal and Political Perspectives

Dr. Hanan Ahmad Elfouly
Member of the Egyptian Committee for International Law and Assistant Professor of Public International Law, Taibah University

- Schubert, M. (2020). Behavioral Insights for Saudi Vision 2030. Boosting behavioral change in the Kingdom. White Paper. https://behavia.de/wp-content/uploads/2020/03/Behavioral-Insights-for-Saudi-Vision-2030.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Schulz, K.F., & Grimes, D.A. (2002). Generation of allocation sequences in randomised trials: chance, not choice. *Lancet* 359 (9305), 515–519.
- Simon, H. (1955). A Behavioral Model of Rational Choice. *The Quarterly Journal of Economics 69*(1), 99-118.
- Staniford, L., & Schmidtke, K. (2020). A systematic review of hand-hygiene and environmental-disinfection interventions in settings with children. *BMC Public Health 20*(195), 1-11.
- Thaler, R. (2009). Mortgages Made Simpler. Economic View. The New York Times.
- Urban Planning and Mobility (2020). Distancing solution in a Danish supermarket via Henrik Schou. https://twitter.com/urbanthoughts11/status/1239822697154174976?s=20 (last accessed: 2020/04/01).
- Watson, J., Dreibelbis, R., Aunger, R., Deola, C., King, K., Long, S., & Cumming, O. (2019). Child's play: Harnessing play and curiosity motives to improve child handwashing in a humanitarian setting. *International Journal of Hygiene and Environmental Health 222*(2), 177–182.
- West, R., Michie, S., Rubin, G. J., & Amlôt, R. (2020). Applying principles of behaviour change to reduce SARS-CoV-2 transmission. *Nature Human Behaviour 4*, 451-459.
- World Bank (2015). World Development Report 2015: Mind, Society, and Behavior.

- German Agency for International Cooperation (GIZ) (2016). Measuring results, contributing to results. Findings and conclusions from monitoring and evaluation 2012-2014.
- Haushofer, J. & Metcalf, C. J. E. (in press). Which interventions work best in a pandemic? *Science*.
- Heuristica (2020). https://medium.com/@heuristica/evaluation-of-behavior-change-interventions-to-promote-self-isolation-and-social-distance-in-the-d65f1253a1ea (last accessed: 2020/05/18)
- Hood, C., Gennuso, K., Swain, G., & Catlin, B. (2016). County health rankings: Relationships between determinant factors and health outcomes. *American Journal of Preventive Medicine 50*(2), 129-135.
- Jin, Y., Austin, L., Vijaykumar, S., Jun, H., & Nowak, G. (2019). Communicating about infectious disease threats: Insights from public health information officers. *Public Relations Review*, *45*(1), 167-177.
- Jukes, M., Jere, C., & Pridmore, P. (2014). Evaluating the provision of flexible learning for children at risk of primary school dropout in Malawi. *International Journal of Educational Development 39*, 181-192.
- Karing, A. (2018). Social Signaling and Childhood Immunization: A Field Experiment in Sierra Leone. Poverty Action Working Paper. https://www.poverty-action.org/sites/default/files/publications/SocialSignaling_ChildImmunization.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Lunn, P. D., Belton, C. A., Lavin, C., McGowan, F. P., Timmons, S., & Robertson, D. (2020). Using behavioural science to help fight the Coronavirus: A rapid, narrative review. *Journal of Behavioral Public Administration 3*(1), 1-15.
- OECD (2019). Tools and Ethics for Applied Behavioural Insights: The BASIC Toolkit.
- Pennycook, G., McPhetres, J., Zhang, Y., & Rand, D. G. (in press). Fighting COVID-19 misinformation on social media: Experimental evidence for a scalable accuracy nudge intervention. Psychological Science.
- Pfattheicher, S., Nockur, L., Böhm, R., Sassenrath, C., & Petersen, M. (2020). The emotional path to action: Empathy promotes physical distancing during the COVID-19 pandemic. Preprint.
- Rabin, M. (1993). Incorporating fairness into game theory and economics. *American Economic Review 83*, 1281–302.
- Reynolds, B. J. (2011). When the facts are just not enough: Credibly communicating about risk is riskier when emotions run high and time is short. *Toxicology and Applied Pharmacology*, *254*(2), 206–214.
- Ruggeri, K. (2018). Behavioral Insights for Public Policy: Concepts and Cases. Routledge, London.

References

- Aarestrup, S., Moesgaard, F., & Schuldt-Jensen, J. (2017). Nudging hospital visitors' hand hygiene compliance. https://inudgeyou.com/wp-content/uploads/2017/08/OP-ENG-Hand_Hygiene.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Ackerman, E. (2019). Robot Teaches Kids Hand Washing Skills in Rural India. Pepe helps keep Indian children healthy by reminding them to wash up. *IEEE Spectrum*. https://spectrum.ieee.org/automaton/robotics/robotics-hardware/robot-teaches-kids-hand-washing-skills-in-rural-india (last accessed: 2020/04/01).
- Ahmed, F., Ahmed, N., Pissarides, C. & Stiglitz, J. (2020). Why inequality could spread COVID-19. *Lancet Public Health*, Comment.
- Behavia (2020). Combating Corona with Behavioral Insights. https://behavia.de/wp-content/uploads/2020/03/Poster-Combating-Corona-with-Behavioral-Insights.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Blackwell, C., Goya-Tocchetto, D., & Sturman, Z. (2018). Nudges in the restroom: How hand washing can be impacted by environmental cues. *Journal of Behavioral Economics for Policy 2*(2), 41-47.
- Bovet, A., & Makse, H. A. (2019). Influence of fake news in Twitter during the 2016 US presidential election. *Nature Communications 10*(1), 1-14.
- Cabinet Office (2013), "Applying Behavioral Insights to Organ Donation: preliminary results from a randomized controlled trial". https://www.bi.team/wp-content/uploads/2015/07/Applying_Behavioural_Insights_to_Organ_Donation_report.pdf (last accessed: 2020/04/01).
- Dahlgren, G., & Whitehead, M. (1991). Policies and strategies to promote social equity in health. Background document to WHO—strategy paper for Europe. Stockholm, Sweden: Institute for Future Studies.
- DellaVigna, S., 2009. Psychology and Economics: Evidence from the Field. *Journal of Economic Literature 47*(2), 315-372.
- Ebeling, F., & Lotz, S. (2015). Domestic uptake of green energy promoted by opt-out tariffs. *Nature Climate Change 5*, 868–871.
- Everett, J. A. C., Colombatto, C., Chituc, V., Brady, W. J., & Crockett, M. (2020). The effectiveness of moral messages on public health behavioral intentions during the COVID-19 pandemic. Preprint.
- Falk, A., & Fischbacher, U. (2006). A theory of reciprocity. *Games and Economic Behavior 54*, 293–315.
- Genevsky, A., Västfjäll, D., Slovic, P., & Knutson, B. (2013). Neural Underpinnings of the Identifiable Victim Effect: Affect Shifts Preferences for Giving. *Journal of Neuroscience 33* (43), 17188-17196.

Endnotes

1- Co-Founder of Behavia – Behavioral Public Policy and Economics GmbH (www.behavia.de).

2- Affiliate and Adjunct Assistant Professor (Lehrbeauftragter), Passau University.

3- The authors are indebted to Prof. Mukesh Kapila, Dr. Fahad L. Alsharif, Dr. Anja Reitemeyer, Muhannad Alsaho, and Julia Hafenrichter for providing valuable support, comments and suggestions to improve earlier versions of this paper. We are also grateful to various officials and development aid workers.

4- For example, Hood et al (2016) estimate that contributions of behaviors and socioeconomic environments to health outcomes are 34% and 47%, respectively, whereas clinical care only contributes 16%.

5- To mitigate this problem, some donors have started to apply more advanced evaluation techniques. The German federal development agency, for instance, uses a framework to qualitatively evaluate its interventions (GIZ 2016). Even though such evaluations might improve the general understanding of what works, they cannot, by definition, solve the causal inference problem since they need to rely on hypotheses instead of clear-cut evidence. In practice, it also remains unclear whether resource-intensive evaluations are always conducted with the necessary rigor and diligence, especially at the end of reporting periods.

6- For broader overviews on behavioral insights, tools and methods, see OECD (2019), World Bank (2015), or Ruggeri (2018).

7- For a broader review of behavioral insights in the context of COVID-19, see e.g. Lunn et al (2020).

8- The cards' structure as well as the case studies partly build on a practical guide that the authors developed earlier (Behavia 2020).

9- For a recent overview on interventions to develop better hygiene habits among adults and children see, for example, Staniford and Schmidtke (2020).

Figure (8): **Continued**

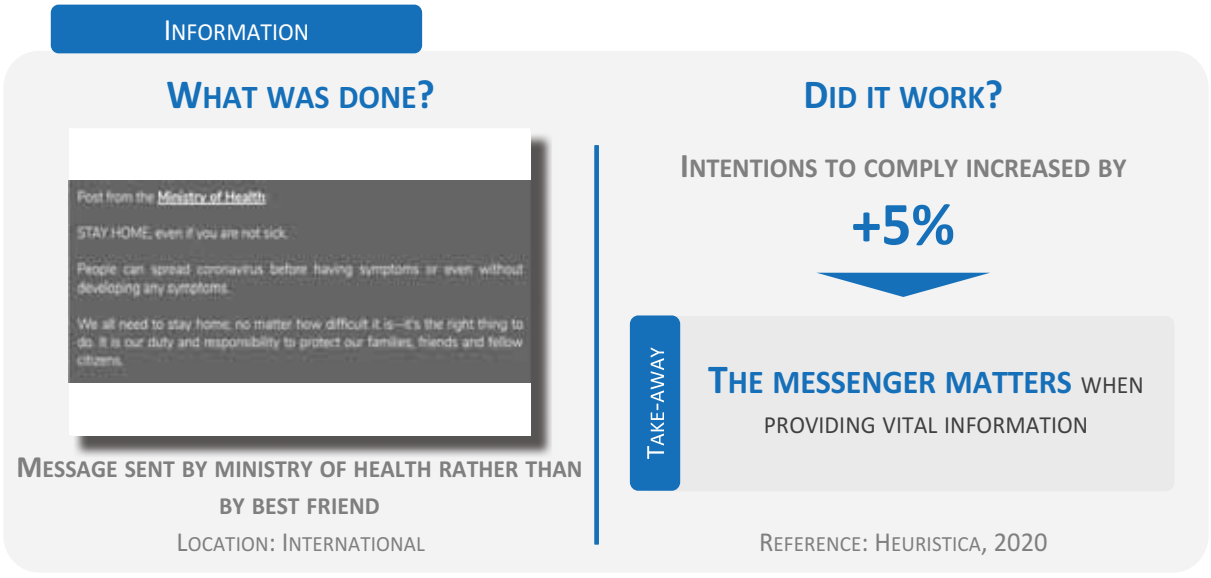

Conclusion

This study sheds light on how behavioral insights and related interventions can help to improve aid effectiveness. After a brief introduction to the origins of behavioral economics and related insights, we explained the two main differences between behavioral and conventional interventions. First, we demonstrated that behavioral interventions address problems from a human-centered perspective, concentrating on behavioral change in daily routines and habits. Second, we argued that behavioral interventions solve the causal inference problem prevalent in humanitarian assistance. While traditional approaches are at risk of subjective evaluations and false attributions, behavioral interventions provide empirical evidence on what works (and what does not). Donor organizations are equipped with robust evidence to manage their programs more effectively and better assist their beneficiaries.

In light of the COVID-19 pandemic, the second part of the study focused on best practices in the domain of public health. We presented a selection of eleven case studies aiming to promote hand hygiene and prosocial behaviors and improve crisis communication. In all cases, the interventions were able to significantly improve basic health among target groups in some instances at almost zero costs. We argued that these insights could be leveraged to improve containment efforts and prevent the spread of COVID-19 in assistance projects.

We want to emphasize that this study is far from providing a complete overview of behavioral insights and potential application areas. Its goal is to serve as a general introduction to behavioral insights in humanitarian assistance and, ideally, to provide inspiration and encouragement for interested readers and practitioners to give behavioral insights a try in the field.

at the same time, facilitate the dissemination of fake news (Bovet and Makse, 2019). Three interventions addressing people's disposition to process and share information during the COVID-19 crisis are depicted in figure (8).

Figure (8): **Best practice on information**

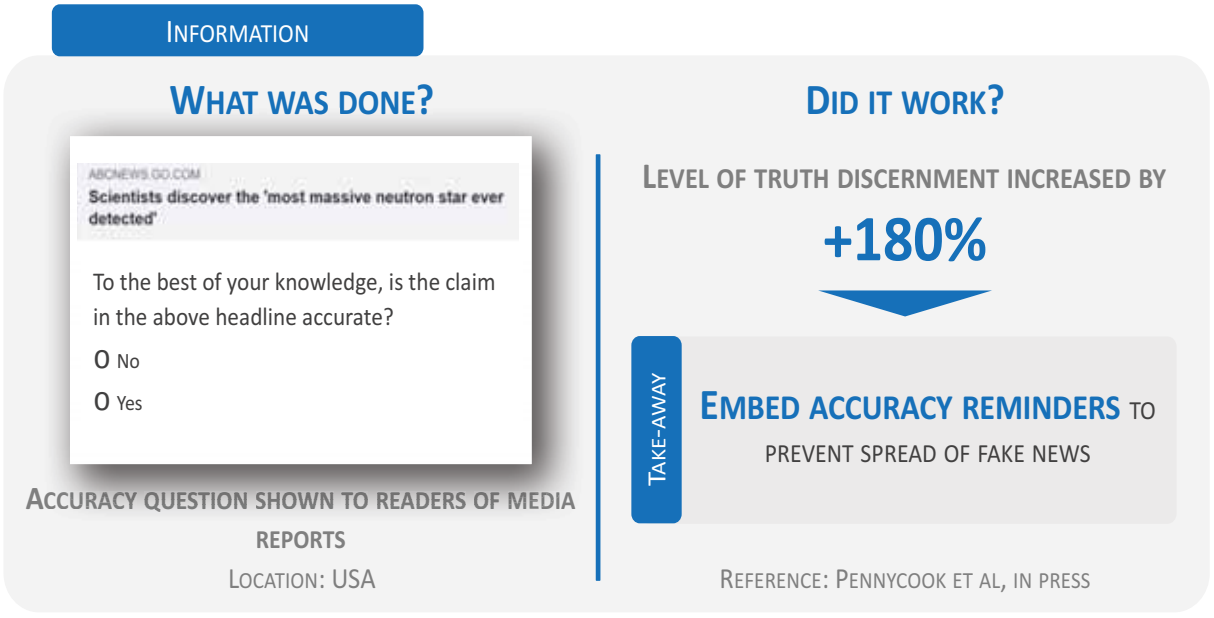

Figure (8): **Continued**

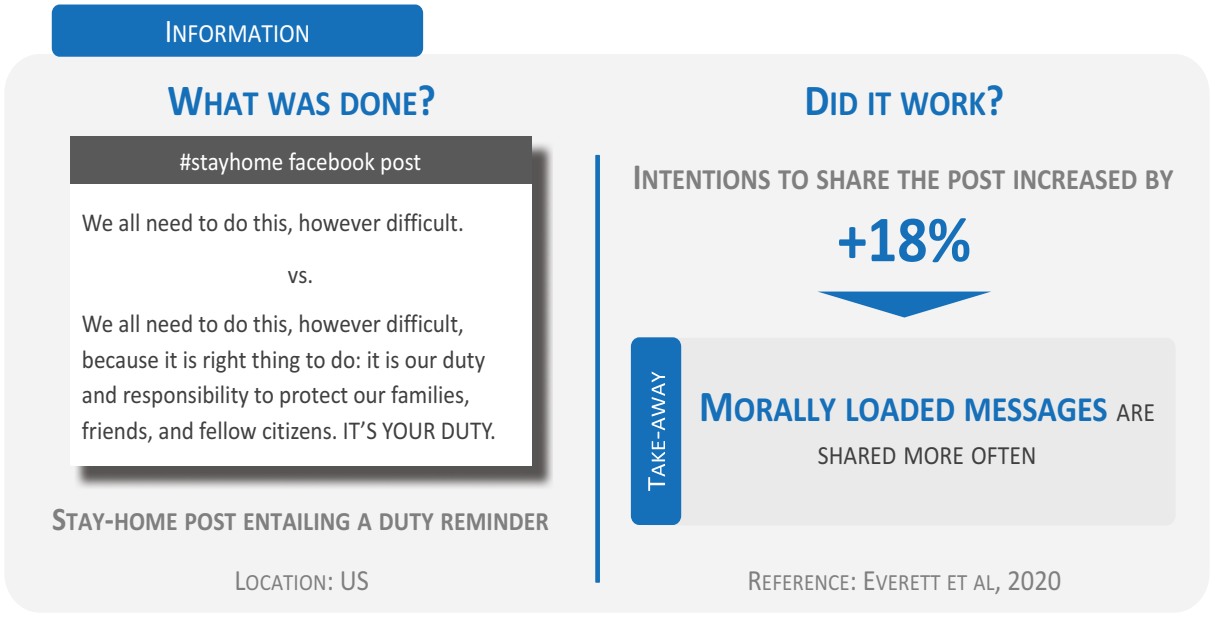

Figure (7): **Continued**

SOCIAL BEHAVIOR

WHAT WAS DONE?

COLORED BRACELETS WERE DISTRIBUTED AMONG IMMUNIZED CHILDREN

LOCATION: SIERRA LEONE

DID IT WORK?

IMMUNIZATION RATES INCREASED UP TO

+25%

TAKE-AWAY

UTILIZE REPUTATIONAL CONCERNS OF PARENTS WHEN TARGETING CHILD HEALTH CARE

REFERENCE: KARING, 2018

Figure (7): **Continued**

SOCIAL BEHAVIOR

WHAT WAS DONE?

"KEEP DISTANCE" STICKERS PLACED ON FLOORS

LOCATION: DENMARK

DID IT WORK?

DATA MISSING

PHYSICAL DISTANCING INCREASED UP TO

?[4]

TAKE-AWAY

SET SIMPLE DEFAULTS FOR COMPLIANCE IN ROUTINE ENVIRONMENTS

REFERENCE: URBAN PLANNING AND MOBILITY, 2020

Information

In times of crisis, it is important to keep the public informed and updated while avoiding unnecessary fear (Jin et al, 2019). General principles that have proven to be successful include: Communication needs to be honest, accurate, and credible (→ make it relevant). Authorities need to express empathy and show citizens they understand their concerns (→ make it personal) (Reynolds, 2011).

Social media are helpful tools to spread information quickly (→ make it easy) but,

tity, cohesion, and empathy (→ make it social), emphasizing reciprocity (→ make it relevant) and discouraging non-compliance with rules and norms (→ make it personal) (e.g. Cabinet Office, 2013, Lunn et al, 2020, Pfattheicher et al, 2020). Figure (7) entails four promising interventions that show how prosocial behavior can be mobilized in the field.

Figure (7): **Best practice on social behavior**

SOCIAL BEHAVIOR

WHAT WAS DONE?

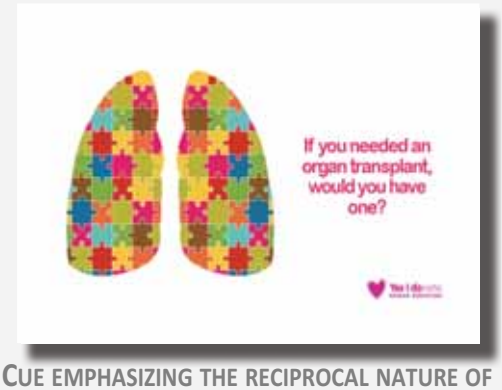

CUE EMPHASIZING THE RECIPROCAL NATURE OF ORGAN DONATION WAS ADDED TO ONLINE AD

LOCATION: UK

DID IT WORK?

ORGAN DONATION INCREASED BY NEARLY

+40%

TAKE-AWAY

HIGHLIGHT THE RECIPROCAL NATURE OF SOCIAL DISTANCING

REFERENCE: CABINET OFFICE, 2013

Figure (7): **Continued**

SOCIAL BEHAVIOR

WHAT WAS DONE?

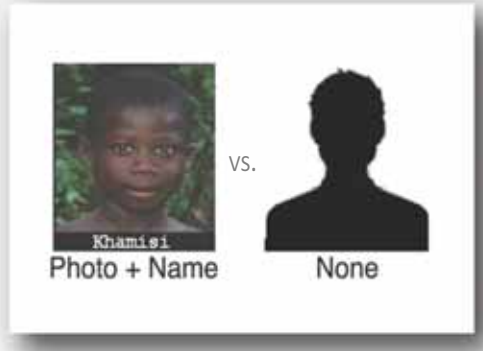

PHOTO AND NAME OF A RECIPIENT WERE PROVIDED ADDITIONALLY

LOCATION: USA

DID IT WORK?

CHARITABLE GIVING INCREASED BY

+250%

TAKE-AWAY

GIVE VULNERABLE GROUPS A FACE WHEN CALLING FOR PRO-SOCIAL BEHAVIOR

REFERENCE: GENEVSKY ET AL, 2013

Figure (6): **Continued**

HYGIENE

WHAT WAS DONE?

DISPENSER WAS REPLACED AND PROMPT WAS ADDED

LOCATION: DENMARK

DID IT WORK?

HAND HYGIENE INCREASED BY

+67%

TAKE-AWAY

CHOOSE THE BEST POSITION AND **USE SIMPLE LANGUAGE**

REFERENCE: AARESTRUP ET. AL, 2017

Figure (6): **Continued**

HYGIENE

WHAT WAS DONE?

SOCIAL ROBOT "PEPE" WAS INSTALLED NEXT TO SINKS

LOCATION: INDIA

DID IT WORK?

HANDWASHING INCREASED BY NEARLY

+40%

TAKE-AWAY

EMPLOY SOCIAL ROBOTS TO ENCOURAGE COMPLIANCE AMONG CHILDREN

REFERENCE: ACKERMAN, 2019

Social behavior

Slowing the spread of COVID-19 requires collective action - everyone needs to change their behavior not only to prevent themselves from contracting COVID-19, but also to protect others. These behaviors, however, may not be in line with individual self-interest. Therefore, it is essential to promote prosocial behavior. Successful strategies include establishing new social norms and strengthening group iden-

Figure (6): **Best practice on hand hygiene**

HYGIENE

WHAT WAS DONE?

ARROWS WERE PLACED ON RESTROOM FLOORS

LOCATION: USA

DID IT WORK?

HANDWASHING INCREASED BY

+15%

TAKE-AWAY

PROVIDE SALIENT CUES AT THE RIGHT TIME AND PLACE

REFERENCE: BLACKWELL ET. AL, 2018

Figure (6): **Continued**

HYGIENE

WHAT WAS DONE?

TOYS WERE EMBEDDED IN SOAPS

LOCATION: IRAQ

DID IT WORK?

HANDWASHING INCREASED BY

+200%

TAKE-AWAY

MAKE IT FUN FOR CHILDREN TO COMPLY WITH RULES

REFERENCE: WATSON ET AL, 2019

Best practice for combating COVID-19

With the outbreak of the COVID-19 pandemic, the world faces one of the most challenging humanitarian crises since World War II. Today's most impoverished populations have only limited access to health care and are more likely to suffer from chronic conditions than more affluent societies (Ahmed et al, 2020). As the crisis unfolds, it becomes evident that COVID-19 exploits and deepens systematic inequalities in health care systems across and within countries.

Behavioral research has made significant progress in recent years in deriving new insights to improve preventive health (Haushofer and Metcalf, 2020). However, there are no guidelines yet which could inform practitioners on what works best to cope with the behavior-related challenges during a pandemic (e.g. West et al, 2020). The vast majority of behavioral studies that directly tackle COVID-19 are work in progress and still far from producing new blueprints for interventions.

However, what behavioral insights do have to offer at this point is the best practice and key lessons learned from previous interventions in related fields. We will now focus on three behavioral issues that we deem most relevant in the context of humanitarian aid interventions: hand hygiene, pro-social behavior, and reaction to information.[7]

For these issues, we present a compilation of eleven interventions providing evidence on what could work to combat COVID-19, which were selected based on their methodological robustness and relevance for practitioners. Because seven of these interventions have been conducted before the pandemic and since the most recent studies only provide first indications based on convenience sampling or anecdotal evidence, the overview shall only serve as a source of inspiration and information for aid practitioners. We do not recommend large-scale replications without prior testing, as discussed in the previous section.

To make this more accessible, we have condensed each study's design and key findings on cards. The left side of each card contains a brief description of what was done, including a picture illustrating the treatment in the underlying RCT. The right side shows the corresponding results, providing significant key findings regarding the effectiveness of the intervention, and a key take-away that could inspire future interventions. References to the original studies are displayed at the bottom of each card.[8],[9]

Hand hygiene

A first review of relevant studies by Lunn et al (2020) suggests that to improve hand hygiene, education alone might not be sufficient to induce a sustainable change of habits. Successful handwashing interventions gain attention and set reminders, make handwashing as easy and convenient as possible (→ make it easy), and reinforce handwashing as a social norm (→ make it social). Four interventions that illustrate how these insights can be utilized to improve hand hygiene in the field are shown in figure (6).

Randomization ensures that any systematic biases that might still exist and confound the results are eliminated (Schulz and Grimes, 2002). For some interventions, however, drawing random samples from target groups might become difficult for field teams. As an alternative, donors can select natural groups that are as similar as possible.

Behavior in each group is then investigated in isolation. Because everything but the treatment is kept constant, any difference reflects the actual impact, i.e., is induced by the treatment.

In our example of the awareness campaign, it is obviously not possible to show posters only to a random selection of pupils in a given school. Therefore, group assignments are made at the school level. Let us assume that children of two schools, A and B, share similar features in terms of relevant criteria such as age, gender composition, and infection rates before the intervention. School A is then treated with the new posters; school B does not receive the posters, i.e., serves as the control group or baseline.

In every design contest, an important task is to determine how impact should be measured. This requires program designers to identify a key measure that captures actual behaviors. Field workers could, for example, track the use of sanitizers (in ml) across both schools over two weeks.

Once the design contest is completed and data collected, evaluation is straightforward: if sanitizer uptake in school A has been significantly higher than in school B, the awareness-raising campaign effectively induced behavioral change. If uptake rates match the envisaged level of behavioral change, the campaign is ready for full-scale implementation. If it falls short of meeting the uptake objective, the project team should revisit the design stage and launch a new contest.

From a process perspective, the design contest hence serves as a proof-of-concept gateway. An intervention only passes if it meets pre-determined minimum requirements. Only prototypes that prove to be effective in achieving their objectives will be implemented on a larger scale.

Moreover, design contests are not only limited to one treatment vs. control. As indicated at the bottom of figure 5, it is possible to add in further groups and let different treatments compete against each other in a single design contest. In our example, imagine a third, similar school C that is chosen for a second treatment. Teachers in school C discuss the importance of hand hygiene with their pupils and establish class rules on sanitizing in an attempt to "make it social" (see figure 4). By comparing the use of sanitizer in schools B (posters) and C (class rules) after the contest, the project team can clearly determine which approach is more effective.

As long as costs are negligible as in our example, this result is sufficient to decide on which measure to implement; if costs differ considerably, a cost-benefit analysis is conducted to identify the most efficient prototype.

For example, to overcome the inattentiveness of children, causing a lack of hand hygiene, designers might investigate the best-suited placement for posters. Behavioral insights suggest that the posters should be made easily accessible and shown where it matters most; for instance, they could be positioned on the way back from a children's playground and next to the sanitizer stand.

The second major difference between behavioral and traditional interventions refers to the questions of when and how to measure effectiveness. Most behavioral interventions are tested in the field before full-scale implementation. Such tests often take the form of randomized controlled trials (RCTs). Schubert (2020, p. 7-8) illustrates the logic behind RCTs with the following example:

"[…] imagine a farmer who has to choose between two new fertilizers to till his field. To find out which one works best on his soil, he sets a couple of seeds aside and tests each fertilizer separately on half of them. The fertilizer is the only difference. He otherwise treats the two samples identically: the seeds are planted in the same soil, exposed to the same hours of sunlight and watered in the same way. […] After two weeks, the farmer re-examines the two plantlets. He literally sees which fertilizer works best for his seeds and soil and can now order larger quantities."

The same logic is applicable to design contests in behavioral interventions. The most promising prototypes of an intervention compete as treatments. Only the best-performing prototype is then chosen for full implementation.

In RCTs, samples of the target group are randomly assigned to either a treated or a non-treated control group. A treated group receives a prototype of an intervention; the control group does not receive any treatment (see figure 5).

Figure (5): **Basic architecture of randomized controlled trials (RCTs)**
(Schubert 2020, p. 13)

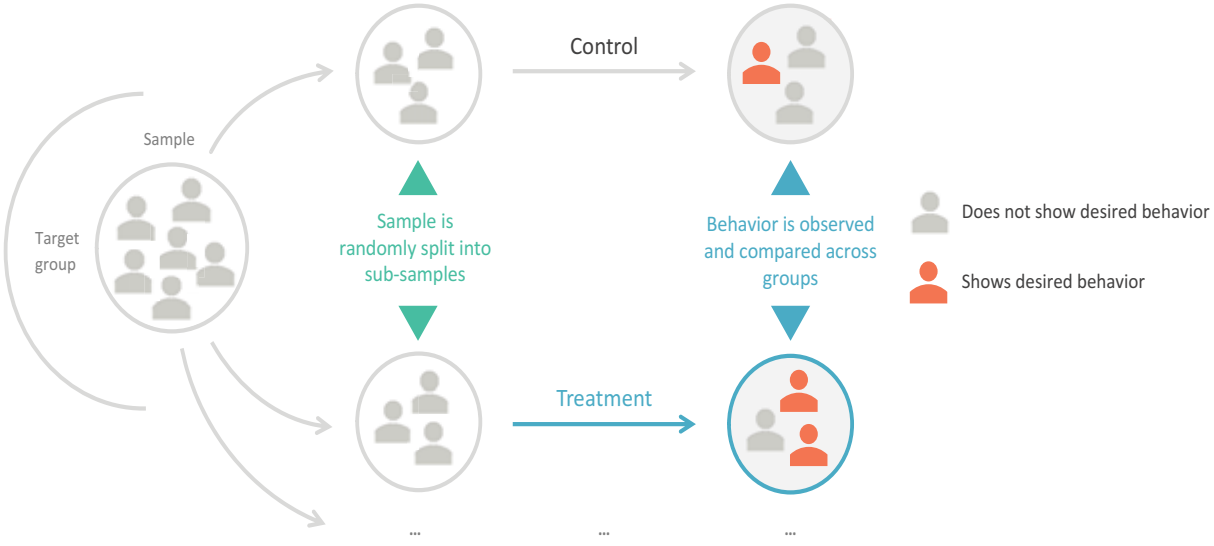

care, or other donor programs may significantly alter rates beyond the scope of the intervention at hand.

Returning to the example of the awareness campaign, just assuming that the campaign caused a change in infection rates without knowing whether the behavior of children actually changed entails the risk of making false attributions. It is this causal inference problem that gives leeway to ad-hoc and rather arbitrary decision-making in program and fund management, attracting widespread criticism towards aid effectiveness across the world.(5)

Behavioral interventions

The beauty of behavioral interventions lies in the fact that they solve the causal inference problem. In short, they embed a new element, a human-centered design contest, into the process (see figure 3).

Figure (3): **Behavioral intervention process**

First, the focus of the design stage lies in the motivations of the beneficiaries and their social and infrastructural environments with the goal of changing routines and encouraging new habit formation in line with the specific objective.

Program designers diagnose the potential impeding factors and tailor the campaign to the specific problems of the target group. A selection of behavioral insights that are typically used in campaigning contexts and have proven to be effective across a wide range of cultures, contexts, and environments is depicted in figure (4).(6)

Figure (4): **Selection of common practices derived from behavioral insights**

Make it easy

Make the product/service easily accessible, choose the right time and the right place, set defaults, use simple prompts

Make it personal

Counter fears/misperceptions towards the service/product, add fun and contest elements, offer (incentivized) pledges

Make it relevant

Highlight negative consequences of non-compliance, emphasize reciprocity or scarcity, individualize communication

Make it social

Refer to group identities or role models, give third-party beneficiaries a face, offer peer group feedback, provide social proof

is monitored over time and used to assess whether the intervention worked and if it eventually achieved its objective of improving basic health (see figure 1).

Figure (1): **Traditional intervention process**

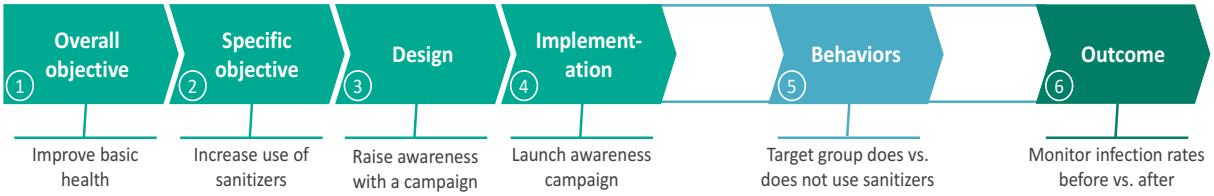

Even though this process is still widely used in development aid, it has one substantial shortcoming: it remains unclear if and to what extent the intervention really worked. More specifically, there are two distinct process features that render it methodologically impossible to evaluate whether an intervention was effective or not. Let us explain these two aspects in more detail.

First, a child's decision to use sanitizers is, most likely, a function of many influencing and potentially impeding factors (see figure 2). One possible factor could be a systematic lack of access to sanitizers because families decided to give preferential treatment to adolescents over children (access). Another factor might be that children of a certain age group are likely to be inattentive and forget to use sanitizers in their daily routines (biases). Alternatively, they might generally doubt the sanitizers' preventive potential (beliefs) or, yet another explanation, might see their older brothers and sisters abstaining from using sanitizers and simply follow them (peers).

Figure (2): **Causal inference problem of traditional aid programs**

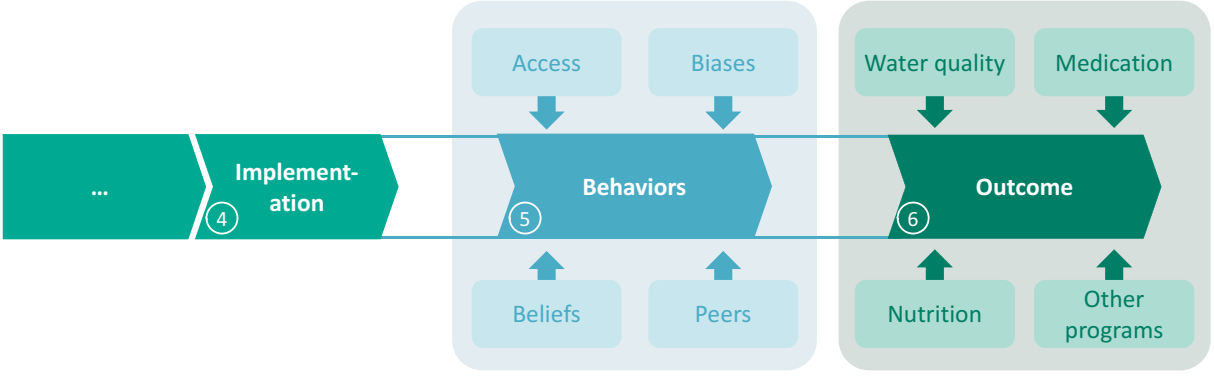

Second, the monitoring stage in conventional aid programs focuses on outcome measures that are not directly related to behaviors. The problem is, however, that infection rates can be the result of a multitude of intervening variables and related behaviors: Changes in water quality, nutrition levels, medical

Behavioral Insights for Humanitarian Aid and Relief

Designing interventions that provide beneficiaries with safe and dignified living conditions is one of the most critical tasks in humanitarian aid and relief. But why do some interventions work while others fail to unfold a positive impact? This question occupies donor organizations around the world.

Whether it is the spread of COVID-19, road traffic accidents, or education outcomes – people's well-being is, to a large extent, determined by their behaviors, especially by their daily routines and habits.[4] For example, distributing a new vaccine may not have a substantial impact on health outcomes if getting vaccinated contradicts local norms and traditions, and providing new school books will not improve education if students do not pay much attention in class.

For aid programs to be effective, donor organizations must understand the behaviors of their target groups, take their social and cultural norms into account, and consider the specific context. Many international and national organizations have, therefore, turned to utilizing behavioral insights. They help donors to better tailor their interventions to the specific needs, habits, and environments of their target groups, make outcomes directly observable, and contribute to evidence-based monitoring and evaluation.

Probably the most compelling argument in favor of applying behavioral insights is that behaviorally enhanced interventions are often strikingly effective. In Iraq, for instance, a behavioral intervention increased handwashing among forcibly displaced children by 200% (Watson et al, 2019). In Malawi, a behavioral intervention reduced school dropout rates among children by 45% (Jukes et al, 2014). In Germany, behavioral insights were successfully used to increase the uptake of renewable energy by around 860% (Ebeling and Lotz, 2015). In the US, a behavioral intervention increased the level of true discernment between actual and fake news by more than 200% (Pennycook et al, 2020).

In these and many other cases, behavioral insights have significantly improved health, education, social or environmental outcomes. Large groups of people have changed their behaviors, often at minimal costs to the implementing organization.

Conventional vs. Behavioral Interventions

What distinguishes behavioral from conventional interventions, and why should donor agencies consider behavioral methods?

Conventional interventions

Let us start with conventional interventions and assume that a donor seeks to improve basic health among children, one of the most vulnerable target groups in humanitarian assistance. The program team determines the specific objective, e.g., increasing the use of sanitizers and designs a campaign to raise awareness among the target group. Next, field workers implement the campaign. The outcome, i.e., the change in hygiene-related infection rates,

time-inconsistent ones (DellaVigna, 2009). These findings have spurred our understanding of human decision-making as a whole, improving the accuracy and validity of behavioral economic predictions for a variety of settings (Rabin, 1993; Falk and Fischbacher, 2006). Or, as Nobel laureate Richard Thaler puts it:

"Real people are not Econs. Real people have trouble balancing their checkbooks, much less calculating how much they need to save for retirement; they sometimes binge on food, drink or high-definition televisions. They are more like Homer Simpson than Mr. Spock. Call them Homer economicus if you like, or just Humans. Behavioral economics is the study of Humans in markets." **(Thaler, 2009)**

Recently, behavioral economics has left the ivory towers of academic institutions and evolved into a more applied field: "Behavioral Insights". Behavioral insights encapsulate the best practices and lessons learned from behavioral economics, focusing on usability and practicability. Such insights receive growing attention and interest on a global scale. Today, behavioral insights are used by thousands of public and private sector entities to increase efficiency and effectiveness, improve performance, sales, or simply lower behaviorally-induced costs.

In this paper, we explain what behavioral insights have to offer for humanitarian aid and relief. The idea is to introduce interested scholars and practitioners to the underlying principles, key insights, and best practice examples. We start in section 2 by connecting behavioral insights to the specific objectives and challenges of humanitarian assistance. In section 3, we turn to discuss how conventional aid interventions differ from behavioral ones. Section 4 presents a selection of eleven case studies related to preventive health in light of COVID-19. Although comprehensive evidence on the behavioral dimensions of the disease is still missing, the selection intends to provide the reader with the first set of useable and replicable insights on how to design interventions that could target COVID-19-related behaviors. Finally, the paper concludes with recommendations for donor organizations.

Behavioral Insights for Humanitarian Aid and Relief

A Selection of Case Studies to Combat COVID-19

Dr. Manuel Schubert[1][2] and Dr. Julia Stauf[3] **Germany**

Introduction

"Traditional economics is based on imaginary creatures sometimes referred to as 'Homo economicus.' I call them Econs for short. Econs are amazingly smart and are free of emotion, distraction or self-control problems. Think Mr. Spock from 'Star Trek.' " **(Thaler, 2009)**

Every day, people are confronted with decisions. From the most mundane everyday choices of crossing a street or washing our hands to the most complex decisions by a doctor of how to approach an intricate heart surgery, all our choices can have major consequences for our well-being and the well-being of others.

To predict how people make these decisions and how these choices culminate in societal outcomes, decision theory has traditionally postulated the model of "Homo economicus" or "economic man." In a nutshell, people are modeled as rational decision-makers, assuming that they have a stable preference system, know all relevant aspects of their environments, and possess unlimited cognitive abilities that enable them to calculate the options that maximize their outcomes. (Simon, 1955)

In the past fifty years, these assumptions have been criticized for being overly optimistic about human nature. A new field, called behavioral economics, has emerged to analyze people's actual preferences, beliefs, perceptions, biases, and heuristics with the aim to develop a more accurate understanding of decision-making in various contexts.

Following numerous experiments, behavioral economic research has produced ample evidence proving that humans depart from the rationality axioms in a systematic and predictable manner. We use simple heuristics to solve complex problems and let emotions affect our decisions. We hold social preferences, and we have only limited foresight and

Abstract

What are behavioral insights? How can they improve humanitarian aid and relief? What do they have to offer to prevent the spread of COVID-19? In this study, we try to give answers to these and other related questions. We discuss the main differences between conventional and behavioral interventions and show how behavioral insights can help relief agencies to improve project outcomes and aid effectiveness at a large scale. In light of the COVID-19 crisis, we present a selection of eleven case studies showing how the effect of health interventions can be increased at almost zero costs. The collection shall demonstrate the general potential of behavioral insights for humanitarian aid, especially in areas in which outcomes are determined by behaviors of beneficiaries. We hope that this paper will serve as a source of inspiration and encouragement for practitioners to replicate (some of) the best practices. Interested readers will find references to more extensive studies or toolkits throughout the paper.

Keywords: Behavioral Insights, Aid Effectiveness, Evaluation and Monitoring, Public Health, COVID-19

3

Behavioral Insights for Humanitarian Aid and Relief

A Selection of Case Studies to Combat COVID-19

Dr. Manuel Schubert
Co-Founder of Behavia – Behavioral Public Policy and Economics GmbH

Dr. Julia Stauf
Affiliate and Adjunct Assistant Professor (Lehrbeauftragter),
Passau University

11- https://afro.who.int/health-topics/Leishmaniasis

12- “Social mobilization and strengthening partnerships: mobilization and education of the community with effective behavioral change interventions must always be locally adapted. Partnership and collaboration with various stakeholders and other vector-borne disease control programs is critical.” See the following link: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/leishmaniasis (last visited 18 March 2020 at 8:15 AM).

13- For more details on treatment costs, see the 11 May 2006 Executive Board 118th Session report by the World Health Organization, namely paragraph 9.

References

Arabic references:

- كاسر تيشوري، نورما، الليشمانيا الحشوية؛ دراسة تشخيصية وبائية علاجية (بحث لنيل درجة الماجستير في طب الأطفال، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٤م).
- منظمة الصحة العالمية (WHO)، مكافحة داء الليشمانيات (تقرير)، مايو ٢٠٠٦م.
- موقع الجامعة الطبية الافتراضية الفرنكوفونية (UMVF)، اطلعت عليه بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠م، الساعة ١٤:٠٠ http://umvf.cerimes.fr
- موقع الجمعية الفرنسية لمدرسي دراسات الطفيليات (ANOFEL)، اطلعت عليه بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠م، الساعة ١١:٠٠ https://www.anofel.net
- موقع المندوبية السامية للتخطيط المغربية (HCP)، اطلعت عليه بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢٠م، الساعة ٠٩:٣٠ https://www.hcp.ma
- موقع منظمة الصحة العالمية (WHO)، اطلعت عليه بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٠م، الساعة ١٧:١٥ https://www.who.int

French references :

- Manuel pour la prise en charge de la leishmaniose cutanée dans la région OMS de la méditerranée orientale, Organisation Mandial de la Santé.
- Revue Biomnis, Eurofins-biomnis, Revue Biomnis-précis de biopathologie analyses médicalisées, 2012.
- Traité instituant la communauté européenne (Rome, 25 mars 1957) – version consolidée 1997.

Endnotes

1- Dr. Norma Kasser Taishori, "Visceral Leishmaniasis: Diagnostic and Epidemiological Treatment Study" (Masters Research for Children's Medicine, Tishreen University, Syria: 2014, p. 3).

2- For reference: Farkla Oasis encompasses the Tinejdad Community (population of 8,930), Lower Farkla Community (population of 12,328), and Upper Farkla Community (population of 22,722), making the total population 43,980 according to the public census conducted by the Higher Planning Commission. This latter organization is legally responsible for gathering and publishing statistical data about Morocco, namely the general census, which is conducted every 10 years. For more statistical information on Farkla Oasis, see the following link: http://rgphentableaux.hcp.ma/Default1/ (last visited 31 March 2020 at 10:15 PM).

3- Les leishmanioses sont des parasitoses qui touchent l'homme et de nombreux mannifères. Les agents en causes sont des leishmanies, protozoaires flagellés appartenant à la famille de trypanosomicides et au genre leishmania.

On distingue deux formes cliniques de la maladie: les leishmanioses viscérales et les leishmanioses cutanées ou cutanéo-muqueuses." Revue Biomnis-précis de biopathologie analyses médicalisées, 2012.

4- This was taken from the magazine Biomnis produced by the Eurofins-Biomnis lab, a prominent French lab with offices in Morocco. It is one of the main labs that conducts biological diagnosis, clinical research, and medical microbiology.

5- ANOFEL publication, "Biomnis-Precis Biopathologie analyses médicales spécialisées-2012", quoting Gentilini M. les leishmanioses. In: Médecine tropicale. Paris Flammarion; 1993, 5 eme edition: p 141. This table was translated from French to Arabic and then from Arabic to English and certain technical terminology was maintained. It is worth mentioning that some information in the table is approximate given that difference in the time in which the study was published and the current date.

6- Association française des enseignants et praticiens hospitaliers titulaires de parasitologie et mycologie médicales.

7- Université Médicale Virtuelle Francophone.

8- Go to the following link to the view the World Health Organization's official website: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/leishmaniasis

9- The World Health Organization believes that those most affected by leishmaniasis are the poor and homeless, particularly displaced peoples. For more information, see: "Manuel pour la prise en charge de la leishmaniose cutanée dans la region OMS de la méditerranée orientale," OMS.

10- Article 121 du traité instituant la communauté européenne (Rome, 25 mars 1957) – version consolidée 1997, p. 09.

6.3 Other agencies

This refers to the remainder of relief organizations that can help contain the epidemic. This includes the Moroccan Red Crescent, Red Cross, Civil Protection, and private health institutions. Each of these organizations can help those infected overcome the critical state of their conditions, provide first aid, and even offer free care, treatment, and counsel. This has been missing over the past few years, perhaps because it is nonprofit, does not generate additional money, and, to the organizations themselves, is viewed as being outside their scope of responsibility. This is inconsistent with higher principles of universal human rights and conflicts with community interests, which is the very basis of humanitarian relief.

Conclusion

Convergence is an important and effective mechanism in helping contain leishmaniasis, other diseases and epidemics, and additional threats to community health and safety. Responders need to be convinced of its utility and foster the right environment for its implementation. Institutions within any sector can practice convergence by being open to different approaches and partners while also adopting new technologies that facilitate communication among responders.

It is true that an epidemic's severity differs from one country to another. In fact, the characteristics of an outbreak can often reflect social, economic, and political specificities of the country in which it occurs. Consequently, precautions need to be put in place for diseases that have the potential to impact public life and compromise people's basic rights. This is a challenge that all countries must take on.

Epidemics that span national borders and even continents can be an economic, political, and logistical burden on any country. Therefore, each government must work to improve its country's overall conditions and protect its people from diseases and epidemics. Leishmaniasis serves as a lesson in this regard: It has spread across a host of countries and several continents, taking many lives, causing birth defects, and impacting swaths of the population.

As clarified above, southeast Morocco faces a serious threat that deserves attention. Necessary precautionary measures need to be taken to curb the spread of the virus, which will require more significant efforts, proactive measures, multi-sectoral strategies, and results-oriented teamwork.

It is imperative to consider the responsibility of individuals and the methods they use to manage the crisis. Local behaviors play a big role in containing the disease, such as not leaving waste in populated areas, maintaining community health standards, wearing clothing that helps prevent bites from disease-carrying flies, and protecting homes from disease vectors. All of these everyday measures are the responsibility of each and every individual in the community.

Leishmaniasis is non-contagious, but it has a major social and psychological impact on inhabitants of areas affected by the disease. Thus, it is critical that all responders rapidly intervene to quell the outbreak and diminish its fallout.

Image (3): Awareness pamphlets

Source: Directorate of Epidemiology and Disease Control, Moroccan Ministry of Health

ed is costly[13] and would overcrowd public and private health facilities, take up doctors' time, and burden those in need of urgent medical care.

6.2 Civil society

The state relies on civil society as a primary ingredient to carry out its programs and plans. The state can rely on civil society organizations to post requests for support concerning issues that government agencies deem appropriate to help implement public policies. In the field of health, associations assist by providing ambulances and bringing services to individuals in the community. They also can help create the right conditions for the Ministry of Health to operate and better enable it to reach affected communities to inform them about the dangers of the disease and what methods of treating it are.

Associations have gotten significantly involved in rodent control efforts and in the search for hosts of the disease، see Image (4).

Despite this, efforts made by civil society organizations have not received proper support, particularly in terms of providing financial assistance to encourage these types of initiatives.

Image (4): Search for disease hosts

Source: Study researcher

There is also a lack of education and training for those involved in rodent control and disorganized modes of operation. For instance, an absence of health and safety protocols and a lack of equipment needed to protect association responders from the disease exposes them to infection.

and keeps it from spreading in the both near and long term.

The WHO has stressed the importance of social mobilization and strengthening partnerships,[12] two key efforts needed for an intervention to be successful, and stem a growing crisis.

When we talk about convergence and the role it plays, it is not a goal in and of itself but rather an effective and efficient means of:

- Establishing responders' tasks and roles and identifying responsibilities and negligence.
- Ensuring that one group does not take the place of another and that any vital role played by a responder with a specialized skill set not taken over by someone else. In other words, each responder has been specifically entrusted with certain institutional responsibilities.
- Guaranteeing the effectiveness and precision of the intervention.
- Economizing efforts and ensuring that initiatives and actions are not repeated by other responders.
- Judicious spending and use of resources.

By ensuring all of the elements, we can reach our goals and protect individual rights, such as the right to health and a healthy environment based on coexistence.

6. What Role do Relief and Humanitarian Organizations Play in Fighting the Outbreak?

It is important to know the extent to which relief and humanitarian organizations are responsive in the fight against leishmaniasis, help those afflicted overcome the infection stage, and assess the consequences of the disease before they occur.

The following authorities play a vital role in this regard:

6.1 Ministry of health

More than once, the Ministry of Health has expressed concern about the situation and tried to stem the spread of the disease by providing free treatment to those infected. The Ministry of Health has also carried out awareness campaigns in various affected areas and, engaged in communication support, produced awareness pamphlets, and made efforts to identify cases in the field and direct them to health centers nearby.

Image (2): Awareness campaign for students

Source: Study researcher

However, in spite of this, the efforts of frontline responders fail to meet expectations, as the disease continues to flare up each year; just as one wave of infections passes, another wave hits. This leads responders to wonder if the issue is taken seriously and treated as an epidemic or if its economic impact is even assessed because it considered to have a negligible effect on the state's interests. The reality is that the process of treating those affect-

Constitutional authorities	Economic, Social, and Environmental Council; Court of Audit.	Supervising agencies tasked with helping individuals and improving their circumstances.	Providing opinions and advice.
Elected authorities	Territorial authorities, provincial councils, regional councils.	Looking after hygiene; maintaining community health; looking after public facilities (parks and spaces).	Managing the field; providing transportation for those afflicted; tending green spaces; filling in any gaps.
Private sector	Surgical clinics	Helping and treating those afflicted.	Providing treatment, surgery, and reconstructive surgery.
	Mental health clinics.	Treating psychological side effects.	Holding listening sessions; follow-up and accompaniment; offering psychological support.
Scientific research	Laboratory research	Laboratory study of the disease	Providing explanations about the disease's causes; suggesting treatment methods.
	Clinical research; sociological research; psychological research.	Examining social and psychological consequences and side effects on individuals and society.	Organizing scientific forums and seminars on community health topics.
Media	Modern technologies	Raising awareness; collective mobilization.	Dedicating radio and television spots.

Source: Study researcher

The table above shows the variety of individuals involved in the intervention and the different kinds of tasks they assume. Each of these actions must be taken up to mitigate the effect of the disease. The table shows that there is a responder for each of the different tasks and actions needed to reduce the severity of the outbreak. Where specialties overlap is not indicative of repetition but rather integration.

An integrated approach to fighting leishmaniasis increases institutional effectiveness and improves the performance of responders. The multifaceted nature of the intervention helps contain the disease

disease, and civil intervention needed to stop it. Each of these strategies cannot be implemented alone and requires a group effort.

To better understand the concept of intervention, the table below lists the different kinds of responders, their roles, and scopes of action.

Table (2): Estimated distribution of responders and their roles in mitigating the impact of leishmaniasis

Responders		Role	Scope of Action
Civil society	Associations	Bringing awareness to the dangers of the disease; helping responders improve their intervention.	Training sessions and awareness campaigns; project initiatives.
	Political parties	Enacting legislation, laws, and public policies; instructing individuals about prevention and treatment; pushing to improve health services.	Lobbying to issue laws; creating public policies.
Humanitarian organizations	International and regional organizations: WHO, King Salman Aid and Relief Center, Red Crescent	Providing financial and technical support; providing advice; issuing reports; putting forth information on health- and relief-related topics for community reference.	Issuing reports and studies; providing advice; organizing conferences and discussions; providing support; giving first aid.
Government agencies	Ministry of Health, Ministry of Education.	Offering treatment; caring for those afflicted; facilitating and easing intervention.	Conducting surgical operations and reconstructive surgery; providing cells to keep pace with those afflicted.
	Ministry of Interior	Keeping up with responders to improve their processes of intervention; facilitating processes of intervention for those involved.	Facilitating communication; providing aid and local experience.

even though they did not have any way of protecting themselves against it, especially in the summertime.

Another issue facing those with the disease was that they did not know that they had it until it advanced significantly – sometimes up to 30 days after being afflicted – because they were not fully aware of its symptoms. In truth, doctors themselves are often unable to detect the disease in its early stages. In these cases, patients go to clinics and are not given the immediate treatment they need because there are no clear indications of the disease. This matches the findings from the WHO in its report, "Executive Board: 118th Session, May 2006", which expresses the need for health officials to update the vision strategy for the health situation in oasis regions to better prevent the disease.

The field survey revealed that leishmaniasis remains an issue and that the state's current preventative measures are not enough. These efforts sidestep the real issue rather than taking it head-on. Further, the social anxiety and fear caused by the disease raises the alarm of serious social and psychological crises.

4. Converging Approaches

Converging approaches refer to the collaboration required in any plan to combat an epidemic as well as the congruence required among the various different approaches, be they medical, sociological, psychological, anthropological, cultural, or geographical. As we know, the analysis of leishmaniasis is not confined to medicine, but includes a range of disciplines. This kind of approach benefits from a sociology of health perspective, a legal viewpoint on the right to health, as well as a psychological perspective given that the issue is closely tied to clinical treatment.

It is also worth mentioning that the topic has been largely neglected. There is a dearth of research on the subject, which has only increased the number of people affected by the disease. This has also weakened the interventionist approach, which has the potential to help state institutions and governments take necessary measures. The lack of scientific investment in the topic has created a significant challenge for developing countries.

5. Convergence of Responders

It is of utmost importance to ensure that responders converge to contain a given issue and work to manage any threat to society. This same logic applies to leishmaniasis as well.

The WHO contends that, to contain leishmaniasis, the following five strategies are needed:[11]

- Early diagnosis and effective case management
- Vector control
- Effective disease surveillance
- Control of animal reservoir hosts
- Social mobilization and strengthening partnerships

For these strategies to be efficient and effective, an integrated approach is needed that brings together all sectors and responders capable of reducing the severity of the outbreak. These abovementioned strategies comprise various different approaches, as is the case with the treatment process, scientific research into the

used. If we took the example of how the term is used in economics, an example of its usage can be found in Article 121 of the Treaty on the Functioning of the European Union where it lists four elements that each member state must possess.(10) These elements help foster harmony, accord, and prosperity for all. In biology, the term 'convergent evolution' is used to describe the evolution of similar features in animals from completely different habitats. There are multiple other examples of the term being used in other scientific disciplines.

What links these various usages of the term is that each relates to a process of interaction and synergy that works towards a common goal. This understanding helps us define convergence in the context of our study as a mechanism that integrates different elements to alleviate a worrisome problem within a segment of society.

2.3 Responders

'Responders' can be defined as an individual, individuals, or organizations that seek to affect a particular situation. While responders take different forms depending on the context and setting, they play a key role in all fields. Indeed, one cannot speak about a given topic without mentioning the responders tasked with responding to the situation.

Therefore, in the context of our discussion, the term 'responders' refers to the group of agencies, organizations, and institutions that are expected to perform their duties related to reducing the impact of leishmaniasis, which we will analyze in this paper.

3. Social Consequences of Leishmaniasis Disease

We have become accustomed to analyzing leishmaniasis from purely medical and biological standpoints, however, the topic may, if not must, be studied anthropologically, sociologically, psychologically, and even in terms of its legal dimension as well. Our analysis looks at leishmaniasis from a sociological perspective, which requires examining the social consequences of the disease and the most salient cultural and institutional aspects of it is as well.

Given that leishmaniasis causes bodily deformity, negatively impacts communities, and gives rise to social stigma, we must use a sociology of health lens to analyze the topic. Most of those infected by the disease suffer from psychological duress, causing them to isolate themselves from society. This also forces them to endure consequences of the illness that are worse than its actual bodily effects.

Based on the survey we conducted, eight of the 10 female respondents suffered negative social and psychological side effects because of the disease. In fact, many went to great lengths to remove their scars, particularly if they were in sensitive areas, such as the face, which increased their concerns about their futures and abilities to get married. To them, the disease was a mark of disgrace that affected their personalities, making it difficult for them to come forth about their ailment out of fear of repercussions and salacious gossip.

Many we encountered feared the disease, seeing it as a ghoul that they should be wary of and take precautions against,

Image (1): Distribution of leishmaniasis around the world

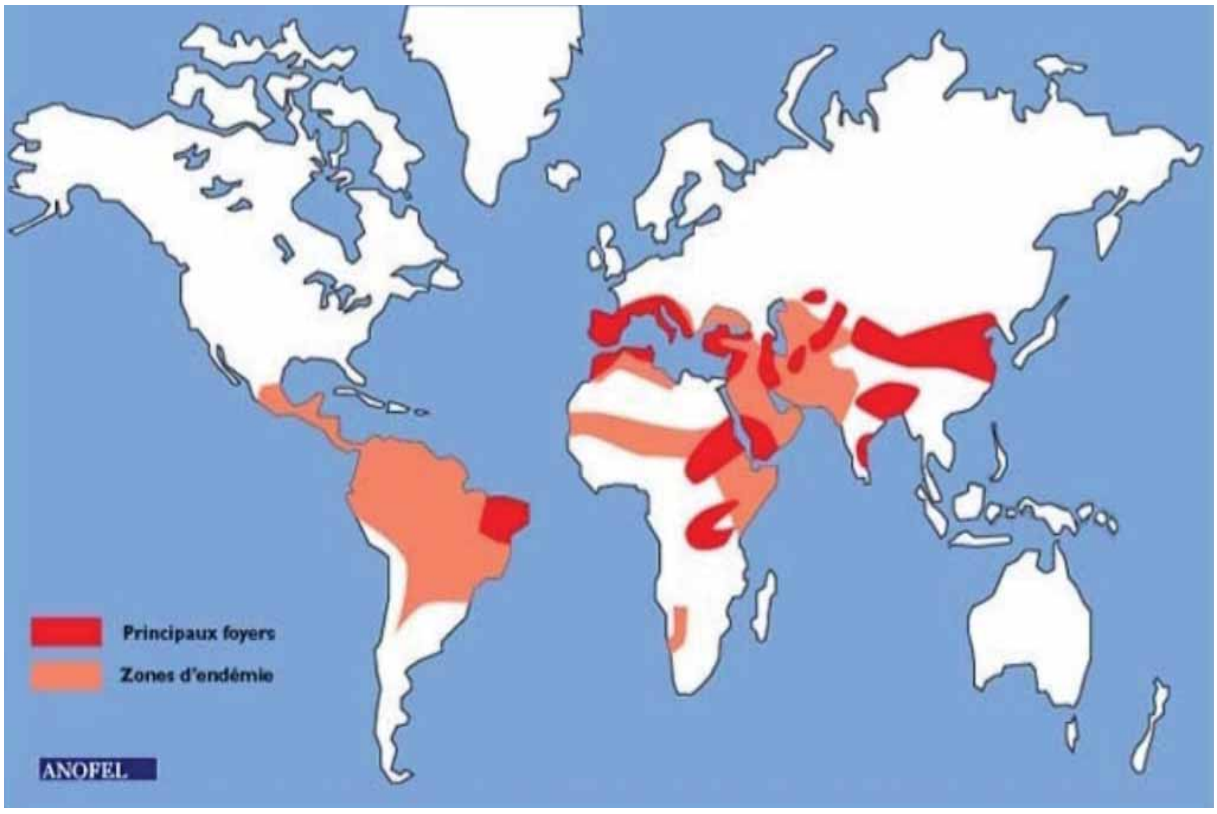

Source: Biomnis-Precis Biopathologie analyses médicales spécialisées-2012, ANOFEL.

According to a 2014 report entitled *Leishmanioses* by the Association française des enseignants et praticiens hospitaliers titulaires de parasitologie et mycologie médicales (ANOFEL)[6] and Université Médicale Virtuelle Francophone (UMVF)[7], leishmaniases affects 88 countries in the following five general regions: Mediterranean, China, India, Africa, and the Americas (see Image 1 above). The World Health Organization (WHO)[8] has mapped the same patterns of distribution and contends that socioeconomic conditions, malnutrition, population movement, environmental shifts, and climate change are some of the main factors in the disease's spread.

Morocco is one of these affected countries, particularly its southeast region (Errachidia, Ouarzazate, and Zagora). These areas are known for their weak infrastructure and poor health services.[9]

In general, leishmaniasis is a non-contagious parasitic disease that is transmitted from creatures carrying the parasite to other mammals, including various types of rodents and canines. It causes open sores that can get up to six centimeters in diameter, take up to 18 months to heal on their own, and leave behind scars.

2.2 Convergence

The word 'convergence' has many different uses and can be found in mathematics, geology, sociology, economics, biology, and other fields, which may cause some confusion about how the term is

the areas affected by leishmaniasis and its varieties based on region:

Table (1): Types of leishmaniasis around the world

Clinical Type	Parasite Name	Location	Host
Visceral leishmaniasis	L. donovani	India, China, Iraq, Syria, Kenya	Humans
	L. infantim	Mediterranean Region	Canines
	L. chagasi	Central Asia	Fanged Mammals
		South America	Wild Animals
Old World cutaneous leishmaniasis	L. tropica	Central Asia, Middle East	Humans, Canines
	L. killicki	Jordan, Morocco, Tunisia, Turkey	
	L. major	Central Asia, Middle East	Rodents
		India, Africa	
New World cutaneous leishmaniasis	L. Mexicana	Central America	Rodents
	L. venezuenlis	Venezuela	Unknown
	L. guyanensis	French Guiana	Sloths
	L. panamensis	Central America	Sloths
	L. paparuviana	Peru	Canines
	L. lainsoni	Brazil	Agoutis
Common cutaneous leishmaniasis	L. pifanoi	Venezuela	Rodents
	L. amazonensis	Colombia, Brazil	Rodents
	L. aethiopica	Ethiopia, Kenya, Tanzania	Hyraxes
Mucocutaneous leishmaniasis	L. braziliensis	Widespread (from Costa Rica to Argentina)	Unknown
	L. donovani	Chad, Sudan	Humans, Canines

Source: Biomnis-Precis Biopathologie analyses médicales spécialisées-2012, ANOFEL.[5]

by health institutions in the province between 2012 and 2017, which allowed the researcher to closely follow the spread of infections. The research also tracked the number of those infected and how, according to the study, this increased markedly within our area of study, Tinejdad, which accounted for 67.21 percent of the province's total. This helped us justify our choice of Tinejdad as our study sample.

The researcher also investigated the historical background of the disease, referencing various scientists who studied leishmaniasis and how it has emerged both in antiquity and modern history. He also examined how the disease first reached Morocco and Errachidia Province in particular.

The researcher attempted to study leishmaniasis in different regions of Morocco, how it develops in the laboratory, its causes and areas of latency, as well as the ways in which the disease has been treated.

The study was limited to medical and laboratory aspects of leishmaniasis, as the different factors that have led to the disease's development were examined. Moreover, a technical description for leishmaniasis was put forth, but it avoided examining the disease's causes, manifestations, and its environmental, cultural, and geographical aspects. This same approach was followed by other researchers, including Noémie Biezunski whose study was entitled, "*Co-infection leishmaniose viscérale-infection VIH : à propos de cinq cas suivis dans le service des maladies infectieuses et tropicales du CHU de Toulouse, 2007-2013*". Dr. Biezunski conducted this research in 2014 for her degree in General Medicine from the University of Toulouse in France. Also, Anne Meunier carried out a 2007 study entitled, "*Etude épidémiologique de la leishmaniose canine et de l'influence des facteurs environnementaux (en France depuis 1965, dans le Sud-Ouest en 2006)*". This research was for her doctoral degree in Medicine and Pharmacology in the Claude Bernhard University Lyon 1 in France. The common factor in all of the studies is that they ignore the environmental aspect and how to prevent an outbreak of the disease.

2. Defining Concepts

To adequately understand the key concepts used throughout this study, we must first establish their significance, which will help us better understand the goal of the study. The concepts we will be defining are: leishmaniasis, convergence, and responders. This is no easy task given that each concept has several connotations and meanings.

2.1 Leishmaniasis

The name 'leishmaniasis' owes itself to William Leishman (1865 – 1926), a Scottish scientist who discovered unusual organisms in one of his patients. These organisms (*Leishmania*) are a type of single-cell parasite with a flagellum that belong to the trypanosomatida family. Clinically, leishmaniasis is divided into two main types based on whether the carrier is a rodent or canine.[3]

Leishmaniasis has now spread to several countries on multiple continents. See the table and image below,[4] which shows

Map (1): Area of study

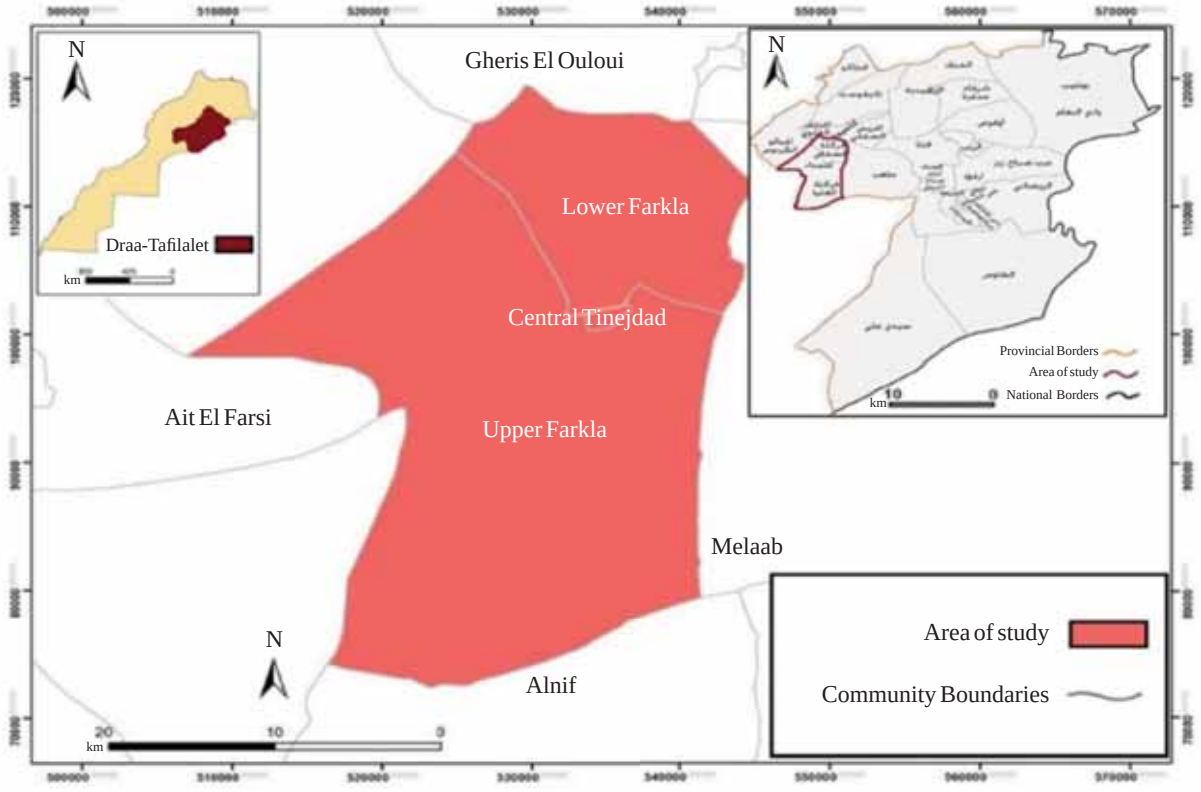

Source: Study researcher

1.5 Study sample:

The field study consisted of 20 participants (10 women and 10 men), each from different areas of Tinejdad known to suffer from significant leishmaniasis outbreaks.

Participants varied in age, regional background, and in terms of the nature of their affliction. This variety helped us yield qualitative results.

1.6 Literature review

Prior studies are some of the most important resources in helping us thoroughly analyze the topic and further build on previous findings. Our futile search for earlier studies on the topic of convergence and its role in reducing the severity of leishmaniasis confirmed for us the novelty of the topic as well as its relevance. However, there are indeed some studies that examine leishmaniasis, its different types, and the health effects of it. This includes, but is not limited to, the following:

"Epidemiological Study of Leishmaniasis Skin Disease in Errachidia Province Between 2012 and 2017" ("*étude épidémiologique de la leishmaniose cutanée dans la province d'Er-Rachidia entre 2012 et 2017*"). The study was Dr. Rafiq bin El-Tayyib's 2019 medical doctorate research at Sidi Mohamed Ben Abdullah University's School of Pharmacy and Medicine in Fes, Morocco. The research analyzed leishmaniasis from an epidemiological perspective, looking at methods of diagnosis and the status of the disease in Errachidia Province. The research examined cases recorded

1. Study Methodology

1.1 Selected approach:

To study this topic and cover its various facets, we have selected a functional approach. This choice was made given the nature of the topic and the stated objectives of the study. We focus primarily on the function of responders, analyzing the role they play protecting individuals from leishmaniasis and the extent to which convergent action can be considered a strategy or goal in and of itself.

The topic will also be analyzed using the interventionist approach, which will help us examine the subject from a perspective other than a purely technical analysis. This will be a challenge, but it will not prevent us from studying the subject using other perspectives as well, which will help us improve our overall analysis and shed light on important themes, such as human rights, sociology of health, and human geography. Indeed, this challenge demands that we too employ convergence to analyze the topic.

1.2 Importance of the study:

The topic is significant because it is both timely and can be examined from sociological and anthropological perspectives, which posed an exciting challenge for us. Various different academic approaches intersect in the study of leishmaniasis, helping us yield accurate and useful results. These various elements help answer the questions posed above.

Field experiment on rodent control and other field activities conducted under the supervision of the Moroccan Ministry of Interior informed the study. Additionally, different reports on the topic were consulted.

1.3 Research:

We relied on interviews to gather our data because the information we were looking for is more qualitative than quantitative and one of our main goals was to come up with results that could then be quantified. Further, the spontaneity of interviews has a wide margin and helps interlocutors open up and express themselves uninhibited.

1.4 Location of the study:

Ferkla Oasis is located in southeast Morocco and administratively falls within the Tinejdad region of the Errachidia Province. It has a population of 43,980[(2)] according to the 2014 general census. The rural communities that it borders are Melaab to the east, Alnif to the south, and Ait El Farsi to the west, the last of which falls within Tinghir Province, see map no. (1).

Ferkla Oasis occupies approximately 930 square kilometers of land and lies 78 kilometers from Errachidia Province. Its geographical coordinates are between 31.20° – 31.00 north latitude and 4.35° – 5.15° west longitude (Monograph of Tinejdad Community, 2014). The area consists of semi-desert valleys and, to the north, is overlooked by the High Atlas Mountains.

Tinejdad is one of the regions most affected by leishmaniasis. Its unique cultural and social profile will help us get to the root of the problem.

- **What can responders do to reduce the severity of leishmaniasis through civil, political, and governmental (healthcare) initiatives?**

Secondary questions include:

- **Who are those involved with the leishmaniasis issue whose effectiveness can be assessed?**
- **Are convergent and coordination mechanisms being set up by those involved? How successful are they?**
- **What is the impact of current efforts to reduce the severity of the leishmaniasis outbreak?**
- **What are the social, psychological, and economic consequences of leishmaniasis on those infected and their families?**
- **What can be done to overcome current obstacles and minimize psychological and social issues faced by those infected or at risk of being infected?**

To answer these questions, we will first establish the concepts we are working with and what they mean. From there, we will study the consequences of the disease, different forms of convergence, and the extent to which convergence can reduce the severity of leishmaniasis and mitigate its effects.

Role of Responders in Protecting People from Epidemics:

Convergent Approaches to Reducing Leishmaniasis

Dr. Brahim Hamdawi and Hassan Alawi **Morocco**

Introduction

Each country's institutional fabric plays a central role in safeguarding the fundamental rights and freedoms of individuals and groups. Institutions also protect quality of life through legislation, intervention, and the coordination that takes place between them based on a unified philosophy that all segments of society can coexist.

Epidemics force the world to create laws and take bold steps together to contain what threatens or could threaten all beings. Indeed, the world faces several shared challenges that are not restricted by geographical barriers or group affiliations. Today, man suffers from epidemic disease outbreaks (such as influenza, mad cow disease, cholera, leishmaniasis, Ebola, and coronavirus), the effects of climate change (global warming, flooding, extreme weather, and drought), and the displacement and forced migration caused by wars, conflicts, disease, and weather.

Since antiquity, man has suffered from a skin disease that's name differed with each locale it broke out in. Some, such as Averroes in the 10th century, called it 'oriental sore', while others dubbed it 'Aleppo boil' in reference to the Syrian city, which once suffered from an outbreak of the disease. The cause of the disease – which later came to be known as leishmaniasis – was discovered independently by Russian scientist Piotr Borovsky (1863 – 1932) in 1898 and American scientist Orville Wright (1871 – 1948) in 1903. However, it was William Boog Leishman (1865 – 1926) in 1901 who first discovered microorganisms similar to those found by Borovsky in smears taken from the spleen of someone who had died from Dumdum Fever, which was named after a town near Calcutta known for poor health conditions. Thinking it was a type of Trypanosomatida, he later confirmed that it was related to the kala-azar disease, which was then named after him: *Leishmania Donovani*.[(1)]

Communities have long suffered from disease outbreaks without finding an effective treatment for them. Consequently, the causes of these diseases and the conditions that led to their outbreaks go unaddressed. This has caused many to question mankind's ability to face these kinds of threats not only through effective intervention, civil and political action, and the work of international and local institutions but by questioning the performance of healthcare officials. From here, the central question becomes:

Abstract

Southeast Morocco is currently suffering from a large-scale outbreak of leishmaniasis. This is a result of a combination of social habits and local customs in the region and the way in which the outbreak and available resources have been managed.

Despite attempts to eradicate the disease, all efforts to contain it or lessen its impact have been ineffective. This has led to calls to change the way disease control is managed and to adopt alternative social, environmental, cultural, and economic strategies to help overcome the current disturbing situation. To be sure, there is a need to concentrate efforts and ensure a rapid unified response that increases the effectiveness of the intervention and resource management.

Converging approaches and responses is key to containing the disease and mitigating its severity.

Medicinal approaches are limited to diagnosing cases and providing the appropriate treatment. Meanwhile, arrangements for the psychological, social, and cultural effects of the disease are all but neglected, which impacts both individuals and the economy. These are all elements that must be taken into account in order to effectively manage the epidemic. The same goes for responders, who have the great responsibility of protecting individuals from dangers and threats to their basic rights, including their rights to health and a safe environment.

I contend that the various types of responders must develop humanitarian aid tools through both coordination and cooperation to bring an end to these crises and help predict and prevent future disasters that impact the ecosystem and vital human arenas.

The goal of this study is to understand the various effects of leishmaniasis on human life and look at the possibility of not only managing the crisis but overcoming it through the implementation of a series of proposals and useful tools.

Keywords: Leishmaniasis, Convergence, Responders

2

Role of Responders in Protecting People from Epidemics:

Convergent Approaches to Reducing Leishmaniasis

Dr. Brahim Hamdawi
Researcher in Sociology; Ibnou Toufail University

Hassan Alawi
Researcher, Laboratory for Environment, Communities;
Ibnou Toufail University

- King, L. W. (1915), The Code of Hammurabi, Encyclopaedia Britannica, London, UK.
- Lackner, Helen (2019), Yemen in Crisis: Road to War, Saqi Books, London UK.
- Mahmood, Ali (2018), 'Children Conscripted by Houthis Subject to Sexual Abuse,' The National, 22 July 2018 available at: <https://www.thenational.ae/world/mena/children-conscripted-by-houthis-subject-to-sexual-abuse-1.752981>.
- Pulkkinen, Tomi (2017), 'Yemen and the Houthi Rebellion in the Context of the Global War on Terror,' History in the Making, 10:5, at: <https://scholarworks.lib.csusb.edu/history-in-the-making/vol10/iss1/5>.
- Schouenborg, Laust (2017), International Institutions in World History: Divorcing International Relations Theory from the State and Stage Models, Routledge, NY, USA.
- 'UN Documents for Yemen,' Security Council Report, at: <https://www.securitycouncilreport.org/un-documents/yemen/
- United Nations Security Council, Resolution 2201, 15 February 2015 available at: <http://unscr.com/en/resolutions/doc/2201>.
- Weiss, Linda (1998), The Myth of the Powerless State, Cornell University Press, Ithaca, USA.

Endnote

1- This work adopts Jason W. Davidson's definition that 'revisionists seek to change the way things are in international politics, status-quo seekers strive to preserve things the way they are.'

References

- Al-Rasheed, Madawi and Robert Vitalis (2004), Counter-Narratives: History, Contemporary Society and Politics in Saudi Arabia and Yemen, Palgrave Macmillan, NY, USA.
- Abo Alasrar, Fatima (2020), 'Iran-backed Yemeni Houthis Abuse Women to Silence Opposition,' Inside Arabia, 27 January 2020 available at: <https://insidearabia.com/iran-backed-yemeni-houthis-abuse-women-to-silence-opposition>.
- Blair, Tony (1999), 'Doctrine of the International Community,' Speech to the Chicago Economic Club, 22 April 1999. The full text of this speech is available at: <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/154/26026.html>.
- BBC 'Yemen's President Hadi Asks UN to Back Intervention,' BBC News, 25 March 2015, available at: <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-32045984>.
- Brandt, Marieke (2017), Tribes and Politics in Yemen: A History of the Houthi Conflict, Oxford UP.
- Chandler, David (2004), 'The Responsibility to Protect? Imposing the Liberal Peace,' Journal of International Peacekeeping, 11:1, pp. 59-81.
- Criddle, J. Evan (2015), 'Three Grotian Theories of Humanitarian Intervention,' Theoretical Inquiries in Law, 16:2, pp. 473-505.
- Davidson, Jason W., (2006), The Origins of Revisionist and Status Quo States, Palgrave Macmillan, NY, USA.
- Dawsari, Nadwa (2020), Interview, conducted by Mitchell Belfer on 29 March 2020.
- Evans, Gareth (2008), The Responsibility to Protect: Ending Mass Atrocity Crimes Once And For All, Brookings Institution Press, Washington, USA.
- Ferris, Jesse (2012), Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six-Day War and the Decline of Egyptian Power, Princeton UP.
- Hiro, Dilip (2018), Cold War in the Islamic World: Saudi Arabia, Iran and the Struggle for Supremacy, Oxford UP.
- Jahanbani, Nakissa (2020), 'Beyond Soleimani: Implications for Iran's Proxy Network in Iraq and Syria,' Combatting Terrorism Centre, available at: <https://ctc.usma.edu/beyond-soleimani-implications-irans-proxy-network-iraq-syria/>.

clear. According to Yemen analyst, Nadwa Dawsari, Houthis' crimes against humanity are long and include: 'executions, enforced disappearances, torture, sniping of women and children [non-combatants], planting of landmines in residential areas, blowing up the homes of their opponents, besieging cities and villages, shelling residential areas and sexual assaults including abducting, disappearing and raping women (Dawsari, 2020).' The situation demanded rectification and there were no nuances in that regard. Armed force may be the only language the Houthis understand.

Second, Saudi Arabia, and indeed the entire coalition, had truly exhausted all diplomatic options. The Houthis negotiated in bad faith; exhausting all diplomatic options before the commencement of military operations. It is worth noting that during later negotiations (Stockholm and Geneva) it became clear that the Houthis were unable to make decisions without the consent of Iran—further complicating the process since Tehran denied its role in supporting the Houthi and would not participate in the negotiations as a conflict actor.

Third, there are proportionate military operations that could and were undertaken to punish the Houthis and, over time, fully expunge them from the country. So far, operations have largely been conducted by air in order to reduce civilian casualties and it is expected that with few exceptions this pattern will continue. Additionally, the coalition provides support missions in terms of training Yemeni troops, logistics, and intelligence support.

Fourth, Saudi Arabia has shown itself to be prepared for the long term. It has invested many billions of dollars in support of Yemen directly and through the UN and will continue to do so even after operations have concluded.

Finally, taken together, the aforementioned are based on the shared interests of Saudi Arabia, Yemen, and indeed the international community. Stability in the Middle East should not be taken for granted and Saudi Arabia is pursuing a mission to stabilize the region through legitimate intervention in Yemen.

Conclusion

When states or non-state actors take up arms in pursuit of narrowly defined interests the results can be devastating. With war comes poverty, destruction, death of individuals, families, cities, regions, societies, and even states themselves. It is a sad commentary that the very institutions that have been built to prevent war and humanitarian devastation have fallen victim to paralysis leaving gaping wounds in the international community. To alleviate suffering states must regain the confidence to act in pursuit of international interests irrespective of whether the UNSC agrees or not. Putting humanitarian causes first is the only way to develop a more just international environment and that means using proportionate force to protect those most vulnerable. This work demonstrated that aspects of Grotius' theories of humanitarian intervention remain relevant for our own times. Deploying the case of Saudi Arabia's intervention in Yemen, this work showed that under certain conditions, even if not endorsed by the UN, states may intervene in other states to preserve the sanctity of human life.

a process to re-empower Hadi's government and, ultimately, end the war. For the time being, Yemen does not have a formidable armed force capable — on its own — of confronting the Houthis who have grown from a small, tribal militia in 2006 to a massive armed force of 75,000 men equipped with modern ballistic missiles, vehicles, artillery, and communications technology. Yemen's national forces are ill-equipped and deep divisions in the military leadership are evident. Also, the Southern Transition Council (STC), although sharing the overall objective of liberating the country from Houthi dominance, does not necessarily share Hadi's vision of the post-war settlement. Thankfully, the UAE — the STC's main donor — together with Saudi Arabia has largely managed to keep the peace between Hadi's forces and the STC.

The Saudi-led coalition has not made rapid progress in terms of defeating the Houthis. This is largely a reflection of the doctrine adopted by Saudi Arabia for the protection of civilians while undertaking military operations. This approach often implies slower progress in the day-to-day running of the war, but it also means fewer civilian casualties. This also means that, even if sometimes civilians are caught up in the fighting, nevertheless, this is not due to deliberate targeting, but they are collateral damage in the fog-of-war. On the humanitarian front, one of the main goals of the coalition has been to open the door for international aid organizations to access civilian populations and bring food and medical supplies to those that need it the most. In November 2018, the port city of Al Hudaydah was liberated and the United Nations World Food Programme immediately began its operation to feed Yemen's people. The operation to liberate Al Hudaydah was intense. Starting in June 2018, Saudi Arabia provided air cover as UAE-trained Yemeni forces (together with a contingent of Emirati special forces) set out from Eritrea and acted as the spearhead. This operation is indicative of the two-ways platform the coalition developed: apply punishing pressure on the Houthis to destroy their capability of waging war and allow regional and international aid agencies to support humanitarian efforts in the country.

In addition to war-fighting, Saudi Arabia has also set up an important aid agency that simultaneously finances many Yemen-focused projects housed in the UN while assisting the country through its own programs. For instance, KSRelief works with the UN and local actors for the rehabilitation of child soldiers liberated from the Houthi army. They assist in deactivating and clearing anti-personnel landmines throughout the country. KSRelief also carries out different humanitarian projects from providing clean water and access to health care services etc. In doing so, Saudi Arabia is acting as a guardian for Yemen and its intervention fulfills some of the main requirements of Grotius' humanitarian interventions.

But what about Blair's Doctrine developed during NATO's Operation Allied Force in Kosovo? Can it fit into the case of Saudi Arabia's intervention in Yemen? The short answer is yes, the doctrine is applicable. Consider that:

First, the case for combatting the Houthis and ending their reign of terror against Yemen's civilian population was crystal

aforementioned logic of Grotius and Blair's doctrine. The purpose is to show that, in this theoretical frame, Riyadh's choice to intervene was justifiable as a means of ending and punishing the crimes against humanity perpetrated by Iran's Houthi militia in an effort to maintain the regional *status quo* and Saudi Arabia's right to political stability. Before doing so, it is important to discuss three often overlooked aspects of Saudi Arabia's humanitarian efforts in Yemen.

First, Saudi Arabia's intervention was carried out on request of the United Nations recognized government of Yemen, led by President Abdrabbuh Mansour Hadi. Yemen's president was seeking sought assistance in combatting the Houthis and providing humanitarian care for his people. This request came in the wake of 15 February 2015, UNSC resolution 2201 which denounced the crimes committed by the Houthi and called for a return to the 'Gulf Cooperation Council Initiative and its Implementation Mechanism (UN Security Council Resolution 2201, 2015).' However, a UN enforcement resolution was not forthcoming as expected. On 25 March 2015, President Hadi forwarded a request to the UNSC to authorize 'willing states' to intervene and help Yemen's armed forces (BBC News, 2015). The process was blocked and besides proposing an impossible-to-implement arms sale ban and regularly calling for ceasefires, the UNSC has failed to authorize a coalition of the willing to assist President Hadi in the liberation of occupied Sana'a and overcome the Houthis (UN, 2015-2020).

Second, Saudi Arabia is not acting in a unilateral manner in Yemen—it is leading a coalition of the willing on request of President Hadi and has aligned the goals of the coalition with the UN Charter's Article 2(4). The coalition consists of Saudi Arabia, UAE, Bahrain, Kuwait (2015-2017), Egypt, Jordan, Morocco, Senegal, and Sudan. The UK and the US have assisted the coalition with target acquisition and intelligence.

Third, despite the continuous provocations by Iran-led Houthis forces in Yemen reinforced by attacks on civilian targets in Saudi Arabia (including missile bombardments of Riyadh, Abha, and even an attempt to bomb Mecca), the coalition continues to use proportionate means of retaliation and have not launched significant ground operations. In short, Saudi Arabia's intervention is on request of the legitimate government of Yemen, it is a multilateral operation and uses proportionate force.

Going back to Grotius' "punishment" and "guardianship," it is clear that without a "superior" authority to arbitrate the crimes against humanity that are being conducted in Yemen by the Houthi militia there are really only two options for Saudi Arabia: let the savage bloodletting continue until the Houthis consolidate their power in Yemen and facilitate the movement of Iran's Revolutionary Guard Corps to a forward position along Saudi Arabia's southern borders, or intervene in an effort to punish the Houthi for their crimes and preventing new crimes from being perpetrated by neutralizing the militia. This would have the effect of denying a non-state actor to compromise the future of a recognized country. This could also have the knock-on effect of limiting Iran's projection capabilities along Saudi Arabia's southern flank and setting in motion

humanitarian disasters remains relevant and could help in determining the *if* and *when* of a non-UN sanctioned humanitarian intervention to punish offenders and offer protection to those that require it can be pursued. Blair's requirements are:

First, are we sure of our case? War is an imperfect instrument for righting humanitarian distress, but the armed force is sometimes the only means of dealing with dictators. **Second,** have we exhausted all diplomatic options? We should always give peace every chance, as we have in the case of Kosovo. **Third,** on the basis of a practical assessment of the situation, are there military operations we can sensibly and prudently undertake? **Fourth,** are we prepared for the long term? In [the] past we talked too much of exit strategies. But having made a commitment we cannot simply walk away once the fight is over; better to stay with moderate numbers of troops than return for repeat performances with large numbers. And **finally,** do we have national interests involved? (Blair 1999)

The legacy of Tony Blair may have been dented by his role in the 2003 invasion of Iraq, but the concept laid out to defend NATO's humanitarian intervention in Kosovo remains valid and may be used to vindicate Grotius' allowance of "punishment" by a "guardian" in severe cases. As indicated in the casework below, Blair's Doctrine is equally applicable for understanding Saudi Arabia's operations in Yemen. Grotius may be a controversial thinker and his concepts may not be universally celebrated, however in a world where the highest chambers of political power prioritize self- over international interests, there may be no real alternatives than permitting certain states, following certain steps, to intervene in countries facing humanitarian unrest rather than allowing genocide and ethnic cleansing to define the international community of the 21st century.

Where Few Dare to Go: Saudi Arabia in Yemen

Those unfamiliar with the wider Middle East or the Arab Gulf subregion will be inundated by an avalanche of disinformation full of exaggerated narratives through different media about the main roles and responsibilities of the protagonists. In Yemen, such disinformation is even more acute since the country has become a central cog of revolutionary Iran's 'pincer' into the Arabian Peninsula. This has prompted most of the Arab Gulf states to deploy their armies to Yemen to contain Iranian ambitions and end the scourge of its main proxy force in the country—the Houthi militia (Pulkkinen 2017). The recent history of Yemen is an extension of the turbulence experienced throughout the twentieth century, rendered more potent due to the series of internal combustions after the eruption of the North Yemen Civil War (1962-1970). This war culminated with the severing of Yemen into two political entities: the Yemen Arab Republic (North Yemen) and the People's Democratic Republic of Yemen (South Yemen), a situation that has been exploited by exogenous states and violent non-state actors alike.

This work does not trace the full historical context of Yemen (Brandt 2017). Instead, it looks narrowly at the intervention of Saudi Arabia in its efforts to apply the

and the established laws of nations would (or does) fall on individual states. Criddle supposes that the UN Charter system acts as a higher authority and that 'there is little support among international lawyers today for a universal right to use force to punish states for violating international law (Criddle 2015).' The main concern would be that the principle is prone to invalidate or discuss the UN Charter's Article 2(4) that calls on states to refrain from the threat or use of force against another state. However, as highlighted in the introduction, the UN is in a state of paralysis and unable to act in defense of its own laws and standards except when the five members of the Security Council agree on any action.

In 2011 UNSC passed resolution 1973 (17 March 2011) that authorized member states to impose a 'no-fly zone' over Libya. That operation quickly translated into a France-led operation that targeted Muammar Qaddafi's land units. This action saw the exclusive involvement of French and British special forces in Benghazi and had the only purpose of causing a regime change in the country. The overthrow of Qaddafi was justified by the mandate included in the resolution without any consideration of the actual situation on the ground when the intervention took place. It was supported by France, the UK, and the US, with the tacit complicity of Russia and China. No other opinion or concern expressed by other countries has been taken into consideration. At roughly the same time, on the other side of the Mediterranean, Syrian forces had already begun to besiege the Syrian city of Dara'a and by 01 May 2011 the gruesome, unending, Syrian civil war was underway. Why the UNSC did not intervene? Where were the French aircraft and the British ships? Why Libya and not Syria? The short answer is Russia. Moscow had decided to block any resolution that could be interpreted as a call to arms against its long-time ally in Damascus. The result: political deadlock in New York and perpetual war in Syria.

Reflecting on the above and it is clear that there is no right answer. It is morally indignant to sit by and watch a regime devour its people. At the same time, it is worth asking for an extension of the right of punishment to *all* members of the international community and hope that this principle is not abused. So where is the middle ground? How can humanitarian disasters be averted when the UN system is broken?

Grotius shines in this specific case when stating that 'states may use force in order to render "temporary assistance or protection". By doing so he outlines his guardianship theory of humanitarian intervention (Criddle, 2015). This idea has, effectively, been incorporated into modern political life, and states often use force to defend principles and lives even when such action is not condoned by others. Vietnam invaded Cambodia to end the Khmer Rouge's killing fields without UNSC authorization just as NATO deployed airpower to punish Serbia for its ethnic cleansing of Kosovar Muslims. In short, punishment and guardianship are acceptable if certain conditions are met. While the R2P doctrine has now been enshrined in the UN system, the conditions articulated by former British prime minister Tony Blair during Operation Enduring Freedom to justify intervention and stop

Sculpting Grotius for the 21st Century

Hugo Grotius was an acute observer of political nuances and his work anchors important ethical guidance that remains inter-generationally relevant. Grotius' moral compass assisted Europeans to circumnavigate the terrible episodes of violence — he lived through the set of conflicts commonly termed the Thirty Years War which resulted in the birth of the Westphalian state — and he contributed to post-conflict humility that has come to be associated with European conflict cycles. However, Grotius is more than a moral philosopher for Europe — his worldview has come to inform the post-WWII global order that, in theory, fused international moral obligations with national interests. As suggested in the introduction of this work, the international order in place is fragile and prone to manipulation. Yet Grotius' contribution has been pivotal for the development of international law despite his often-criticized views of colonialism.

This work analyses in particular the important observations Grotius made in terms of states' responsibilities to each other, their populations, and the preservation of the international political system from a humanitarian perspective. This work follows the illustrative exploration of two of the three Grotian approaches to humanitarian intervention developed by Evan J Criddle (Criddle 2015) in his evaluation of *On the Laws of War and Peace* published by the Dutch philosopher in 1625: the theories of international punishment and guardianship.

The idea of inflicting punishment on those who violate the law is very ancient. Both the Code of Hammurabi and Mosaic Law underline the right to take revenge on an individual who did not respect the written laws (King, 1915). In popular UK parlance, the phrase 'Don't do the crime, if you can't do the time,' reminds people of the consequences of criminal behavior—the state is empowered to take revenge on perpetrators of crimes on behalf of its citizens. The idea is that national laws are omnipotent and through them law and order can produce national stability through deterrence and the punishing of violators. This has helped glue societies together. Without extending this philosophical stand too far — and without having to cite the great philosophers of state building: Thomas Hobbes, John Locke, Jean Jacques Rousseau and Adam Smith — suffice it to say that the rigid legal systems which define a great proportion of states in the international community today are not applicable to governing international relations—with the sole exception of retribution. This is large because there is no universally recognized sovereign able to punish violations of international law and order. The UN may come close, but (as noted throughout this work) it remains unable to develop a permanent resolution enforcement mechanism.

According to Criddle's reading of Grotius, *"all members of international society [are] entitled to punish violations of natural law and the positive law of nations... based on the absence of "superior" authority in international society and the need for retribution and deterrence to vindicate principles of natural justice."* (Criddle 2015).

In other words, if there were no high authority in international society, the onus to punish those that have violated natural laws

In Yemen, Iran empowered and, largely, controls the Ansar Allah (colloquially known as the Houthi militia following the 2004 assassination of the movement's leader, Hussein Badr Eddin Al Houthi) which it has used to directly attack Saudi Arabia, the United Arab Emirates and an assortment of targets connected to the international energy transmission infrastructure. This work does recognize that in the fog-of-war Saudi military planners have erred and those errors have cost lives. However, at no point in the campaign has Saudi Arabia deliberately targeted civilians. Riyadh had very limited choices. It did not have to intervene. However, the Houthis were undertaking horrible crimes against humanity. The human cost of or to delve into the conflict in an attempt to roll-back the Houthi and assist in providing humanitarian care for Yemen and its people.

This work offers a brief summary of Hugo Grotius' thoughts on humanitarian intervention. In particular, it introduces his ideas on punishing those who commit crimes against humanity; the right of the defenseless to defend themselves with the provision for self-defense policies that simultaneously support the mission of the intervening states towards the victims of humanitarian crises. Grotius' theory will offer the basis for a discussion on Saudi Arabia's intervention in Yemen which concludes this work.

This work blends normative and realist aspects of international relations and fuses reflective methods with casework to inform its conclusions.

applied to international humanitarian interventions with the purpose of safeguarding the dignity and the preservation of human life. While the UN sought to develop a workable system around the 'responsibility to protect' (R2P), the implementation of that system requires the UNSC's endorsement and hence is itself a reflection of the narrowly defined interests of the permanent members (Evan 2008, Chandler 2004).

This work argues that states should not actively work against the international legitimation processes ignoring the United Nations. However, given the intrinsic paralysis of the UNSC, policy exceptions may be permitted in cases of gross humanitarian crises or when a state is forced to defend itself against an aggressor (re: state or non-state) and international support is limited. To underline these points, this work adopts the logic of Hugo Grotius' theories of humanitarian intervention and applies them to the case of Saudi Arabia's intervention in Yemen. In this specific case, Riyadh sought to punish the violators of humanitarian norms by reinforcing the international legal order. Saudi Arabia's purpose was to subvert a non-state actor's attempt to overthrow a legitimate state. Iran-backed Houthis' intolerable cruelties against Yemen people ranged from kidnapping, forced disappearances, sexual torture, recruitment of child soldiers, to plundering humanitarian assistance packages. This caused a number of internal displaced of non-combatants in both Yemen and Saudi Arabia (Abo Alasrar 2020, Mahmood 2018).

Many discussions about the role of Saudi Arabia in Yemen are politicized and tend to focus on the wider geopolitical competition between Saudi Arabia and Iran (Hiro 2018, Lackner 2019). Hiro (2018, pp. 303-306), for instance, decontextualized Saudi Arabia's operations — including operational errors — in Yemen and deploys the conflict only as a reflection of Iran-Saudi tensions in other areas and for other things such as regional 'supremacy' (Hiro 2018). This is misleading and this type of dichotomy clouds the intentions and operations of Saudi Arabia in Yemen and creates the image that both retain equal responsibility for Yemen's most recent period of suffering. This is inaccurate. Saudi Arabia may have enduring interests in Yemen, but it is not an expansionist power and has long preferred deploying economic means of influence in the country. There is, of course, a historical Saudi-Yemen relationship that was partially defined by power projection. But in the contemporary period Saudi Arabia's use of power in Yemen has been largely regulated to the last resort. In the past sixty years, for instance, Saudi Arabia has intervened in Yemen to fight Egypt and Iran—both of which sought to proliferate their revolutions in the country (Ferris, 2012). For the most part, Saudi Arabia and Yemen share important cultural and economic ties (Al-Rasheed & Vitalis eds, 2004). And, by all accounts, Saudi Arabia is a *status quo* actor and does not seek to upend the regional balance of power. The same cannot be said of Iran which is widely regarded as a *revisionist* actor that seeks to expand its influence through the use of a motley crew of terrorism, insurgency and organized crime to destabilize and then exert control over a cluster of states in the wider Middle East from Sudan to Syria, Lebanon to Iraq (Jahanbani, 2020)[1].

below. This work does recognize the success of some supranational organizations, like the EU, in arbitrating inter-state disputes, however, success stories tend to be the exception that proves the rule.

Indeed, for their part, international institutions, conventions, customs and legal orders (etc.) have largely been unable to fulfill their mandates either in times of peace or of crisis. For example, the 1972 (effective from 1975) Biological Weapons Convention and 1993 (effective from 1997) Chemical Weapons Convention — have been repeatedly violated with scant repercussions. This is rendering them paper tigers in that they represent robust but unenforceable, international laws and do not reflect the influence of international public opinion. This seems to be an enduring problem and even though the 1925 Geneva Protocol may have helped prevent the use of chemical and biological agents in war theatres during WWII, it did not prevent their deployment against civilians in the contained gas chambers where the Reich's socio-political opponents were sent for liquidation.

The international community was, rightly, horrified by Saddam Hussein's 1988 mustard gas attack on Iraqi Kurds in Halabja and it did introduce a more robust global regime to build on the 1925 Geneva Protocol to further limit the ability of governments to use such weapons of mass destruction. But that is where it stopped. There were no punitive actions taken for the sake of the Kurds. In part, this was due to the lack of a UN mandate and in part due to the imposition of US justice in the aftermath of the 2003 intervention. Whatever the case may be, the international community was unwilling to impose a cost for violating its rules. Iraq was a client of the USSR and it was not in Moscow's interest to pressure Baghdad. Twenty-three years later, in August 2013 in Ghouta, Syria a sarin attack killed an estimated 1,729 civilians. Like Saddam Hussein's attack, there was general indignation, some sad rattling but little else. Saddam Hussein got away with murder and others learned from that experience that they could too. Despite possible political and economic sanctions, states have learned to ally with superpowers in order to shield them from international pressures. Then, as now, the very institutions meant to safeguard the international order (re: the UN) stand idly by as that order is chipped away at. But why?

The UN system is hierarchical with power concentrated in the Security Council. Its body includes five permanent members, who guard their institutional superiority jealously. As a result, non-UN sanctioned responses by members are deemed illegitimate and most states shy away from being shamed for not following the rules of engagement and seeking Security Council clearance to enforce UN rules. But the permanent members of the UNSC *only* consent when their collective interests are at stake. There are, of course, exceptions to this. The UNSC's permanent members will skirt the Council when it is unlikely that their cause would be endorsed by their colleagues. So, there is a two-track system in place where the members of the UN are expected to turn their foreign policy grievances over to the SC to arbitrate while the Security Council expects its members to acquiesce to their policy choices — active or passive — without too much discussion. This same logic has also been

Where Few Dare to Go

The Case of Saudi Arabia's Intervention in Yemen

Dr. Mitchell Belfer Italy

Introduction

Writing from amidst the coronavirus pandemic and reflecting on the international reaction to the accompanying crisis has begged an important set of questions. For instance, how strong is the current international order? What level of energy is committed to national and international interests in political decision-making circles? What is legitimacy and how it reflects in the political decision-making process? Questions of such magnitude surely extend beyond the immediacy of COVID-19, which only really acts as a reminder of the fragility of international order and the institutions which rely on it. The only structure that — crisis after crisis — stubbornly remains anchored are the states within the international community. While state-centricity may have fallen out of vogue in an assortment of academic disciplines, it may be time to revisit the roles they play in both setting national strategies in the interests of their citizens and, in doing so, impacting others—for better or worse (Schouenborg 2017, Weiss 1998). To be sure, global (re: The United Nations and its many organs) and regional (re: the European Union, the African Union, Arab League etc.) institutions remain important. However, their authority, budgets and decision-making capacities remain fully at the mercy of the states that comprise them, house them, and grant them legitimacy. Even non-state actors like the International Red Cross rely on states' financial contributions and discourses to the contrary are misleading.

This work does not intend to unpack global political life *per se.* Instead, it maintains that states must walk a tightrope between narrowly defined national interests and the more expansive set of international interests with their intricate mixture of ideational and material drivers. Since there are no accepted global super-structures to micromanage intra-state affairs or truly govern inter-state dynamics, states are left to their own devices with only a rough set of policy blueprints that help orientate them in international affairs. Of course, the UN is active in conflict prevention and resolution, however its room to maneuver is restricted by the sovereignty of its members—a point further discussed

Abstract

Using the case of Saudi Arabia's intervention in Yemen, this work seeks to unpack a long-neglected Grotian view of humanitarian intervention that allows states — individually and/or in a coalition — to intervene in cases of gross human rights abuses if the offending state is engaged in widespread and deliberate violence against a civilian population when international intervention is obstructed. Through such casework, this research explores the manner in which such interventions may be legitimized despite lacking a clear United Nations endorsement. Given the intricate balance between national and international interests that must be present when states (in this case Saudi Arabia) decide to intervene into the affairs of another, this work applies the logic deployed by Tony Blair in his 1999 Doctrine of the International Community to Yemen and illustrates that Saudi Arabia's actions are legitimate and necessary, especially given the crimes against humanity perpetrated by the Houthi militia. This work seeks to find a middle ground between scuppering international customs of non-intervention and relying fully on the process of UN legitimation in defense of humanitarianism.

Keywords: Yemen, Saudi Arabia, Grotius, Humanitarian Intervention, United Nations, Legitimacy, Civil Conflict

1

Where Few Dare to Go

The Case of Saudi Arabia's Intervention in Yemen

Dr. Mitchell Belfer
Founder and President of the Europe-Gulf Information Center

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

Editorial Board

Prof. Saleh Hamad Al-Suhaibani	Former Secretary General of the Arab Red Crescent and Red Cross Society
Prof. Mukesh Kapila, CBE	Professor of Global Health and Humanitarian Affairs, Manchester University
Prof. Ghada Abdurrahman Al Turif	Professor of Sociology at Princess Nourah bint Abdul Rahman University
Prof. Mitchell Belfer	Founder and President of the Europe-Gulf Information Center
Prof. Musaed Rashed Al-Enezi	Director of the Legal Dept., Kuwait Red Crescent Society International Law Mandated Professor, Kuwait University
Eng. Makki Hamid	Planning and Development Affairs Advisor and Director of Information and Research Department. King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre

Deposit Number in King Fahd National Library
1675/1441 Dated 4/2/1441
ISBN 8398 - 1658

Publisher

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

Director General
Dr. Habbas Raja Al-Harbi

Editorial Director
Muhannad Ahmad Al-Saho

Editor
Dr. Maria Rita Corticelli

Editorial Secretary
Rakan Al-Ahmed

Head of Design Department
Yanal Isaac

Design
Subhan Ghani

Translation
Jeff Eamon and Mohammed Al-Daqs

Telephone: (+966) 114652255 Ext: 6705
Email: Journal@ksrelief.org

Publication Guidelines

When submitting research for publication, the following shall be observed:

1) The research shall meet the scope of the journal.
2) The research shall not be previously published or submitted to any other party for publication.
3) An abstract of maximum (250) words, including keywords, shall be submitted.
4) The research shall be of minimum (4000) words and maximum (7000) words.
5) The best practice shall be of minimum (1500) words and maximum (3500) words.
6) All endnotes shall be listed at the end of the research; not at the end of each page.
7) All references shall be listed following the (APA) style, sixth edition; with their bibliographic database at the end of the research.
8) If illustrations are attached, they shall be of high resolution.
9) The research shall be submitted in a (Word file) format, with the researcher's CV.
10) All research papers shall be submitted to Journal@ksrelief.org

Facts and opinions in articles published on *The International Journal of Humanitarian Studies* are solely the personal opinions of respective authors. Authors are responsible for all contents in their article(s) including accuracy of the facts, statements, citing resources, and so on.

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

The International Journal of Humanitarian Studies

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center | Issue (2) July 2020 | Dhu al-Qidah 1441

Supervisor General

His Excellency Dr. Abdullah bin Abdulaziz Al Rabeeah

Counselor at the Royal Court and Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

Editor In-Chief

Dr. Aqeel bin Jamaan Al-Ghamdi

Assistant Supervisor General of King Salman Humanitarian Aid and Relief Center for Planning and Development Affairs

Contents

Where Few Dare to Go The Case of Saudi Arabia's Intervention in Yemen	Dr. Mitchell Belfer	3
Role of Responders in Protecting People from Epidemics: Convergent Approaches to Reducing Leishmaniasis	Dr. Brahim Hamdawi Researcher Hassan Alawi	17
Behavioral Insights for Humanitarian Aid and Relief A Selection of Case Studies to Combat COVID-19	Dr. Manuel Schubert Dr. Julia Stauf	35
Missing Persons in Armed Conflicts Legal and Political Perspectives	Dr. Hanan Ahmad Elfouly	55
Impact of Social Change on Defining Humanitarian Relief	Dr. Mohamed S. Al-Fares	79

Contact Address

The International Journal of Humanitarian Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Kingdom of Saudi Arabia - Fax: 4647851
E-mail: Journal@ksrelief.org

The International Journal of
Humanitarian Studies

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

نحـــو إنســـانية بلا حـــدود
Towards an Unrestricted Humanity

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

Where Few Dare to Go
The Case of Saudi Arabia's Intervention in Yemen

Role of Responders in Protecting People from Epidemics:
Convergent Approaches to Reducing Leishmaniasis

Behavioral Insights for Humanitarian Aid and Relief
A Selection of Case Studies to Combat COVID-19

Missing Persons in Armed Conflicts
Legal and Political Perspectives

Impact of Social Change on Defining Humanitarian Relief Concept

Issue (2) July 2020 | Dhu al-Qidah 1441